المؤامرة الصهيو عالمية على الآثار المصرية

بقلم

محمود عابدين



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : **المؤامرة الصهيو ـ عالمية على الآثار المصرية**

المـــــــــؤلف : محمود عابدين

رقــم الإيداع : 3146/ 2017

الطبعة الأولى 2017



إهداء

إلى كل من يريد معرفة الحقيقة...

حقيقة ما يتعرض له تاريخنا وتراثنا الأثري...

على يد حفنة من مافيا الداخل معدومي الوطنية والضمير...

هؤلاء الذين هرولوا خلف الثراء السريع على حساب أعز مانملك...

وللأسف الشديد كان من بينهم شخصيات لم نكن نتوقع أبداً تورطهم فى هذه الجرائم...

مقدمة

عزيزى القارئ..بين يدك

حملة صحفية أثارت ضجة كبيرة جدًا
فى الوسط الأثرى وعند الرأى العام..عن
تراث مصر الأثرى الذى يُنهب تحت سمع
وبصر مسئولينا فى وزارة معنية بالحفاظ
عليه.. وهذا ما جعلنى أحاول جاهداً أن أُلقى
الضوء على تلك التجاوزات التى تفوق فى حجمها
جرائم الخيانة العظمى..هذا أولاً.. وثانياً.. أؤكد دائماً وأبداً بأننى لم
ولن أقصد الإساءة لشخص أى موظف فى الدولة بشكل عام ووزارة الآثار بشكل خاص فيما أكتبه ..بداية من رئيس الوزراء ..مروراً بوزير راثلآا والعاملين معه لًماتخ .. بالقيادات الأثرية التى أُحيلت على المعاش، رغم أنها مازالت تضع أنفها فى كل صغيرة وكبيرة داخل هذه «العزبة»!!.

أما ثالثاً..فكان لابد من الإشارة إلى أن ذوى الأعراق والميول والأهواء الصهيونية.. كان لهم نصيب الأسد فى اختراق «تابوهات» حضارتنا وتاريخنا وإرثنا الأثرى والثقافى منذ عدة قرون وللآن.. سواء أكان ذلك وقت الاحتلال البغيض لأرضنا.. أو بواسطة أبناء جلدتنا بفرض أنهم حسنو النية حتى لانطعن فى وطنية أحد دون سند مادى أو دليل ممهور باعتراف قاطع.. تلك الكلمات البسيطة ما هى إلا مقدمة أبسط لأخطر قضية تواجه مصر وشعبها فى العصر الحديث.

لكل ماسبق أؤكد على أن ما نشرته وسأنشُره فى هذا المجال..إنما يأتى من وازع ضميرى تجاه بلدى .. فمصلحة الوطن–خصوصاً فى هذه الفترة الحاسمة–تقتضى منا جميعاً كشف الفساد وفضح المفسدين الذين «يسرحون ويمرحون» فى أهم قطاع بالدولة .. هؤلاء هم فئة من المنتفعين الذين باعوا ضمائرهم مع كل لوحة فنية أو قطعة أثرية أو مومياء تُسرق من المتاحف أو المخازن أو تُستخرج –خلسة –من باطن الأرض لتتلقفها مافيا الآثار فى الداخل والخارج .. سواء أكان ذلك بعلم تلك الفئة أو من خلف ظهورها ..فهم فى نهاية الأمر مسئولون عن هذه الجرائم أمام الله والشعب .. وحتماً سيأتى اليوم الذى يحاسبون فيه .. وأظنه أقرب مما يتصورون بإذن الله تعالى .

الكاتب

ت/ 01061912815

mabdeen221@gmail.com

محمود عابدين **facebook**

حواس» يطلب الصلح من العبد لله ويُقبل رأسي في مكتبه لوقف هذه الحملة

أن د.زاهى حواس طلب **الصلح مع العبد لله** **حتى أتوقف عن هذه الحملة** الشرسة التى أفقدته صوابه..هو وفريقه في الداخل والخارج ..ففى يوم الأحد الموافق 13 نوفمبر 2016 هاتفنى الخبير الأثرى نور عبد الصمد ليهنئني على تحقيقى الأخير عن الآثار المهربة للخارج..والتى تملأ متاحف ومخازن ومزادات العالم..شكرته بالطبع وبعد أن اطمأن كل منا على الآخر..فوجئت به يستأذننى فى أن يتحدث معى الأثرى على الأصفر-رئيس قطاع سابق فى الآثار- فقلت له على الرحب والسعة أهلاً وسهلاً..وما هى إلا لحظات ووجدت «الأصفر» يغمرنى بوابل من الود والتحيات والثناء على شخصى بدرجة أخجلتنى فعلاً..شكرته جداً ورددت عليه الود والمحبة والثناء بالمثل وأكثر..بعد ذلك تحدث معى عن ضرورة تهدئة الخلاف مع د.حواس!!.

هنا فهمت مغذى الحوار وهدفه..وبسرعة البرق قلت له أننى «أكن كل الخير للدكتور حواس على المستوى الشخصى والانسانى..ولكن هناك بعض الملاحظات على ما دار ويدور فى وزارة الآثار سواء أكان ذلك فى عهده أم الآن»..وأثناء الحوار أكدت عليه أن ينقل لـ«حواس» سلامى وتقديرى ويبلغه أن كل ما يهمنى ويغضبنى ما تتعرض له آثارنا على يد حفنة خائنة لله والوطن..وأننى لا أعنيه لا من قريب أو من بعيد حتى بعد أن سبنى وأهانتنى فى برنامج الزميل «جابر القرموطى»..وانتهى الحوار بينى وبين «الأصفر» على وعد أن أتصل به لنزور «حواس» فى مكتبه بالمهندسين بناء على طلب «حواس».

فى اليوم الثانى مباشرة وفى الرابعة عصراً وجدت مكالمة لم يرد عليها أحد من د.حواس..إتصلت عليه ورحب أحدنا بالآخر وظل يعاتبنى بكلام على لسان «الأصفر» لم أقله على الإطلاق.

وفوجئت به يقول لى بالنص: «أنت بتنتقم منى..ليـه يـا محمـود تنـتقم منى؟!..أنـا عملـت لـك إيه؟!..ثم إن الفيلم التسجيلى الذى قلت أنك شاهدته لى عن الهرم الأكبر.. والذى تحـدثت عنـه فى تحقيقك على أننى ترجمت بالخطـأ الكلمـة الهيروغليفيـة «عبوسمسـو » وتعنـى رئـيس عُمـال..إلى «هابيرو» وتعنى «العبراين» قد مر عليه 20 عاماً تقريباً..أما حلقتى مع المـذيع الصـينى..فهناك مـن «فبركها» ولست أنا من يتعاون مع اليهود..ده أنا بهاجمهم فى كل مكان أروح فيـه»..فى هـذه الحالـة لم أرض أن أطيل فى الحوار، وتركت الرجل يتحدث «براحته» حتى يرتاح..وقبـل أن ننهـى المكالمـة سألته:هل تظن أننـى أُبـاع أو أُشـترى»؟!..فأجـاب د.حـواس قـائلاً:لا والله حاشـا لله..فقلـت لـه أشكرك..هذا ما أردت سماعه منك..وقبل أن يغلق الخط .. اتفق كل مِنا على موعد لقاء يجمعنـا فى مكتبه بعد ثلاثة أيام.

وبالفعل ذهبت إليـه فى مكتبـه بـــمنطقة المهندسـين..رحب بـي الرجـل واسـتقبلنى أفضـل استقبال..تحدثنا كثيراً..لأول مرة أفهمه بشكل أوضح..حاول مراراً وتكراراً أن يلقى على باللوم فيما كتبته..علا صوته فى المكتب بشكل غير مقبول فى مناورة منه لزعزعـة موقفى..سـألنى عـدة مرات إن كنت أمتلك أى مستندات؟!..أجبته بـ «نعم»..طالبنى بها أو بعضها.

قلت له على الرحب والسعة..وعلى الفور طلبت منه أن يعطينى جهاز الكمبيـوتر الموجـود فى مكتبه لبعض الوقت..قُمنا سوياً إلى صالة مكتبه..كانت تجلس معه سكرتيرته الخاصة..شـابة فى العقد الثانى من عمرها..طلب منى أن أخبرها بما أريد..قلت لها: افتحى الكمبيوتر واكتبى عـلى جوجل«الفيلم الوثائقى للدكتور زاهى حواس داخل الهرم الأكبر».

نفذت السكرتيرة ما طلبته منها..فكان أول شئ يظهر على شاشة الجهاز هو رابط ذات الفـيلم فطلبت من السكرتيرة أن تقف عند الدقيقة 30 من الفيلم..وكانت المفاجأة بالنسبة لـ«حـواس» الذى يقف بجوارى..مشهد واضح وصريح للرجل وهو داخل حُجرة الهرم الأكبر ويشـير بيـده على «خرطوش» خوفو ومترجم الفيلم يؤكد أن د. حـواس يتـرجم كلمـة هيروغليفيـة موجـودة بالخرطوش على انها «هابيرو»!!.

حينها انتفض د.حواس وأكد أن المترجم أخطأ فى توصيل المعلومة..مشددًا علي أنه لم يقل ذلك ويمكن أن يُثبت براءته بالفيلم ذاته الموجود على موقع الجمعية الجغرافية..لحظتها حاولت السكرتيرة التى دافعت عن د.حواس بكل ما أوتت من قوة وبلاغة..وكذبت فى ذات الوقت هذا المترجم مُدعية أنها درست اللغة الهيروغليفية وأن كلمة «هابيرو» لا تعنى «العبرانيين»..وهذا الكلام عكس ما أكد عليه عُلماء الآثار تماماً.

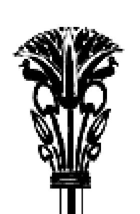
المهم حاولت هذه الفتاة أن تصل إلى الفيلم على الموقع المذكور فلم تستطع..ومن ثم عاودنا الحديث مرة أخرى عن الفساد المستشرى داخل الآثار..وعن شرعية تواجد بعض المُدعين أو لنقل النصابين الأجانب مثل البريطانى ريفز «مثمن الآثار» داخل مصر بغرض العبث بآثارنا والكذب المستمر على القيادات الأثرية بوجود مقبرة الملكة نفرتيتي خلف مقبرة الملك توت عنخ آمون..وهو الأمر الذى نفاه خبراء الآثار جملة وتفصيلاً بالعلم والتاريخ.

لكن للأسف الشديد ظهر د.حواس مُدافعاً عن هذا الـ«ريفز» رغم أنه سبق ووصفه بـ«النصاب»..أمور أخرى كثيرة تحدثنا فيها لا مجال لذكرها الآن، سوى أنه قام وقبل رأسى كنوع من الترضية بسبب خطئه بحقى فى برنامج «القرموطى» على وعد بأن يكتب مقالاً فى جريدة المصرى اليوم يعتذر لى فيه عن هذا الخطأ..ثم انتهى اللقاء على هذا النحو..وانتظرت أن يُوفى د.حواس بوعده.. لكن من الواضح أنه تراجع!!.



الفصل الأول

أثريون يطالبون بتدخل «اليونيسكو» إن لم يتوقف العبث الذي يتعرض له «الهرم الأكبر»



o علامات استفهام حول اشتراك مارك لينر عضو منظمة كايسى فى المشروع الجديد.

o «لوفيجارو» الفرنسية تؤكد مخاوف الأثريين من استمرار العمل بهرم خوفو فى سرية مطلقة.

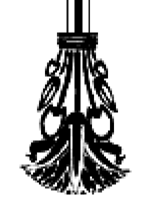
o مدير المنطقة يُهاجم «لوفيجارو» على نشرها توصل فريق العمل إلى «فجوتين» داخل الهرم.

o «حواس» ترجم بالخطأ «عبو سمسو» وتعنى «رئيس أنفار».. إلى «هابيرو» وتعنى «العبرانيين»!! .

o «خبراء»: جماعات مشبوهة مستمرة فى طلب ثقب الأهرمات لإثبات ادعاؤهم بأن المصريين ليسوا بناة الأهرامات!!.

o وزير الآثار ادعى أن مشروع «كشف أسرار الأهرامات» مختلف ولا يفترض وجود شيء ولا يبحث عن شيء.

o هل أصبح هرم خوفو ملكًا لـ«حواس» يتصرف فيه كيفما شاء دون غيره من أبناء مصر؟!.



من الغريب بعد كل ما نشرناه على صفحات جريدة الدستور قبل بيعها بعدة أسابيع حول انتهاك حرمة المنطقة الأثرية بالهرم.. وخاصة هرم خوفو وتمثال أبو الهول على يد المهندس المعمارى مارك لينر ـ أحد أهم تلاميذ الصهيونى إدجار كايسى الذى يدعى أن أسرار قارة أطلنتيس مدفونة فى هذه المنطقة– ود. زاهى حواس–الآمر الناهى فى وزارة الآثار وتحديدًا فى هذه المنطقة رغم إنه ترك الوزارة منذ زمن .. إلا أن د. خالد العنانى ـ وزير الآثار الحالى ـ يُصر على أن يظلا مشرفين على مشروع مشبوه سنوضح تفاصيله فى هذا التحقيق–بحسب صحيفة لوفيجاو الفرنسية– منذ عام 2015 وحتى الآن داخل الهرم الأكبر، وأهرامات مصرية أخرى.. ضاربًا بعرض الحائط آراء العديد من المتخصصين فى الآثار، الذين يطالبون بتشكيل لجنة من أساتذة العمارة بكليات الهندسة المصرية، لمعرفة حقيقة ما يدور فى هذه المنطقة ونشره أمام الرأى العام المحلى والعالمى خصوصا منظمة اليونيسكو.

الأثريون المعارضون للمشروع أشاروا أيضا بأصابع الاتهام إلى «لينر» بسبب انتمائه لمنظمة تحاول بشتى الطرق ترويج أكاذيب، تدعى أن المصريين ليسوا هُم من بنى الهرم الأكبر، وأبو الهول.. وإن من بناهما هم سكان قارة أطلنتيس.. منتقدين فى الوقت نفسه اشتراك د. هانى هلال ـ وزير التعليم العالى الأسبق والمتخصص فى علم ميكانيكا التربة ـ فى هذا المشروع.. وقالو: رغم تقديرنا لشخصه.. فإن الهرم ليس له علاقة بالتربة، بل هو بناء حجرى معمارى يختص به مهندسو العمارة.. كما أن عضو اللجنة التى شكلها «عنانى» د. راينر شتاد لمان هو أستاذ فى الآثار المصرية.. وليس متخصصا أيضًا فى علم الهندسة المعمارية.. وينطبق الكلام نفسه على عضو اللجنة التشيكى ميرو سلاف بارتا والذى تحوم حوله شبهات عديدة أهمهما مناصرته مزاعم وادعاءات اليهود بحقهم التاريخى باغتصاب تاريخ مصر.. وعابوا على اللجنة خلوها من متخصص رادار.. وهو الجهاز الأساسى الذى يقوم عليه المشروع كله.. بل والوحيد الذى يستطيع قرءاة الرادار.. هو المتخصص فى علم الجيوفيزيقيا وليس المتخصص فى الآثار..الأمر الذى يوصم اللجنة بعدم الصلاحية فى كل نتائجها..إذ إن مصر مليئة بالعلماء فى جميع التخصصات..ويطرح الأثريون تساؤلهم : لماذا يُصر «العنانى» على إشراك بعض من تحوم حولهم الشبهات فى هذه اللجنة المنوط بها فحص المشروع؟!. وهل حقا أن هذا المشروع ما هو إلا بيزنس عال كما أشار بذلك أحد المصادر الأثرية بوزارة الآثار مثلما حدث فى عملية ثقب نفس الهرم عام 2002؟!.

يأتى ذلك تعقيبا على ما فجرته صحيفة لوفيجارو الفرنسية منذ عدة أيام عندما نشرت أن فريق عمل «مسح الأهرامات »، اكتشف «فجوتين» داخل هرم «خوفو» فى أول نتيجة لاختباراتهم منذ بدء العمل فى أكتوبر 2015.. وذلك لمعرفة المزيد عن أسرار الهرم..لافتة إلى أن الفجوتين تحتويان أسرارًا غير معروفة، وإن واحدة منها توجد عند المدخل بالجزء العلوى وعلى ارتفاع حوالى 105 أمتار.. والثانية تقع فى الجانب الشمالى الشرقى من الهرم.

وأكدت الصحيفة – وفقًا لادعاء بيان فريق العمل – أنه سيتم إجراء دراسات لتحديد وظيفة هذه الفجوات وطبيعتها وأحجامها، لافتة إلى أن أسباب هذه الفجوات «الحرارية» لا تزال غير معروفة رغم تلميح البيان بوجود ممر حرارى سرى تحت هرم خوفو، ما يحاول العلماء العثور عليه وقد يكون له صله بالفجوات.

كما طالبت وزارة الآثار المصرية فريق العمل بالاستمرار فى عمليات البحث عامًا آخر، مشيرة إلى أن هناك اختبارات أخرى ستجرى لتحديد وظيفة وطبيعة وحجم هذه الفجوات، وقد أوضحت «لوفيجارو» أن العلماء وضعوا مادة الإشعاع الكونى، «الميونات» فى أماكن الفجوات من أجل تميز واكتشاف عمل تلك الفجوات داخل الهرم.. كما كشفت الصحيفة أن فريق العمل المكون من علماء مصريين وفرنسيين وكنديين ويابانيين، انضم إليهم لجنة بمعرفة د.خالد العنانى، وزير الآثار، تضم مارك لينر، رئيس جمعية «أرا» للآثار المصرية ، وميروسلاف بارتا ـ رئيس البعثة التشيكية فى سقارة–ورواينر شتادلمان–مدير المعهد الألمانى للآثار الأسبق– مضيفة إنهم استخدموا 3 تقنيات فى عملية المسح وهى: تقنية المسح الحرارى بالأشعة تحت الحمراء.. وتقنية تعتمد على الجزيئات الفضائية تتكامل مع المسح بالأشعة تحت الحمراء.. ثم تقنية إعادة بناء الهرم افتراضيا بالتقنية الثلاثية الأبعاد.

ما نشرته «لوفيجارو» جعل «العنانى» يصرح للإعلام الداخلى بتاريخ 3 أكتوبر 2016 عن تشكيله لجنة علمية–أثرية لمتابعة العمل بـ «**scan pyramids**» لافتاً إلى أن هذه اللجنة اجتمعت برئاسة د. زاهى حواس–وزير الآثار الأسبق–لمتابعة العمل بهذا المشروع والوقوف على آخر مستجداته.

وأوضح «العناني» أن اللجنة تضم فى عضويتها كلا من: «لينر» و «ميرو سلاف بارتا» و«راينر شتادلمان»، مدير المعهد الألمانى للآثار الأسبق، معتقدا بأنهم من أكبر متخصصى الأهرامات فى العالم.. بالإضافة إلى د.هانى هلال–وزير التعليم العالى الأسبق كمنسق عام للمشروع.

وخلال الاجتماع صرح «هلال» بجميع النتائج التى توصل إليها فريق العمل حتى الآن بعد عام كامل من العمل والأبحاث بالهرم المنحنى بدهشور وهرم خوفو الأكبر..مؤكدا نجاح فريق العمل فى تحديد أماكن تشير لوجود «نتوءات» عند المدخل بالجزء العلوى لهرم خوفو وفى الجانب الشمالى الشرقى منه..كما لفت «هلال» إلى أنه سيتم خلال الفترة القادمة إجراء العديد من الدراسات لتحديد وظيفة هذه النتوءات وطبيعتها وأحجامها والتى لم يتم تحديدها بعد.

أما د. زاهى حواس فقال: إن أعضاء اللجنة العلمية الأثرية المشكلة من قبل وزير الآثار قد وافقوا بصفة مبدئية على النتائج التى توصل إليها فريق العمل بالمشروع حتى الآن.. لافتًا إلى أن اللجنة ستقوم بإعداد تقرير مفصل عن رأيها النهائى العلمى والأثرى فى خطوات العمل بالمشروع منذ أن تم البدء فيه وحتى تاريخه.. وذلك لتسليمه إلى «العنانى» لمناقشته..وأضاف «حواس» أن اللجنة وافقت كذلك بصفة مبدئية على طلب القائمين على المشروع باستمرار العمل لمدة عام آخر.. وذلك بشرط موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية لتتخذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة.

ومن الواضح أن ما نشرته «لوفيجارو» عن اكتشاف فريق عمل «مسح الأهرام» فجوتين داخل هرم «خوفو»، فى أول نتيجة لاختباراتهم، منذ بدء العمل فى أكتوبر 2015 قد أغضب أشرف محيى الدين، مدير منطقة آثار الهرم، فرد بتصريح لجريدة محلية–يومية قائلاً: إن «ما وجده فريق العمل ما هو إلا بعض الفراغات فى الناحيتين الشمالية والشرقية من الهرم..ناصحًا فى الوقت نفسه بعدم التسرع فى التكهن بماهية هذه الفجوات، والتى يجرى بشأنها أبحاث أثرية لتحديدها».. هذا وقد نسى «محيى الدين» أو ربما تناسى أن الصحيفة الفرنسية–كما سبق وذكرنا– قد نقلت ما نشرته حرفيًا عن وزير الآثار»..مع الإشارة إلى إن هذه النتائج هى ذاتها التى توصلت إليها الجمعية الجغرافية الأمريكية منذ عام 2002!!.

بينما قالت مصادر أثرية: إن الغرض من تصريح «محيي الدين» هو تلطيف الأجواء بسبب حالة الغضب التى انتابت الكثير من المصريين خاصة بعض العاملين فى الآثار..محذرة من خطورة وأهداف هذه الأبحاث.. كما أكدت المصادر أن مدير منطقة الهرم تم تعيينه بتوصية من د.حواس لأنه من المقربين جدًا منه..لافتة إلى تقرير الصحيفة الفرنسية جاء على لسان وزير الآثار حرفياً، وقد نشره على صفحته - صفحة وزارة الآثار - باللغة الإنجليزية والعربية..وتعجبت المصادر عن السبب الذى جعل «محيي الدين» يصف تصريحات الجريدة الفرنسية بأنها متسرعة، ومازالت الأبحاث جارية ولم تسفر عن أى شىء موثوق به..متسائلة: هل يريد «محيي الدين» أن يكذب «لوفيجارو» أم وزير الآثار؟!.

وكشفت المصادر نفسها أن جميع الأبحاث التى نشرتها «لوفيجارو» مازالت طى الكتمان ولا أحد يعلم عنها أى شيء سواء أكان ذلك داخل مصر أو خارجها.. مستشهدة بالنقد اللاذع الذى سبق ووجهه د. حواس-المشرف العام على المشروع ورئيس اللجنة التى شكلها وزير الآثار- للدكتور مموح الدماطى والنصاب نيكولاس ريفز لعدم إعلانهما عن كشف مقبرة نفرتيتى داخل مقبرة توت عنخ آمون أمام العالم كله.. فما كان من «الدماطى» إلا أنه عقد مؤتمرًا صحفيًا تناول فيه بالشرح التفصيلى جميع خطوات المشروع والأبحاث التى تمت..إضافة إلى متخصص المسح الرادارى اليابانى المدعو «وتانابى»..والذى لم يسلم هو الآخر من انتقاد «حواس»على الرغم من إن «حواس» غير متخصص فى الرادار..ونيكولاس ريفز صاحب فكرة المشروع - بينما يرفض كل من «العنانى وحواس» إصدار بيان لتوضيح أى معلومات عن المشروع بطريقة أثارت شكوك الكثيرين..والسؤال الواجب طرحه هو : هل أصبح هرم خوفو ملكًا للدكتور حواس يتصرف فيه كيفما يشاء دون غيره من أبناء مصر ؟!.

وردًا على ما قيل عن هذا المشروع وأعضائه والغرض منه و....إتصلنا بالخبير الأثرى أحمد صالح فعلق ساخرًا: منتظرين مشروع البيزنس لما نشوف هيودينا على فين..محذرًا: أخشى أنه يودينا على «خرم» الهرم إللى عمله زاهى حواس عام 2002..وأضاف «صالح»: الهرم دائما تحت النظريات المشبوهة والمحاولات التلفيقية، وفى السنوات الأخيرة صدرت نظريات كثيرة لإثبات أن الهرم لا يخص المصريين وآخر هذه المحاولات هو دخول أحد الألمان إلى الغرف العلوية الخاصة بدفن «خوفو» بالهرم الأكبر وأخذ عينات من خرطوش الملك لإثبات أنها ليست من عصر «خوفو» حتى يُشاع بأن المصريين القدماء ليسوا هم من بنوا الهرم.

ويواصل «صالح»:ومما يؤسف له إننا أحيانا نُشارك فى هذه النظريات..قد يكون ذلك من باب حُسن نية.. وأحيانًا نشارك، ونحن نعلم النوايا..وحقيقة لا أعلم ما الهدف من استكشاف الأهرامات؟! لكن على أى حال كل ما تابعته حتى الآن يشير إلى البحث عن فجوات أو غرف سرية داخل الأهرامات.. وهذا هو «لب وجوهر» تلك النظريات المشبوهة !.. مؤكداً أن النظريات المشبوهة تدور حول نفى علاقة المصريين بالأهرامات..ومن هذه النظريات..تلك التى ادعاها الأمريكى إدجار كايسى..مؤسس المنظمة الصهيونية المشبوهة التى تحمل اسمه..والذى يسميه الشعب الأمريكى بـ«النبى النائم».. والذى يعتقد إن المصريين القدماء لم يبنوا الهرم.

وحول هذا العبث بتاريخنا وتراثنا الأثرى يوجه «صالح» ثلاثة أسئلة للدكتور زاهى حواس بصفته رئيسا للجنة العلمية لمشروع استكشافات الأهرام : السؤال الأول : من هو عضو اللجنة العلمية التى شكلها؟!..إنه مارك لينر التلميذ النجيب الذى تبناه إدجار كايسى وساعده فى دراسة المصريات لكى يثبت نظريته التى يدعى فيها أن المصريين القدماء ليسوا هم من بنى الأهرامات..وللعلم بالشى فإن هذا الـ «مارك» ..أقصد العضو الذى ضممته يا دكتور حواس للجنتكم الموقرة..هو نفسه العضو الفعال فى المؤسسة الصهيونية الملقبة بـ «البحث والتنوير»..والتى أسسها إدجار كايسى!.

والسؤال الثانى: ألم تكن أنت يا د.حواس مديرًا لآثار الجيزة فى عام 1991 حين قام كل من:أنتونى وست، وروبرت شوك بتصويربرنامج توثيقى يثبتان فيه وجود قاعة وثائق أسفل أبو الهول..مع إنك تعلم-كما نعلم نحن وكل المهتمين بهذا الملف-أن هذه الإثباتات ضد الحضارة المصرية.. وإن ما ادعاه هذان الشخصان بقصة التآكل الذى ظهر بجسد تمثال أبو الهول قد حدث فى عصر مطير يسبق الحضارة المصرية..وهذا يرمى أيضاً إلى نفس النظرية الخبيثة بأن قدماء المصريين لم يبنوا الأهرامات؟!.

والسؤال الثالث والذى اشترك فيه مع «صالح» عدد لا بـأس بـه مـن الأثـريين المصـريين فى الداخل والخارج وهو: ما السر الخفى يا د.حواس الذى جعلك تظهر فى فيلم وثائقى مـع جمعيـة مشبوهة وأجبرك على ترجمة كلمتى « عبو سمسو» والتى تعنى-طبقا لترجمة قـاموس بـرلين وهـو أحدث قاموس للغة الهيروغليفية فى العالم- «رئيس أنفار» بـ «هابيرو» فقط..ألا تعلم يا د.حواس إن كلمة «هابيرو» تعنى «العبرانيين»؟!.. وهل قلت هذه الكلمة عن عمـد..أم عـن عـن جهلـك باللغة الهيروغليفية حتى نلتمس لك العذر بعد أن تصحح هذا الخطأ الذى يمثل خطـراً جسـيماً على هذا المبنى الفريد من ناحية.. وعلى حضارة وتاريخ مصر من الناحية الأخرى؟!.. وذلـك فى برنامج وثائقى من إنتاج الجمعية الجغرافية الأمريكيـة-الصـهيونية حـين تحـدثت عـن الـنقش الوحيد الموجود فى الغرف العلوية بغرفة دفن الملك خوفو؟؟!!..ألم تعلم يا د.حواس إن اليهود يربطون أنفسهم بكلمة هابيرو والتى تعنى «العبرانين»؟!.

وقال «صالح»: للأسباب السابقة وغيرها الكثيـر أطالـب بسـرعة إعـادة النظـر فى المشـروع المشبوه الذى أعلنت عنه «الآثار» نظراً لقيامه على أفكار مشبوهة تبحـث عـن اكتشـافات وهميـة تشبه إلى حد كبير تلك الأفكار التى تبحـث عـن الغرفـة السـرية الوهميـة التـى أُعلـن عنهـا عـام 2002.. وكانت وقتها تحت إشراف رئيس اللجنة العلمية..إلى هو «برضه» د. زاهى حواس!.. والشيء بالشيء يُذكر.. فقد سبق لـدكتور حـواس أن اشـترك فى مشـروع وصـفه الأثريـون بأنـه «وهمى» مع محامية مغمورة من دولة الدومينيكان تُدعى كاثلين مارتنيز «19 عامًا».. وظلا سوياً يبحثان عن مقبرة الملكة كليو باترا.. وهذا ما سنوضحه في الفصل السـابع مـن هـذا المؤلـف.. وبعد أن جمعا تبرعات كبيرة-بحسب ما ذكرته «مارتنيز»-للإنفـاق عـلى المشـروع الـوهمى..وفى النهاية تم إغلاقه بعد أن استنفذ الغرض منه وهو جمع المال!.

وحتى يعى القارئ ما يُحاك للحضارة المصرية من أعداء الخارج بمساعدة أبنائها-للأسف الشديد-لابد من تسليط الضوء على تاريخ الهرم الأكبر.. ونشر قصة «غرفته السرية» بداية بادعاءات الإغريقى هيرودوت..مروراً بما روجه الأعداء عن بردية خوفو والسحرة..وختاماً بالمؤامرات المغلفة بالأبحاث العلمية فى الوقت الحالى..وحول هذا الموضوع يلقى «صالح» الضوء على زيارة العالم الإغريقى «هيرودوت»-صاحب المقولة الشهيرة «مصر هبة النيل»-للهرم فى القرن الخامس قبل الميلاد..موضحاً أن «هيرودوت» لفت انتباهه كتابات هيروغليفية منقوشة على أحجار الكساء التى تغطى الهرم..فأمر مرشده الكاهن بقراءة ما تقوله هذه الكتابات..والتى كانت تدور حول «كميات نباتات الفجل والبصل والثوم» التى كانت تُصرف للعمال الذين بنوا الهرم..علما بأن هذا الإغريقى ادعى فى مؤلفه «هيرودوت يتحدث عن مصر» إن بيوت الدعارة كانت هى الممول الرئيسى لبناء الأهرامات!.

ويواصل «صالح»: تبدأ النظريات المشبوهة عن الهرم الأكبر من خلال رحالة يُدعى «جورج ستانلى فيبر»..والذى نشر كتابًا بعنوان «إطروحة عن أسرار كابيرى» عام 1803.. كما نشر كتاباً آخر فى عام 1816 بعنوان «أصل العبادات الوثنية».. وفى هذين الكتابين يرى تشابهاً فى الشكل والبناء بين أهرامات مصر وأهرامات «مايا وبرج بابل التوراتى».. ويعتقد «فيبر» أن المحاولات الثلاث ما هى إلا تقليد لجبل يُسمى «عرارات».. والذى رست عليه مركب سيدنا نوح عليه وعلى نبينا الحبيب المصطفى وبقية أنبياء الله أفضل الصلاة والسلام.

ويستمر «صالح» فى كشف المؤامرة الدنيئة على حضارتنا فيقول: فى عام 1865 قام الاسكتلندى بيازى سميث-وهو صاحب مرجعية دينية-بعمل مقاييس للهرم الأكبر..وسجل هو الآخر قياساته وأفكاره فى كتاب بعنوان «ميراثنا فى الهرم الأكبر».. مُدعياً هو الآخر أن هذا الهرم بنى بقياس البوصات الهرمية لعمل موديل متوازن لمحيط الأرض..مدعماً ادعائه بتطابق محيط الهرم تماماً مع عدد الأيام فى السنة الشمسية..وتلك الأفكار جعلته يعتقد إن البوصة الإنجليزية مأخوذة من البوصة الهرمية..وإن الذراع الهرمية استخدمت فى قياس مركب نوح وتابوت العهد.. وليس هذا فحسب..بل لقد ذهب سميث فى شططه إلى أبعد من هذا عندما واصل هذيانه فى الادعاء بأن الإنجليز هم نسل القبيلة الإسرائيلية المفقودة.. وإن الغرف والممرات الموجودة داخل الهرم الأكبر..ما هى إلا تسجيل إلهى أو نبوءة فى الحجر لأحداث هامة فى تاريخ الهرم..وإن الذى بنى الهرم هم الأجداد الإنجليز المتقدمون علمياً!.

بعد ذلك ظهرت على السطح ادعاءات الصهيونى-الأمريكى إدجار كايسى الذى اعتمد على مقدرته فى القوة النفسية والتنويم المغناطيسى..وتعد أغلب قراءاته وكتاباته حول قارة أطلنتيس..هذا وقد أسس «كايسى» منظمة صهيونية تدعى «البحث والتنوير» وهى الآن تدعم آراءه.. ومن أهم تلاميذه مارك لينر-أحد أعضاء اللجنة المشبوهة التى تعمل الآن فى مصر بالهرم- كما تبحث هذه المنظمة الصهيونية عن أدلة تدعم ادعاءاتها بواسطة التكنولوجيا ومنها أشعة الليزر والطائرات والراديو التى يستعين بها أعضاء تلك المنظمة..وتعتقد هذه المنظمة أن سكان أطلنتيس هربوا من الغرق وأسسوا حضارتهم فى مصر..ويذهب أعضاء «كايسى» فى شططهم وغيهم الكاذب إلى أبعد من ذلك، بحسب الخبير الأثرى أحمد صالح فيقول: إن تلاميذ «كايسى» ومنهم مارك لينر يروجون أن سكان أطلنتس هم الذين نحتوا تمثال أبو الهول فى عام 10,500 ق. م ووضعوا أسرار حضارتهم فى قاعة خاصة بالجيزة أطلقوا عليها اسم «قاعة السجلات».. وهنا يجب لفت الانتباه -طالما جاء ذكر غرفة السجلات فى سياق هذا التحقيق- إلى إن هذه الغرفة لايستطيع أحد أن يدخلها إلا «حواس» وضيوفه من الأجانب..وهى محرم دخولها على الجميع، أثريون وغيرهم إلا من يأذن له «حواس».

وفى عام 1881 قام عالم الآثار فلندرز بترى اليهودى الذى دفن بالقدس بناء على توصية منه بعمل مسح وأخذ قياسات للهرم، وترك أبحاثاً حول الأدوات وطريقة عمل بناء الهرم عبارة عن مناشير نحاسية طولها أكبر من 2,5 متر فى قطع الاحجار.. فى أوائل القرن العشرين..ظهر عدد من الصور للأهرامات محاطة بمياه الفيضان وأسفلها دائما تصور الجمال وأهالى قرية نزلة السمان الذين كانوا يرافقون الزوار..و فى عام 1925 عثر الأثرى الأمريكى جورج رايزنر على بئر الملكة حتب حرس شرق الهرم الأكبر..ومن أهم الكتب التى صدرت وتناولت الهرم الأكبر هو كتاب «عجلات الرب» للكاتب إريك فون دانيكان..والذى حاول الإشارة فيه إلى استحالة أن يقوم المصريين القدماء ببناء الهرم..متمادياً فى هذيانه عندما قال: «لا يمكن أن يستخدم المصريين أدوات بدائية بسيطة ويبنون الهرم الأكبر فى عشرين سنة»!!..

فى شهر يوليو من العام الجارى سألت جريدة الأهرام د.خالد العنانى عدة أسئلة حول مشروع «كشف أسرار الأهرامات»؟.. فأجاب الرجل-لافض فوه-: إنه مشروع مختلف ولا يفترض وجود شيء ولا يبحث عن شيء.. بل هو فقط يقوم بعمل مسح على الهرم بتقنيات حديثة لرؤية ما بداخل الهرم.. وأن الهدف منه هو عمل دراسة للهرم من الداخل بتقنيات مختلفة، وقد تم الانتهاء من هرم دهشور ونعمل حاليا على هرم خوفو، ومنذ أن بدأ العمل فى هرم خوفو قمنا بـ «3 خطوات»، أولاً.. تم عرض الموضوع على اللجنة الدائمة للآثار ووافقت عليه، ثانيًا.. شكلت لجنة علمية من الخبراء برئاسة د.حواس – بزعم أنه – متخصص فى الأهرامات وخبيرين أجنبيين ورئيس قطاع الآثار المصرية، ويضيف «عناني» : وثالثا.. كونت فريقًا مصريًا أثريًا مصاحبًا للمشروع، ولا يوجد أى ضرر من المشروع على الهرم، وكل الخطوات العلمية تتم بموافقة اللجنة الدائمة.

الغريب هنا أن هذا المشروع لا يوجد به إلا مصرى واحد والباقى خواجات -طبقًا لتصريح وزير الآثار!!..كما نلاحظ هنا تناقضاً غريباً للوزير نفسه من خلال ما صرح به بأن فريقاً مصرياً مصاحباً للمشروع فى يوليو 2016..وفى أكتوبر من نفس العام يشكل «العناني» لجنة كلها من الأجانب باستثناء مصرى واحد فقط!.. فاللجنة كانت أيام «الدماطى» مختلفة.. حيث كانت تضم د. حواس ود.هانى هلال ورئيس القطاع ومصريين آخريين.. ولكن «العنانى» استغنى عن كل هؤلاء إلا د. حواس حتى لا تتكرر مشكلة د. صالح بدير-عميد القصر العينى-الذى كان مشاركاً فى مشروع المومياوات وانسحب منه..وحسب مصادر مؤكدة فإن الوزير الحالى ومن سبقه يستعينون بـ «حواس» لقدرته على «شتم» كل من يعترض على مثل هذه المشاريع فى وسائل الإعلام المنتمية له.

سؤالاً آخر للوزير: إذا كان المشروع – بحسب كلامك – لا يفترض شيء ولا يبحث عن شئ.. فما فائدته لمصر؟!.. وهل الحضارة المصرية أصبحت عبثاً لأى مدع؟.

ومن اللافت للنظر حول هذا الموضوع هو التقرير الخطير الذى كتبه الزميل علي القماش- أحد الكتاب الصحفيين المهتمين بالشأن الأثرى-عن حدوث شروخ داخل الهرم الأكبر نتيجة عمل هذه الثقوب - وهذا هو أحد أسباب عدم صمت «الدستور» عما يحدث داخل الهرم الأكبر من جرائم، لذا نؤكد أن أى ضرر بهذا الهرم سيكون صفعة قوية على وجوهنا جميعا كسلطة وكشعب أمام العالم أجمع..كما أن سقوط ولو حجراً واحدًا منه سيتسبب فى إدانة عالمية لمصر.. وهذا ما يجعلنا نعيد المطالبة جنباً إلى جنب مع العديد من الخبراء بتشكيل لجنة عليا تضم كبار علماء الهندسة المعمارية وكبار المتخصصين فى الآثار وممثلى الجهات المعنية والرقابية لدراسة المشروع الحالى برمته وتقييمه والهدف منه ومدى الأخطار التى يمكن أن يترتب عليها داخل هرم خوفو.

ويُلقى «القماش» الضوء فى تقريره بزعم بعض الجمعيات اليهودية والماسونية بوجود مزامير داوود «الألواح» داخل إحدى حجرات الهرم الأكبر التى لن تكتشف بعد.. مستغرباً من حالة الصمت المخزية لمسئولى الآثار الذين سمحوا لهذه الجهات المشبوهة بعمل ثقوب فى الهرم الأكبر..وهو الأمر الذى ترتب عليه زيادة تبجح ومزاعم الصهاينة عن وجود تلك المزامير وغيرها مثل الأدلة التى تقرن الهرم الأكبر بحضارة القارة المفقودة «أطلانتيس»..ولفت «القماش» إلى إنهم حددوا أكثر من موعد للكشف عن هذه المزاعم..وكان أشهرها عام 2000 مع بداية الأحتفالات بالألفية الثالثة..موضحًا إنه رغم مرور المواعيد التى حددوها لارتكاب هذه الجرائم..إلا أنهم مازالوا يكررون ذات الادعاءات..بل وما زالت جهات أجنبية عديدة تطلب تكرار عمل ثقوب داخل الهرم..وهو أمر خطير جداً.. إذ إن استمراء هذا الهوس واتباعه سيضر حتما بمبنى الهرم ذاته.. وكأنه لا يكفى تأثير بخار الهواء الناتج من تنفس نحو خمسة آلاف زائر للهرم من الداخل يومياً.. وهو ما دعا إلى إغلاق الهرم لعام كامل فى بداية تسعينات القرن الماضى..أما العجيب فى هذا العمل من تجارب الثقوب..هو إن عمليات الرفض أو الموافقة لهذه الجهات تتم عن طريق المجاملات!.



الدستور — تحقيقات

أثريون يطالبون بتدخل «اليونيسكو» إن لم يتوقف العبث الذى يتعرض له «الهرم الأكبر»

المؤامرة الصهيونية الكبرى على آثار مصر «١-٢»

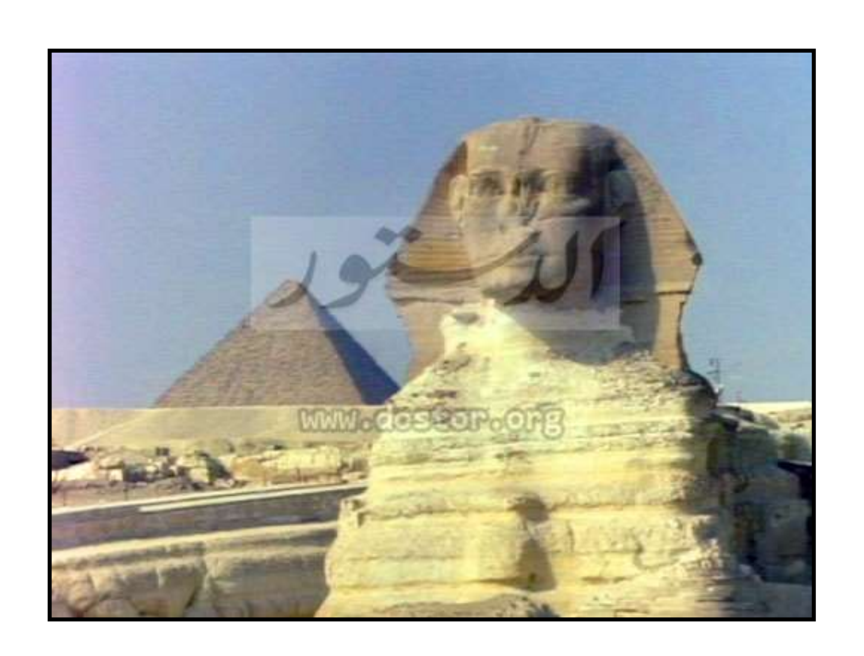
- علامات استفهام حول اشتراك «لينر» عضو منظمة كايسى المشبوهة فى المشروع الجديد
- «لوفيجارو» تؤكد مخاوف الأثريين من استمرار العمل بهرم خوفو فى سرية مطلقة

مدير المنطقة يهاجم «لوفيجارو» على نشرها توصل فريق العمل الأجنبى إلى «فجوتين» داخل الهرم

«حواس» ترجم بالخطأ «عبو سمسو» وتعنى «رئيس أنفار».. إلى «هابيرو» وتعنى «العبرانيين»

الخبراء: جماعات مشبوهة مستمرة فى طلب ثقب الأهرامات لإثبات ادعاء اليهود أن المصريين ليسوا بناة الأهرامات

التحقيق كامل منشور فى جريدة الدستور



أبو الهول مع الهرم الأكبر



الهرم الأكبر



الشنيور يخترق غرفة الملك بليل أسود في ظل غياب تام لوزارة الآثار !!



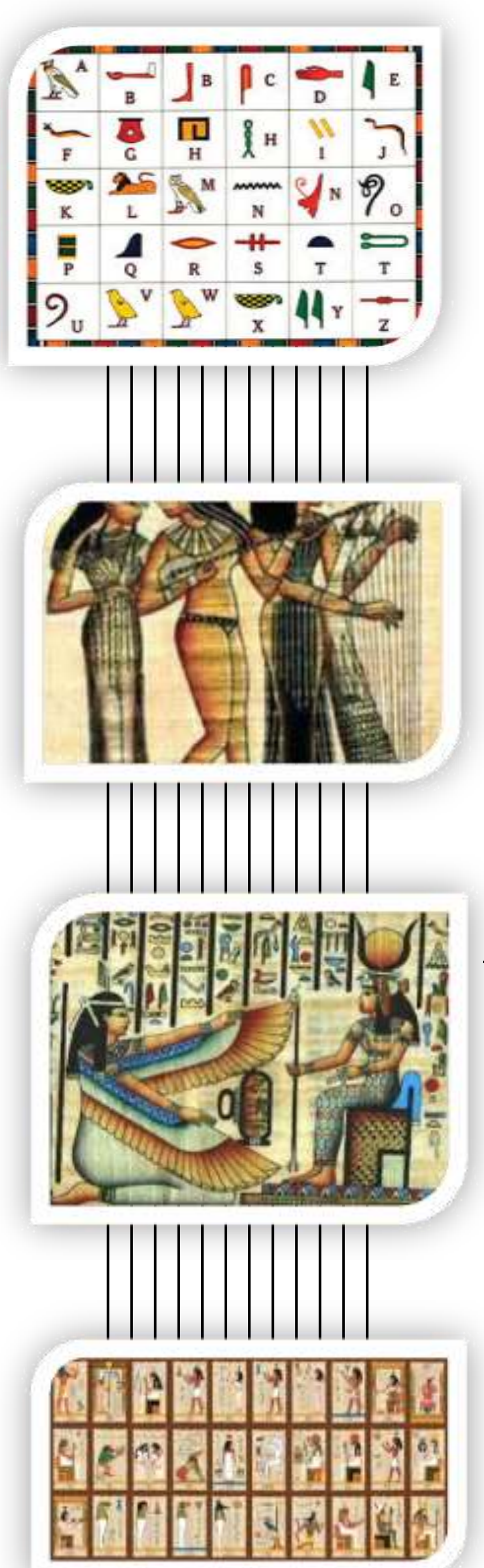
د. حواس داخل غرفة دفن «خوفو» يشير إلى خرطوش الملك



صورة الصهيوني مارك لينر عضو منظمة كايسي وصديق د. حواس أمام الهرم الأكبر



صورة لمبنى منظمة اليونسكو



الفصل الثاني

بالمستندات والصور..
عملية التكسير مستمرة
بالقرب من غرفة الملك
خوفو



o اللجنة التى شكلها الوزير الأسبق محمد إبراهيم تسترت على مرتكب جريمة التكسير!.

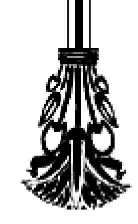
o مطالبات بإشراف أساتذة «هندسة» القاهرة على مشاريع الآثار الوهمية لحماية الهرم الأكبر من الانهيار .

o الأمريكان واليابانيون والألمان والفرنسيون ثقبوا الهرم.. والمصريون آخر من يعلم!!.

o «جنايات» الجيزة أدانت «حواس» فى قضية سرقة «هواة ألمان» لعلامات من خرطوش الملك خوفو.

o مذيعة التليفزيون المصرى أذاعت بعفوية أن الهدف من الثقب هو العثور على مخطوطات تزعم وجود مزامير وألواح التوراة و«أطلنتيس» المفقودة!.

o بسام الشماع: الهدف من أكاذيب منظمة «كاليسى» الصهيوينة هو الادعاء بوجود قارة أطلنتيس فى منطقة الأهرامات لمحو الهوية المصرية.



استكمالاً للمؤامرة التى تتعرض لها آثارنا على يد جماعات مشبوهة ساعدتها قيادات أثرية مصرية حالية وسابقة.. نكرر تأكيدنا جنباً إلى جنب مع الخبراء والأثريين بأن هدف هذه الجماعات والمنظمات هو الترويج لأكاذيب سخيفة بأن المصريين القدماء ليسوا هم من بنوا الأهرامات!!.. ففى بداية التسعينيات طلب المعهد الألمانى للآثار تكوين بعثة مشتركة لاستكشاف الفتحات الموجودة بحجرة الملكة.. والتى تعرف خطأ باسم فتحات التهوية.. وتم بالفعل تمرير إنسان آلى «روبوت» يحمل كاميرا دقيقة فكشفت عن باب صغير ذى مقبضين من النحاس.. أطلق عليه الإعلام الغربى «وقتذاك» إسم الباب السري.. ورددوا مزاعم حول ما يخفيه هذا الباب.. وأثمرت تلك الأكاذيب الصهيونية لهذا السر المزعوم أنه تم الإعلان عن تفاصيل الكشف بعد ثلاث سنوات.. وبالتحديد فى أبريل عام 1993.. وهو عبارة عن الحجر الصغير ذى المقبضين النحاسيين الذى أطلق عليه «الباب السري».. وقد جاء الإعلان عن هذا الكشف من خلال فيلم تسجيلى أُذيع فى ألمانيا دون علم هيئة الآثار المصرية للأسف الشديد.. الأمر الذى ترتب عليه ظهور أزمة فى «الآثار» جعلت قياداتها يقررون عدم السماح للبعثة بالعمل مرة أخرى.. ورغم هذا لم يتعلم المسئولون الدرس.. إذ إن الموقف الحالى يشبه تماماً ما نشرته منذ أيام صحيفة لوفيجارو عن التوصل لفجوتين بالهرم الأكبر نقلاً عن وزير الآثار خالد العنانى.. الأمر الذى جعل مدير منطقة الهرم يهرول بتكذيب الخبر من باب ذر الرماد فى العيون للجرائد المصرية.

وفى عام 1993 طلب وفد يابانى عمل ثقوب جديدة لترويج نفس الادعاءات.. وقد تم بالفعل الموافقة للفريق اليابانى بثقب الهرم بدعوى إن أعضاءه سيتعاونون معنا بالتكنولوجيا اليابانية المتطورة.. ثم بدأ اليابانيون فى العمل داخل الهرم باستخدام معدات غير مخصصة لعمليات الآثار!!.. وبالتالى لم يتم التوصل إلى شىء.. بينما تم استغلال هذه الأعمال فى الدعاية للآلات المستخدمة وتسويقها تجارياً بإعلان صورها وهى تعمل فى أحجار الهرم فى ظل صمت مخز من جانب قيادات الآثار وعلى رأسهم د. حواس آنذاك!!.

مع بداية عام 1994 وقع «المحظور».. حيث ظهرت شروخ فى مقبرة الملك خوفو عندما حدثت المفاجأة بظهور شروخ جديدة «إضافة للشروخ القديمة» بإحدى أركان حجرة دفن «خوفو» بطول حجم الحجرة العلوية.. بحسب ما أكدت عليه المصادر الأثرية حينئذ.. لافتة إلى أنها لاحظت وجود أعمال حفر فى أرضية الحجرة بجوار تابوت الملك مما تسبب فى التأثير على الحائط.. وأشارت المصادر إلى أن البلاطات التى تغطى الحجرة.. هى من البلاطات التى يصل وزنها إلى عدة أطنان للبلاطة الواحدة.. وأنه سبق اكتشاف فراغات أعلى الحجرة لتخفيف الحمولة عنها.. وكان هذا فى أواخر القرن الماضي.. ورغم أن هذا الأمر كان كافياً لعدم تكرار التجربة.. إلا إنها تكررت عام 1995. ورغم مرور عام 2000 دون الكشف عما روجه الصهاينة من أسرار مختبئة داخل الهرم الأكبر.. إلا أن محاولات عمل مثل هذه الثقوب لم تتوقف.

وبالتالى استمرت مهاترات وأكاذيب الصهاينة.. وبحجة معرفة السر وراء الباب الصغير ذى المقبضين النحاسيين داخل الهرم بعد تجربة الألمان عام 1993.. تم السماح لجمعية الناشيونال جيوجرافيك الأمريكية باستكمال هذه الدراسات.. فكان واقع الحال أنه تم السماح للألمان واليابانيين، و حتى أحد الهواة ويدعى «كريزل» بعمل ثقوب جديدة.. وما حدث حينها –بحسب «القماش» – هو السماح لفريق الجمعية المذكورة بواسطة إنسان آلى جديد بدخول الفتحات الموجودة بحجرة الملكة لاستكشافها.. وتم نقل الحدث على الهواء مباشرة.. حيث شاهده معظم العالم.. عدا مصر والشرق الأوسط.. نظراً لأن عملية البث أذيعت قبيل الفجر!!.. وقد ربحت الجمعية الجغرافية الأمريكية مئات الملايين من الدولارات بعد أن حصلت على حق الامتياز فى تسويق الحدث إعلامياً!!.

وجاءت المفاجأة فى إعلان مذيعة التليفزيون المصرى من خارج الهرم نقلاً عن مذيع الجمعية الجغرافية من داخل الهرم بعفوية شديدة أن «الهدف من الثقب هو العثور على المخطوطات التى تزعم وجود مزامير وألواح التوراة و أوراق عن قارة اطلانتيس المفقودة»!!. هذه الجريمة التى لن ولم ينسها الشعب لمسئولى الآثار آنذاك قال عنها مصدر من الثقاة الأثريين إنه تم إضافة بند على بنود محضر اللجنة الدائمة بذكر أن اللجنة وافقت على ثقب الهرم.. على الرغم من أنه لم يتم عرض الموضوع على جميع أعضاء اللجنة من الأساس.. وهنا ينقل «القماش» أن الاثرى نور الدين عبد الصمد هدد باللجوء لسفارة دولة أجنبية إسلامية اعتراضاً على هذه الجريمة بحق الآثار المصرية.. الأمر الذى تسبب فى إيقافه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر دون قرار بذلك!!..

وهنا قامت الجهات الأمنية باستدعائه وسؤاله .. فأجاب إنه «ليس مهندساً ولكنه أثرى.. وإنه قرأ إن الهرم يبنى بنظرية تفريغ الهواء.. وأن هذه الثقوب يمكن أن تتسبب فى كارثة انهياره.. وأضاف إن الأمر الثابت علمياً لدى الأثريين وعلماء الهندسة المعمارية الأثرية.. أنه يوجد بالهرم الأكبر عدة غرف صغيرة جداً.. صممت خصيصاً لتحمل أثقال الأحجار الفوقية لتخفيف الضغط على الممرات والغرف.. وهذه النظرية معروفة عالمياً بنظرية «تفريغ الهواء».. وهو أمر يشهد بأعجاز وبراعة المهندس المصرى «حم إيونو» الذى أشرف على بناء الهرم الأكبر.. والذى أصبح مهدداً بالخطر نتيجة عبث غير محسوب سوى من ناحية «البروبجندا» وجنى الجهات الأجنبية لأرباح تارة من تسويق المعدات التى استخدمت فى عمل الثقوب.. وتارة أخرى من التسويق الإعلامى للحدث. وطالب «عبد الصمد» بتشكيل لجنة من كلية الهندسة ومشاركة علماء الآثار الوطنيين وعلى رأسهم الخبير الأثري الشهير د. على رضوان للكشف عن خطورة هذه الجرائم على الهرم. وواصل «عبد الصمد» حديثه قائلاً: ولم تتوقف الخطورة عند هذا الحد.. فالقائمون على هذا العمل هم أعضاء الجمعية الجغرافية الأمريكية.. وهى جمعية معروفة لدى الباحثين فى العالم بميولها الصهيونية.. كما أنها لم تقم بأى دراسات حقيقية داخل الهرم وينصب تركيزهم حول «البروبجندا» والتعاقد مع التلفزة العالمية.. وبالتالى لن تضيف جديداً.. بل ستضيف ثقوباً أو شروخاً جديدة تهدد الهرم.

لذا نحذر بأن هذه الأعمال الإجرامية تمنح فرصة جديدة لترديد الصهاينة وأعوانهم ذات المزاعم عن وجود ألواح التوراة أو مزامير داوود داخل الهرم رغم استحالة ذلك.. لأن وجود اليهود لاحق على بناء الهرم الأكبر بأكثر من ألف عام.. ولكن تلك الأكاذيب قائمة على الدعاية الإعلامية لهذا الحدث.. كما أنها تتفق مع سيطرة اليهود على الإعلام العالمى والإنفاق عليه بسخاء لترويج أكاذيبهم بهدف تطبيعها فى الأذهان بأنهم هم بُناة الأهرامات.. والمعروف أيضاً أن الجمعية الجغرافية الأمريكية يمتلكها الملياردير الصهيوني روبرت ميردوخ.. مما يعطى شبهة فى عدم نقل الحقيقة للرأى العام العالمى والقيام بالتحريف فى أى وقت ويصبح من الصعب الرد عليه.

وبعد حصولنا على نص محكمة جنايات الجيزة فى قضية سرقة عينات من «خرطوش» المالك خوفو.. والملك كلمة «خرطوش» تعنى الشكل شبه البيضاوى الموجود بداخله اسم الملك خوفو.. وهذا الخرطوش قد تم سرقة عينات منه سنوضحها لاحقًا.. المهم أن المحكمة أمرت بإحالة د.زاهى حواس إلى النيابة العامة لإجراء تحقيقات باتهامه لتسهيل سرقة هذه العينات من داخل غرفة محصنة بالهرم الأكبر لايمكن أن يصل إليها إلا المسئول الأول عن منطقة الهرم فقط.. أو من يسمح لهم بالدخول بتصريح منه شخصياً. وذلك بحسب اعترافات المتهمين فى ذات القضية الشهيرة التى عُرفت إعلامياً بـ «سرقة خرطوش الملك خوف».. حيث إن المحكمة أدانت وحكمت فى تلك القضية بالحبس خمس سنوات على اثنين من الهواة الألمان.. بالإضافة إلى ثلاثة من مفتشى آثار الهرم.. هذا وقد اعترف الهواة الألمان بسرقة علامات من خرطوش خوفو.. مبررين هذا الجرم العالمى بأنهما قاما به بهدف تحليل هذه العينات لمعرفة ما إذا كان هذا الهرم تم بناؤه فى عهد الملك خوفو فعلاً أم قبله أو بعده !!.

ومن خلال هذه التخاريف، حاول الهِواة إشاعة نفس الادعاءات الصهيونية بأن الهرم الأكبر تم بناؤه قبل عصر الملك خوفو بواسطة قوم آخرين غير المصريين.. وذلك على موقعهما الرسمى فى الشبكة الدولية للمعلومات «الإنترنت».. وهذا الكلام ينطبق تماماً على ما قيل على تمثال أبو الهول من قبل منظمة مشبوهة أسسها الصهيونى الامريكى إدجار كايسي.. ويوجد فيلم وثائقى يظهر فيه د.حواس مع حفيد «كايسى» والمهندس المعمارى مارك لينر-المتزوج من مصرية والمقيم فى مصر منذ سبعينيات القرن الماضى- لخدمة هذه المنظمة التى تدعى أن أسرار قارة أطلنتيس مدفونة فى الهرم الأكبر!!. وفى واقعة أخرى.. وبناء على معلومات سرية من مباحث الآثار عن تحطيم بعض الحوائط داخل هرم خوفو.. وقد نتج عن ذلك سقوط قطع أحجار صغيرة فى ممرات الهرم.. فأصدر حينها وزير الآثار الأسبق محمد إبراهيم القرار رقم 493 لسنة 2013 بتشكيل لجنة برئاسة د. يوسف خبيفة – رئيس الإدارة المركزية للمضبوطات-وله صورة مع قطع الأحجار المشونة داخل الهرم.. وعضوية كل من: أحمد الراوى-رئيس الإدارة المركزية للمنافذ الأثرية-وشعبان عبد الجواد-مدير عام الآثار بمكتب الوزير-على أن تكون مهمة اللجنة –طبقاً للقرار-جرد قطع الأحجار المخزنة بالهرم الأكبر وكتابة تقرير عنها بالتنسيق مع مباحث الآثار. وقد قامت اللجنة بالانتقال داخل الهرم وبرفقتها العقيد محمد دردير-مفتش البحث الجنائى-والمقدم وليد الشرقاوى- مباحث الآثار.

وكشفت اللجنة فى تقرير المعاينة بتاريخ 17-11-2013 عن وجود أحجار داخل الغرفة الأولى بالهرم.. بعضها مُشون داخل أجولة من الخيش.. والبعض الآخر مُخزن داخل الغرفة.. كما وجدت اللجنة تكاسير وتهاشير فى الجدار الملاصق للغرفة.. وذكرت اللجنة أن من قام بوضع السلالم الحديدية لتسهيل الزيارة.. هو فى الغالب من قام بعملية التكسير!!. ورداً على هذا الكلام.. علقت مصادر أثرية على تقرير اللجنة بأنه ادعاءات لاتمت للواقع بصلة.. مستندة فى ذلك إلى أنه من المستحيل تواجد شخص داخل الهرم إلا بإذن وتصريح كتابى من المسئول الأول عن المنطقة وهو د. حواس آنذاك.. لافتة إلى أن مسألة التكسير لابد وأن تكون قد تمت بإذن وتواجد شخصية مهمة جداً هى من تأمر بهذا العمل الإجرامى.. لذا يمكن القول إنه من الواضح فى تقرير اللجنة أنها تسترت على الفاعل الحقيقي.. بل وتعمدت إنهاء هذا الجرم.. ومن ثم تم تحنيط تقرير اللجنة بلغة الأثريين.. الأمر الذى يجعلنا نطالب بإعادة فتح هذا الملف مرة أخرى وتحت إشراف النائب العام نظرًا لخطورة هذا الجُرم.

«حواس» قال آنذاك إن «ما جرى بخصوص ثقب الهرم 2002.. إنما هو حدث عظيم عند مواصلة الحديث عن أسرار بناء هرم خوفو الأكبر».. كاشفًا في ذات الوقت عن «المغامرة المثيرة التى بدأها مع الجمعية الأمريكية للكشف عن أسرار الفتحات الموجودة داخل الهرم.. والمعروفة خطأ باسم فتحات التهوية والذى حار العلماء فى تفسيرها».. كلام د.حواس فى منتهى الخطورة.. فهو بمثابة الموافقة والمباركة لارتكاب هذه الجرائم.. ويحاول د.حواس تبرئة نفسه رغم اشتراكه فى هذه الجرائم بالقول: ما يتقوله الواهمون بوجود أسرار قارة «أطلانتيس» المفقودة، هو رأى غير علمى.. وفيما ينقل «القماش» عن «حواس» اعتقاده بأن «ما وراء المقبضين عبارة عن حجر استعمله المصرى القديم فى نحت وتهذيب الفتحة.. ولذا ثبت فى الحجر مقبضين من النحاس كى يسحب عن طريقها الحجر بالحبال.. كما يعتقد أيضاً بإخفاء حجرة دفن أخرى داخل الهرم فى مكان أمين قد يكون خلف هذا الممر الضيق إلى أن ينتهى بهذا الحجر الصغير!!».. وهذا ما جعل «القماش» يحذر من مغامرة ومكر الصهاينة لنشر أكاذيبهم وبث سمومهم.. لافتاً إلى أن التساهل معهم غير جائز، وأن هذه المغامرة قد تعرض تاريخ مصر للخطر.

ود. حواس أول من يعلم ذلك بحكم عمله بالآثار.. ومن المعروف أن المتبع دائماً داخل المجلس الأعلى للآثار هو أن يتم الكشف أولاً عن الأثر ثم يتم تحليله علمياً بواسطة فريق من العلماء.. وبعد ذلك يتم الإعلان عن الكشف الجديد.. أما أن يتم البث المباشر إلى جميع أنحاء العالم عن كشف وهمى يحتمل خمس وجهات نظر-حسب قول د. حواس نفسه- فهذا أمر مخالف للقواعد العلمية المتبعة فى «الآثار» الذى يحمل د.حواس أمانتها!!. لذا فإن خطورة العبث بالهرم الأكبر تزيد مع ما أسلفنا ذكره عن مزاعم اليهود بأنهم بناة الأهرامات.. أو أن مزامير داوود بداخله.. وحتى مع نفى د.حواس لأكاذيب اليهود والرد عليهم.. إلا أن هذا النفى يظل مجرد احتمال قد ساعدهم ومنحهم الفرصة الذهبية لترويج أكاذيبهم مجددا.. وهذا خطر نحن فى غنى عنه.. وكان من الواجب -كما نصح «القماش»-أن يتم الكشف عن أوهام الصهاينة داخل الهرم لتحقيق ادعاءاتهم الخبيثة بمشاركة من كبار علماء الآثار المصريين.. خاصة أساتذة جامعة القاهرة وعلى رأسهم د. على رضوان.. وكذلك أساتذة الهندسة والإلكترونيات للإشراف مع الأمريكيين على الريبوت المستخدم فى عملية الثقوب وتشغيله.. ثم بعد معرفة الكشف وأبعاده وحقيقته.. يتم البث المباشر إلى جميع أنحاء العالم.. وفى وقت يرى فيه أبناء مصر - أصحاب الحق الأصيل فى حضارتهم هذا البث وليس فى وقت نومهم.

ويكرر «القماش» تحذيره عندما يقول:مع التحفظ على خطورة ما يمكن أن يحدث للهرم بسبب هذه الثقوب والشروخ.. إلا أن محاولات الجمعية الجغرافية الأمريكية لم تتوقف.. ففي عام 2004 تقدم المهندسان الفرنسيان جان يافس وجيلى دورمان بطلب إلى اللجنة الدائمة للآثار المصرية بعمل ثقب بأرضية حجرة بالهرم بدعوى الكشف عن غرفة جديدة يبلغ اتساعها ثلاثة أمتار !!.. وأرفقا بطلبهما صوراً التقطت بـ «رادارات» ذات تقنية عالية جداً.. إضافة إلى ذلك تم استخدام أجهزة جيوفيزيقية حديثة فى هذا العمل.. كما أرفقا سابق أعمالهما فى هرم ميدوم وقال: «إنهما اكتشفا غرفة جديدة يبلغ ارتفاعها ثلاثة أمتار أيضاً»!.

لكل ما سبق نلاحظ أن آثار مصر أصبحت تواجه قوة استعمارية ممنهجة لتحويلها إلى حقول تجارب الهدف منها ظاهرياً التواصل وباطنياً هو التشكيك فى قدرة قدماء المصريين على بناء الأهرامات.. وللأسف الشديد يُساعد فى هذه المؤامرة أثريون مصريون لأسباب لم تعد خافية على المواطن البسيط.. فعلى سبيل المثال لا الحصر.. نجد الألمان يعرضون فيلم ثقب الهرم فى وطنهم قبل عرضه فى مصر.. واليابانيون استغلوا عمل ثقوب فى الدعاية التجارية لمعداتهم.. أما الأمريكان فكانوا أكثر خبثاً حينما خططوا لحصد الأرباح من الثقب عن البث الإعلامى.. فيما أعلن الفرنسيون عن سبق تجربتهم بثقب هرم آخر وهو هرم ميدوم.. بينما المصريون أصحاب الأرض فـ «محلك سر» بيتفرجوا !!.

والسؤال هُنا: لماذا سمحت «الآثار» للأمريكان بثقب الهرم دون الفرنسيين رغم أن للفرنسيين باعاً طويل فى التعامل مع الآثار المصرية منذ شامبليون.. وحتى لوير ولكلان ولبلان ؟!.. والسؤال الثانى: كيف يصل حال الهجوم على طلب عمل ثقوب فى الهرم إلى 2300 طلب- بحسب ما ذكره- د.حواس؟!.. والسؤال الثالث:كيف يُعلن الهواة الفرنسيون عن عمل ثقوب فى هرم ميدوم دون محاسبة من سمح لهم بذلك؟!.. وفى عام 2009 عادت تجارب عمل ثقوب فى الهرم الأكبر مرة أخرى.. إذ تحدد لأجرائها يوم 26 يوليو.. أى فى ذكرى الاحتفال بثورة يوليو ١٩٥٢.. والتى كان من أولويات أهدافها طرد الاحتلال الأجنبى من مصر.. طبعاً فى عهد «حواس».. وعلى ما يبدو أن الجمعية الجغرافية الأمريكية هذه المرة.. توارت خلف «الكواليس» إذ إن أجراء الثقوب تقرر هذه المرة أن يكون بواسطة جامعة ليدز البريطانية بالتعاون مع مجلسنا الموقر-الأعلى للآثار باستخدام «روبوت» ابتكره فريق من علماء جامعتى هونج كونج ومانشيستر.

وعلق «حواس» بصفته أميناً عاماً للمجلس للصحف بأن «إجراء التجربة يستهدف الكشف بأحد الممرات للهرم الأكبر.. والذى يعتقد أنه سيؤدى لحجرة دفن الملك خوفو».. مبرراً هذا الجرم بأن «الهرم الأكبر ما يزال يحتفظ بأسراره ويخفى العديد منها».. لافتًا إلى أنه «فى العام 2002 تم إرسال إنسان آلي.. وكانت التجربة مذاعة على الهواء مباشرة.. لكى يعرف العالم كله أن الهرم لم يبنه قوم جاءوا من أطلانتيس.. بل هو صناعة مصرية خالصة».. والسؤال الواجب طرحه على هذا الرجل هو: من أعطاك الحق فى منح هؤلاء الأعداء ليعبثوا بتاريخنا ويحاولون تزويره؟!.. وأضاف «حواس» قائلاً : من خلال الثقب متناهى الصغر بقطر 1.1 سم داخل الباب الصغير الذى أحدثه الروبوت فى التجربة السابقة.. تمكنا من معرفة أن سمك هذا الباب هو 6سم.. وعندما مرت الكاميرا الدقيقة داخله وجدنا مفاجأة.. وهى وجود باب ثانى على بعد 21 سم من الباب الأول.. ومن دون مقابض نحاس.. ولذلك تأتى التجربة الجديدة ليكشف المصريون للعالم ما وراء هذا الباب وليظهر سراً جديداً من أسرار المصريين القدماء!!.

طبعاً هذا الكلام كان يمكن أن نقبله لو أننا كنا من يقوم بهذا العمل بعد استشارة خبراء متخصصين فى أكثر من مجال تجنباً لأى خلل قد يصيب الهرم.. المهم إن «حواس» سرعان ما أعرب عن اعتقاده بأن يكون عام 2009 هو عام الكشف عن أسرار الهرم الأكبر عندما صرح بأنه «من المقرر أن يُصاحب تلك التجربة إجراء تسجيل أثرى لجميع محتويات الأهرامات بمنطقة الجيزة ومن المنتظر عدم نقلها على الهواء مباشرة بعكس ما كان فى التجربة الأولى عام 2002.. والتى كانت تحتكر حقوق البث الحصرى لها ناشيونال جيوجرافيك الأمريكية.. وذلك حرصاً على أن تكون التجربة على أساس علمى بالدرجة الأولى بعيداً عن أى كاميرات سواءً أكانت أجنبية أو محلية !!». بدوره سبق وهاجم الإعلامى جابر القرموطى منذ عامين تقريباً فى برنامجه «مانشيت» على قناة «أون.تى.فى» مسئولى الأثار السابقين لسماحهم لمنظمات أجنبية بالعبث فى منطقة الأهرامات بعدما استطاعوا سرقة 173 عينة من أبو الهول.. كما أحدثوا 8 ثقوب أسفل هذا التمثال.. وحينها سأل «القرموطى» الدكتور محمد إبراهيم-وزير الآثار- آنذاك عن هذه الجريمة فأجاب: «إنه مسئول فقط عما تم خلال توليه المنصب!!».

أما ما حدث قبل ذلك فيجب سؤال سلفه عنه..وهو د.حواس. وطالب «القرموطى» النائب العام باعتبار ذلك بلاغاً رسمياً للتحقيق الفورى لآثارنا التي تنتهك قدسيتها – على حد قوله – مؤكداً إن المنظمة التى قامت بهذا العمل وتدعى «إدجار كايسى» مشبوهة.. حيث تدعى إن الفراعنة ليسوا بناة الهرام.. وتساءل «القرموطى»: كيف حصل أعضاء هذه المنظمة على تصريح رسمى من مسئول الآثار عام 2005 ؟!..

وهنا نوضح أن د.حواس تولى أمانة الأثار– من 2002 – 2011 !!.. وقد عرض «القرموطى» فى برنامجه على الهواء فيلماً لهؤلاء الأجانب وهم يقومون بحقن تمثال أبو الهول بمشاركة الأمريكى «مارك لينر»–أحد أهم تلاميذ مؤسس المنظمة المشبوهة والصديق المقرب جداً من د.حواس على مدى 35 عاماً.. حيث ما زال يعمل فى منطقة آثار الجيزة حتى اللحظة!!.

من جانبه أكد بسام الشماع–المرشد السياحى المعروف وأحد المهتمين بهذا الملف–فى برنامج له مع الإعلامية رولا خرسا أن «الغربُ يلقب مؤسس منظمة «كايسى» بـ «النبى النائم».. لافتاً إلى إنها منظمة تعتمد على السذج وتجمع منهم أموالاً باهظة تحت ذرائع مختلفة.. ومن ضمن هذه الذرائع ادعاءهم بأنهم وجدوا أسفل أبو الهول غرفة السجلات الخاصة بأسرار الحياة الأخرى وكل علوم العالم.. وأفاد «الشماع» بأن «المسئول الذى أعطى لهم التصاريح ليفعلوا ما فعلوه هو د.حواس».. مشيراً إلى أنه «بحكم عمله وتردده على هذه المناطق قد رأى تلك التصاريح بين أيديهم عدة مرات».

كما كشف «الشماع» إن « أعضاء هذه المنظمة وما شابهها من مجموعات لاتقل خطورة عنها.. دخلت معظم المناطق الأثرية المصرية لإعتقادهم فى أمور ميتافيزيقية أو ما يسمى «العبادة» التى تسمح لهم بالنوم داخل الهرم وبتصريح من د. حواس شخصياً».. وقد صدق على هذا الكلام حين أردنا التأكد من تلك الأمور الأثرى نور عبد الصمد–عضو اللجنة الدائمة سابقًا– عندما كشف بأن «د.حواس منح هذه المجموعات آلاف التصاريح أمامه شخصياً».

فيما أفادت مصادر أثرية إن «هذه المجموعات استطاعت أثناء وجودها فى هـذه الأمـاكن أن تنتج أفلاماً لمحاولة تهويد الهرم الأكبربعدما سرقوا علامات من خرطوش الملك خوفـو داخـل الهرم».. وبعد ارتكاب هذه الجماعات لتلـك الجريمـة الكبـرى بحـق حضـارة مصـر.. بـدأوا يتساءلون: ما دليل المصريين على أنهم بناة الأهرام ؟!.. يأتى ذلك –كمـا ذكرنـا–بعـدما دخلـوا الهرم وسرقوا منه عينات من خرطوش خوفو.. وهو الدليل الوحيد على أن خوفو هو بـانى هـرم الجيزة الأكبر.. علماً بأن الخطوش وهو شكل بيضاوى–كما قلنا–مكتوب داخلـه اسـم الملـك على حجرة داخل الهرم الأكبر.. واتفقت المصادر مع جميع الأثريين والمهتمين بملف الآثار على أن هذه المجموعات تسعى لمحو الهوية المصرية عن طريق القضـاء عـلى أى دليـل يقـف ضـد ادعاءاتهم ومعتقداتهم أو خزعبلاتهم.. وللأسف يجدون من يساعدهم من بـين المصـريين عـلى ارتكاب هذه الجرائم. كما استنكر «الشماع» السماح لهذه المجموعات الأجنبيـة بلمـس لوحـة «الحلم» الخاصة بـ«تحوتمس الرابع» الشهيرة بين قدمى أبو الهول حتى لانفاجأ ذات يوم بـأنهم طمسوا معالمها.

كما لفت «الشماع» إلى أن «هذه المجموعات ثرية جـدًا وكـانوا يـدفعون أمـوالاً كثيـرة لمـن يسهل لهم أغراضهم».. ويضيف:الهدف من أكاذيبهم هذه هو الزعم بوجود قـارة أطلانتـيس فى منطقة الأهرامات لمحو ة الهوية المصرية.. واسترسل قائلاً : عندما حذرت من خطـورة الميـاه الجوفية أسفل أبو الهول.. اتهمنى د.حواس بأننى مجنون ومحتاج لدخول مستشـفى الأمـراض العقلية، وبعدها بوقت قصير صرح فـاروق حسـنى– وزيـر الثقافـة والآثـار آنـذاك–بـأن الميـاه الجوفية تهدد أبو الهول وأثبتوا صحة كلام الشماع !!. ويوضح : لقد زرت المتحـف الإسـرائيلي فى ديسمبر 2013 بالقدس.. وفوجئت بتوابيت وتماثيل مهمة جـدا فى الحضـارة المصـرية مثـل تمثال أبى منجل–رب الحكمة فى مصر القديمة وشعار جامعـة القـاهرة حاليـا– وكـذلك الربـة باستت–القطة الأسطورية–ومعبدها بتل بسطة فى الزقازيق، وهى من أهـم المعبـودات فى مصـر القديمة.. وهذه المنطقة مطلوبة مـن بنـى إسـرائيل.. لأنهـم يـدعون بـأنهم عاشـوا فى محافظـة الشرقية.. وهى أرض جاسان المذكورة فى التوراة –بحسب ادعاءات–مانفريد بتاك الـذى يحفـر فى هذه المنطقة منذ 38 عامًا بدعم من يهودي معروف.

ويواصل «الشماع»» حديثه قائلاً : اليهود عاوزين الشرقية لأنها - بحسب خرافاتهم - أرض أجدادهم»!!.. كاشفاً عن أنه زار متحفاً إسلامياً فى «القدس»ووجد به الكثير من المخطوطات.. ومنها مخطوط الجذرى الخاص بعلم الاختراع.. إضافة إلى الكثير من المخطوطات التى سرقتها إسرائيل!!.



الدستور

تحقيقات

المؤامرة الصهيونية الكبرى على آثار مصر «٢-٢»

بالمستندات والصور.. عملية التكسير مستمرة بالقرب من غرفة «الملك خوفو»

▪ اللجنة التى شكلها الوزير الأسبق محمد إبراهيم تسترت على مرتكب جريمة التكسير ▪ مطالبات بإشراف أساتذة هندسة القاهرة على مشاريع الآثار الوهمية لحماية الهرم الأكبر من الانهيار ▪ الأمريكان واليابانيون والألمان والفرنسيون ثقبوا الهرم.. والمصريون آخر من يعلم!!

«جنايات» الجيزة أدانت «حواس» فى قضية سرقة «هواة ألمان» علامات من خرطوش الملك

مذيعة التليفزيون المصرى أذاعت بعفوية أن الهدف من الثقب هو العثور على مخطوطات تزعم وجود مزامير وألواح التوراة و«أطلنتيس» المفقودة!!

صورة من التحقيق في جريدة الدستور

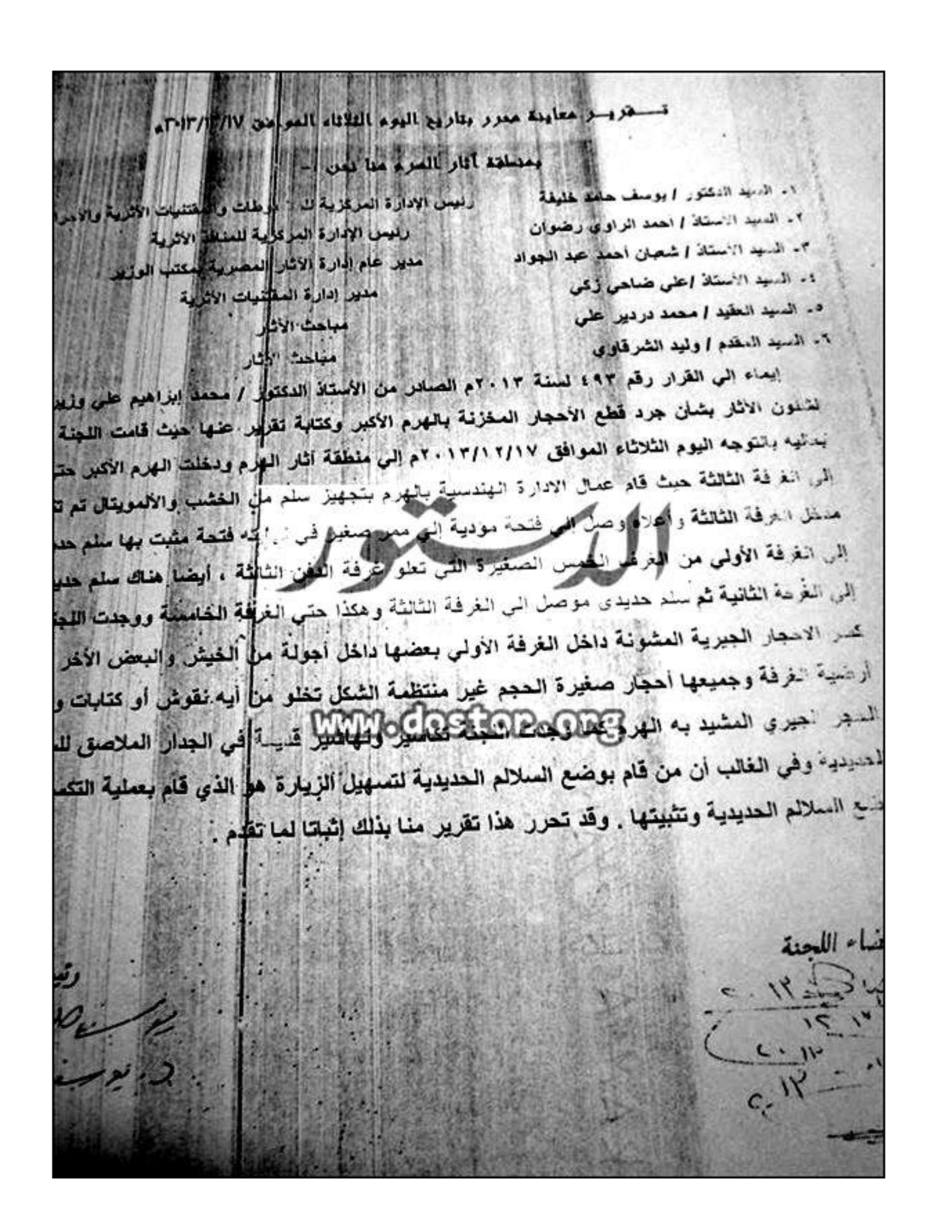

وحيث ان الجرائم التي ارتكبها [illegible] من المتهم [illegible]
[illegible] ومرتبطة [illegible] ارتباطا لا يقبل
التجزئة ، ومن ثم يتعين اعتبارهم جريمة واحدة والقضاء
بالعقوبة الاشد [illegible] المادة ٣٢ من قانون العقوبات
ومن حيث ان [illegible] الى [illegible]
[illegible] المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات
الجنائية

وحيث ان المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية نصت
على انه : اذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة
امامها ان هناك متهمين غير من اقيمت عليهم [illegible] او وقائع
اخرى غير المسندة فيها الى المتهم او ان هناك جناية او جنحة
مرتبطة [illegible] الدعوى على
[illegible] وتحيلها للنيابة
العامة [illegible]
[illegible] من هذا القانون

وحيث انه لما كان ما تقدم وكان [illegible] المحكمة اثناء
نظر الدعوى [illegible] من خلال التكليف
[illegible] من وزارة الآثار [illegible] للمتهم السابع استعانه
[illegible] من الاستيلاء على عينات اثرية وتهريبها خارج
البلاد من خلال علاقة تربطهما منذ عام ١٩٩٩ وخلال
عام ٢٠٠٦ [illegible] من خلال اعترافات المتهم الالماني
[illegible] والدعوى على الدكتور زاهي حواس وتأمر باحالة للنيابة العامة
لتحقيق الوقائع التي وردت في اعترافات المتهم السابع

[illegible]

مستند يدين د. حواس في جريمة سرقة خرطوش الملك خوفو على يد شابان ألمانيان



تقرير معاينة محرر بتاريخ اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٢/١٧م

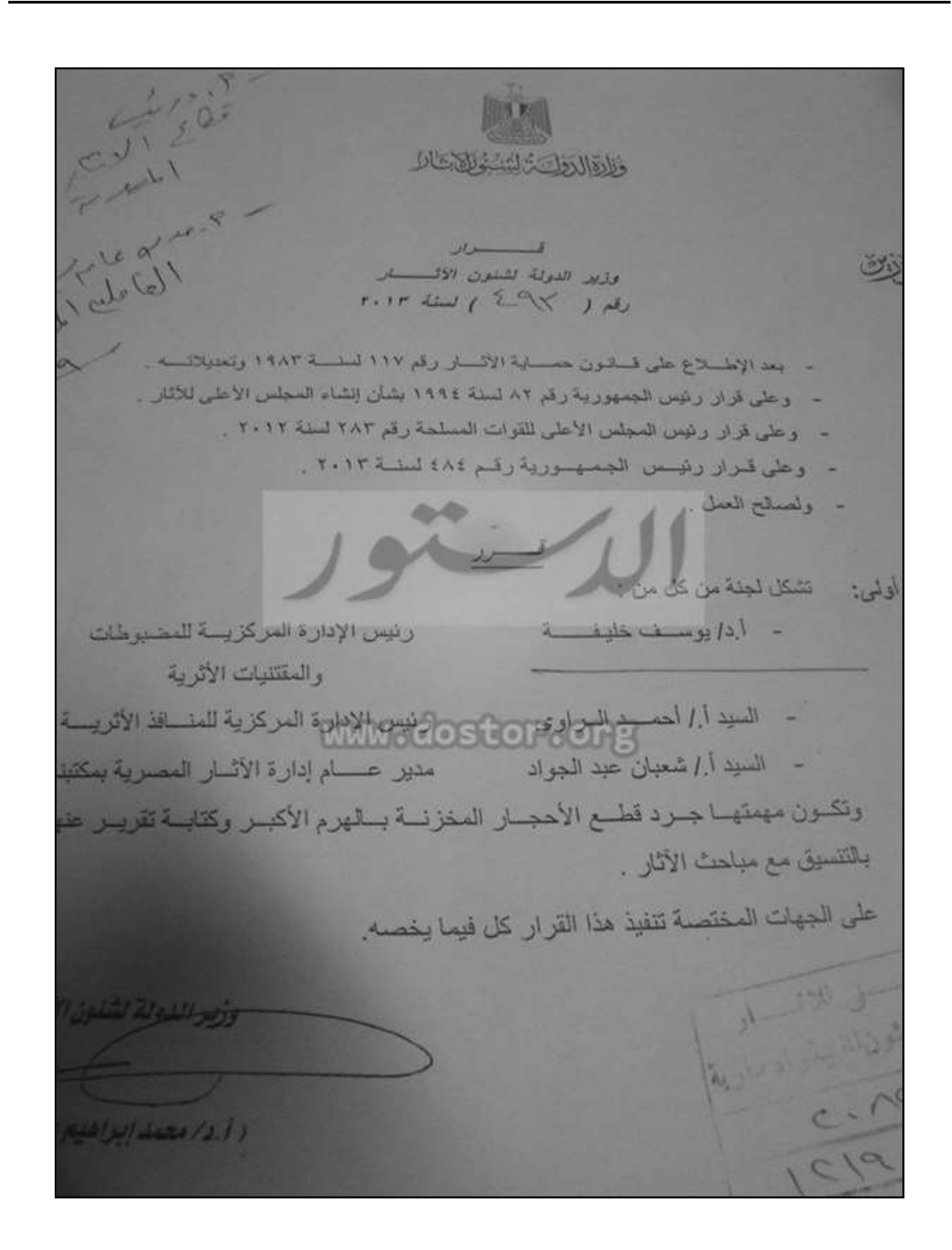
بمنطقة آثار الهرم منا نحن :-

١- السيد الدكتور / يوسف حامد خليفة — رئيس الإدارة المركزية للـ... والمقتنيات الأثرية والأ...
٢- السيد الأستاذ / احمد الراوي رضوان — رئيس الإدارة المركزية للمناطق الأثرية
٣- السيد الأستاذ / شعبان أحمد عبد الجواد — مدير عام إدارة الآثار المصرية بمكتب الوزير
٤- السيد الأستاذ / علي ضاحي زكي — مدير إدارة المقتنيات الأثرية
٥- السيد العقيد / محمد دردير علي — مباحث الآثار
٦- السيد المقدم / وليد الشرقاوي — مباحث الآثار

إيماء إلي القرار رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠١٣م الصادر من الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم علي وزير ... لشئون الآثار بشأن جرد قطع الأحجار المخزنة بالهرم الأكبر وكتابة تقرير عنها حيث قامت اللجنة ... بعاليه بالتوجه اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٢/١٧م إلي منطقة آثار الهرم ودخلت الهرم الأكبر حتى ... إلى الغرفة الثالثة حيث قام عمال الادارة الهندسية بالهرم بتجهيز سلم من الخشب والألمونيتال تم ... مدخل الغرفة الثالثة وأعلاه وصل الى فتحة مودية إلى ممر صغير في ... فتحة مثبت بها سلم حد... إلى الغرفة الأولى من الغرف الخمس الصغيرة التي تعلو غرفة الدفن الثالثة ، أيضا هناك سلم حدي... إلى الغرفة الثانية ثم سلم حديدى موصل الى الغرفة الثالثة وهكذا حتى الغرفة الخامسة ووجدت اللج... كسر الاحجار الجيرية المشونة داخل الغرفة الأولي بعضها داخل أجولة من الخيش والبعض الأخر ... أرضية الغرفة وجميعها أحجار صغيرة الحجم غير منتظمة الشكل تخلو من أيه نقوش أو كتابات و... الحجر الجيري المشيد به الهرم كما وجدت اللجنة تكاسير وتهاشير قديمة في الجدار الملاصق لل... الحديدية وفي الغالب أن من قام بوضع السلالم الحديدية لتسهيل الزيارة هو الذي قام بعملية التكس... وضع السلالم الحديدية وتثبيتها . وقد تحرر هذا تقرير منا بذلك إثباتا لما تقدم .

أعضاء اللجنة

مستند لجنة التكسير داخل الهرم الأكبر



وزارة الدولة لشئون الآثار

قرار
وزير الدولة لشئون الآثار
رقم (٤٩٢) لسنة ٢٠١٣

- بعد الإطلاع على قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار .
- وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٣ .
- ولصالح العمل .

قرر

أولى: تشكل لجنة من كل من :

- أ.د/ يوسف خليفة — رئيس الإدارة المركزية للمضبوطات والمقتنيات الأثرية
- السيد أ./ أحمد الراوي — رئيس الإدارة المركزية للمنافذ الأثرية
- السيد أ./ شعبان عبد الجواد — مدير عام إدارة الآثار المصرية بمكتب

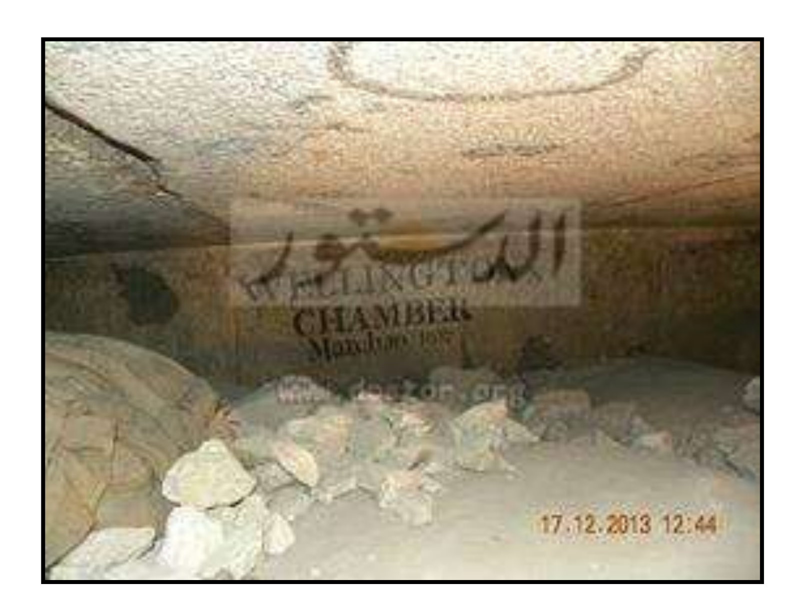
وتكون مهمتها جرد قطع الأحجار المخزنة بالهرم الأكبر وكتابة تقرير عنه بالتنسيق مع مباحث الآثار .

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه.

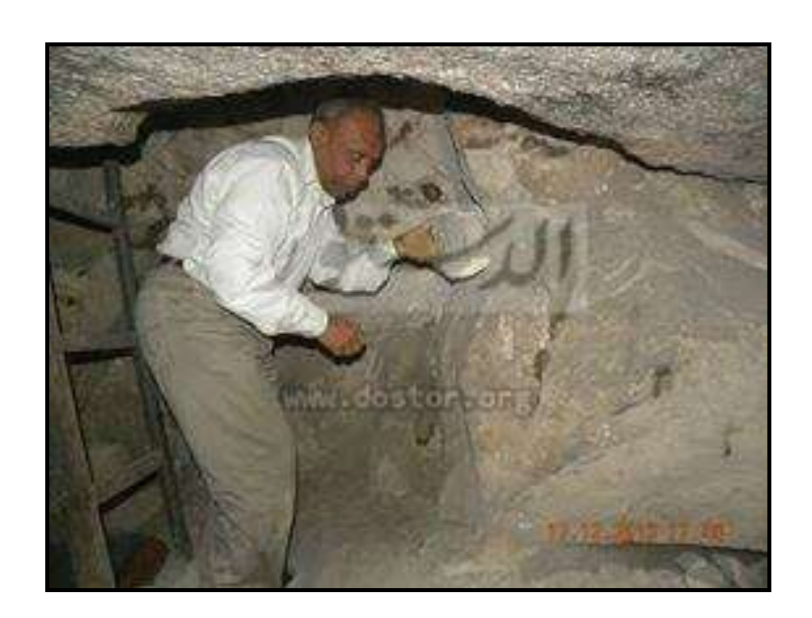
وزير الدولة لشئون الآثار

(أ.د/ محمد إبراهيم)

مستند آخر يكشف عن عملية التكسير بتوقيع د. محمد إبراهيم



كسر حجارة داخل الهرم الأكبر



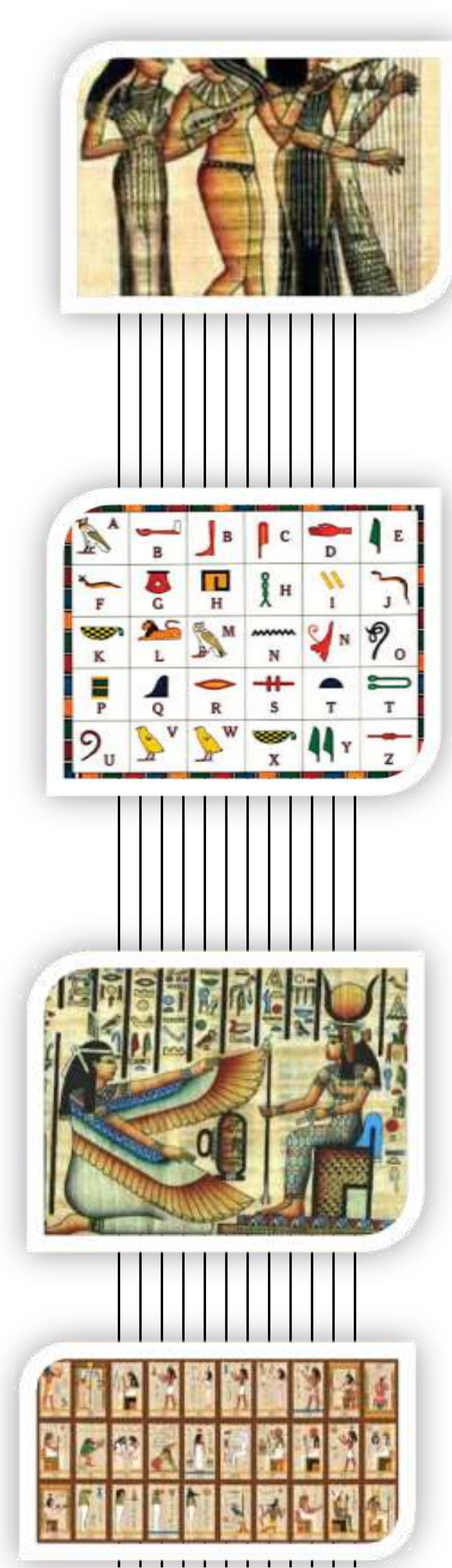
د. يوسف خليفة يعاين جريمة التكسير داخل الهرم الأكبر



د. حواس في شبابة مع منظمة كايسي
أثناء أبحاثهم المشبوهة بجوار الهرم الأكبر وأبو الهول

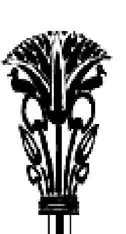


جريمة لا تغتفر .. الشنيور يخترق غرفة الملك خوفو



الفصل الثالث

«الآثار» تتجاهل استرداد مئات الآلاف من القطع الأثرية واللوحات الفنية والمومياوات المهربة للخارج



O فـاروق حسـنى و«حـواس» رفضـا اسـتعادة 1500 قطعـة أثريـة مـن متحـف شـيفيلد البريطانى!!.

O «الشماع» يطالب بإنتاج أفلام وثائقية لكشف جرائم سرقة كنوزنا.. وفضـح مافيـا الآثـار أمام العالم .

O «خبراء» يتساءلون عن فزع «الوزارة» من فتح ملف نهب المخازن المُؤمنة وغير المُؤمنة.

O «أثريون»: أغلب سرقات الآثار تم الكشف عنها بالصدفة البحتة عن طريـق الأجانـب فى الخارج.

O «البنا»: دائماً نسمع عن قدرة الوزارة علي استرجاع آثار مسروقة.. فمن هـم اللصـوص.. ولماذا لا يتم محاكمتهم؟!.

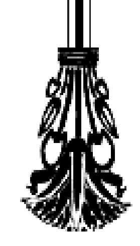
O بورتريهات الفيوم المعروضة الآن فى مـزادات إنجلتـرا.. تسـبق «المونـاليزا» بـأكثر مـن 1500 عام.. فمن سرقها من متحف التحرير؟؟.

O أدولف هتلر أمر بعودة «نفرتيتـى» إلى مصـر.. و«الـدماطى» يـدعى أنهـا أصـبحت ملكـاً للألمان!!.

O «نور الدين» مندهش من «خوف» قيادات الآثار مـن علمـه وخبرتـه.. ويؤكـد: جميعهم تلاميذى بما فيهم «حواس» نفسه!!.

O «العنانى» لصحيفة بريطانيـة: لا أعتـرض عـلى احتفـاظ متحـف توليـدو بولايـة أوهـايو الأمريكية بالآثار المصرية!!.

O «عبدالصمد»: مرسوم محمـد عـلى عـام 1835 يمنحنـا الشـرعية لاسـترداد آثارنـا مـن الخارج.. لكن أصحاب المصالح يرفضون ذلك.



O د. أحمد دياب– عالم اللغويات المقيم بالنمسا يؤكد: آثارنا فى متحف فيينا أكثر مـن الآثـار النمساوية!!.

O الصهيونية العالمية تلعب دوراً خبيثاً لتهريب كنوزنا.. وإسرائيل تحتفظ بـــ 2600 قطعـة أثرية مصرية فى متاحفها.

ولأن بعض القائمين على حراسة تراث مصر الأثرى غير جديرين بحمل هـذه الأمانـة.. ولأن منهم من سرق وخان وغدر وفرط فى تاريخ بلده لعدو لعين تربى على الحقد للمحروسة وشعبها منذ آلاف السنين.. فسوف نستشهد بما جـاء فى كتـاب د.مصـطفى محمـود «التـوراة» لنكشـف لهؤلاء بداية المؤامرة اليهودية ضد مصر تحت عنوان «نبوءات آخـر الزمـان» فيقـول: «لاتـذكر مصر فى التوراة إلا ويتهددها رب إسرائيل بالويل والثبور وعظائم الأمور».. مضـيفاً أن «التـوراة على هذا النحو تكاد تكون منشوراً سياسياً ضد مصر»!! .

ويفسر د. مصطفى محمود هذا الأمر فيقول: «مـن يقـرأ التـوراة كلهـا يكتشـف أن الحكايـة ليست حكاية نوح.. وإنما هناك ثأر قديم وحقد دفين بين شعب إسرائيل وأرض مصر–منذ أيـام الفراعنة»!!. ويضيف: «والتوراة تطلق على مصر منذ ذلك التاريخ (بيت العبودية) بـالنظر إلى مـا عاناه شعب إسرائيل من اضطهاد أيام الفراعنة».

كلام د. مصطفى محمود يوضح حجم المؤامرة الصهيونية–العالميـة عـلى تـاريخ وحضـارة مصر.. وهذا ما حذرنا منه ومازلنا نحذر من خطورة تواجد البعثات الأجنبية على أرضـنا ليعيثـوا فيها فساداً تحت مرأى ومسمع من قيادات الآثار المتعاقبة.

وقد كشفنا ذلك فى تحقيقات ومقالات سابقة.. وفى هذا التحقيـق نلقـى الضـوء عـلى مصـير مئات الآلاف من القطع الأثرية واللوحات الفنية النادرة التى نُهبت وهُربت للخارج على يد مافيا الداخل بالتنسيق مع مافيا الخارج.

فمنذ فترة قليلة مضت نشرت جريدة الأهرام خبراً كارثياً بكل ما تحمله الكلمات من معنى.. ملخص الخبر يقول: إن «دار كريستيز للمزادات بنيويورك بدأت مزاداً جديـداً يضـم قطعـاً فنيـة وأثرية مصرية يبلغ عددها 164.. من بينها مجموعة من بورتريهات الفيوم القديمة التى رُسـمت خلال فترة الوجود الرومانى على قماش الكتان الذى كـان يسـتخدمه قـدماء المصـريين فى لـف رءوس الموميا‌وات منذ 2000عام».

وكشفت الجريدة إن هـذه البورتريهـات تعكـس عـادات دفـن الفتـرة الرومانيـة المصـرية- وكذلك أسلوبهم واتجاهاتهم منذ القرن الأول إلى الثالث المـيلادي.. ويظهـر فيهـا الأشـخاص وهم فى مقتبل العمر دون سن الشيخوخة.. بينما تؤكد الأشعة المقطعية للمومياوات أن أعمارها صغيرة نسبياً.. ومن بين البورتريهات المعروضة لوحة فنية لصورة امـرأة تتميـز بتسـريحة شـعر مميزة إضافة إلى ارتدائها المجوهرات الثمينة وترجع للقرن الثانى الميلادي.

بدورنا نسأل: كيف خرجت هذه الكنوز من مصر.. ومن الذى أخرجها.. ومـارد فعـل وزيـر الآثار على هذه «المصيبة»؟! .

ولمن يريد معرفة الحقيقة سواء من قيادات الآثار أو المهتمين بهذا الملف من الرأى العـام.. فإن هذه الكنوز كانت مُخزنة فى مكان شديد الحراسة.. وتحديداً فى بـدروم المتحـف المصـرى بميدان التحرير فى عاصمة المعز- بحسب تأكيد مصادر أثرية وثيقة الصلة بالموضـوع-أى كمـا أشرنا فى ظل حماية لا تغفلها عين.. وهنا يسأل الشعب المصرى-المالـك الأصـلى لهـذا التـراث الفريد-وأنا منه: ما سبب اعتراض وزراء الآثار الواحد تلو الآخـر عـلى عـدم جـرد بـدروم هـذا المتحف والذى يضم بداخله- بحسب تصريحات وزراء الآثار المتتابعين-أكثر من 100 ألـف قطعة نادرة من بينها تلك البورتريهات التى سُرقت فى غفلة من الزمن وفوجئنا بعرضـها فى مـزاد للبيع بإنجلترا؟؟!!.

فى السياق ذاته كشفت مصادر أثرية لـ «الدستور» عن المعرض الـذى أُقـيم فى دولـة اليونـان بعنوان «بورتريهات الفيوم» عام 2002 بمناسبة زيـارة السـيدة سـوزان زوجـة الـرئيس الأسـبق حسنى مبارك إلى أثينـا.. وقـد عـاد المعـرض بعـد شـهر إلى المتحـف المصـرى مـرة أخـرى.. وأوضحت المصادر أن البورتريهات المسروقة تحظى باهتمام عالمى كبير جـداً نظـراً لأهميتهـا وقيمتها الفنية.. إذ إنهـا سـبقت فنـون عصـر النهضـة الأوروبيـة.. الأمـر يجعلهـا تسـبق لوحـة «الموناليزا» العالمية الشهيرة للفنان العالمى ليوناردو دافينشى بأكثر من 1500 عام.

وتكرر المصادر تساؤلها: كيف تم نقل هذه الكنوز التى لاتقدر بثمن ولايمكن تعويضـها إلى خارج البلاد؟!.. ومن المسئول عن سرقتها وتهريبها من المتحـف المصـرى؟!.. أسـئلة حـائرة تحتاج إلى إجابة من الوزير خالد العنانى.. فهـل يفعلهـا ولـو مـرة واحـدة ويخـرج عـن صـمته ليكشف حقيقة اللصوص الذين سرقوا وهربوا تلك اللوحات ويقدمهم للمحاكمة ؟!.

العديد من الأثريين استشاطوا غضباً مـن تصـريحات «العنـانى» لصـحيفة «**DAILY NEWS**» البريطانية والذى يقول فيها إنه «لايعترض على احتفاظ متحف توليدو بولايـة أوهـايو الأمريكيـة بالآثار المصرية.. لكنه يعترض فقط عـلى بيـع ذات المتحـف لهـذه الآثـار لمتحـف آخـر»!!.. ووصف الأثريون كلام «العنانى» بـ«الكارثي».. وأضافوا: كان يحدونا الأمل أن يفصـح الـوزير عن مجرد نيته للمطالبة بعودة هذه الآثار لكنه-للأسف الشديد- لم يفعل!!.

بدورنا نربط تصريح «العنانى» بما سـبق وصـرح بـه فـاروق حسـنى-وزيـر الثقافـة-رئـيس المجلس الأعلى للآثار الأسبق- فى واقعة مشابهة تُعد جريمة مكتملة الأركان.. تلك التى ارتكبها رجاله فى المجلس الأعلى للآثار تحت سمعه وبصره بحسـب مـا نشـرته جريـدة «الدسـتور» فى تقرير لها بالعدد الصادر 1620-الإصـدار الثـانى بتـاريخ 3 مـارس 2012 تحـت عنـوان هـل تنازلت «الآثار» عن 1500 قطعة نادرة لمتحف شيفيلد البريطانى؟!.. وفى مقدمة التقريـر يقـول «حسنى»: «لو أعادت لنا المتاحف العالمية آثارنا التى فى الخارج.. فسيشـكل هـذا الأمـر مأزقـاً مربكاً لمصر.. لأنه يوجد لدينا فى الخارج آلاف القطع فى المتاحف العالميـة الكبـرى.. ويجـب علينـا أن نفتخـر أن آثارنـا موجـودة ومعروضـة بصـورة لائقـة ومشـرفة فى كبريـات المتـاحف العالمية».. مبرراً قناعاته بأن «هذه القطع الفنية لايقال عنها آثار بريطانية أو فرنسـية أو ألمانيـة أو أمريكية.. بل يُقال عنها آثار مصرية»!!.

الجانب المأساوى فى هذه الجريمة-بحسب ما نُشر-على لسـان مـدير إدارة التطـوير الثقـافى ببلدية شيفيلد أن «د. زاهى حواس-أمين عام المجلس الأعلى للآثـار- آنـذاك طلـب منـه غلـق ملف هذه القضية»!!.. وليس هذا فحسب.. بل أرسل د.حواس خطاباً للمتحف البريطانى يقول فيه: «نحن لا نسعى لاسترداد تلك الآثار.. خاصة أنها غادرت مصر منذ فترة بعيدة جداً.. كما أنه ليس لدينا أدنى شك فى أننا سنكون سعداء إن بقيت تلك القطع الأثرية لديكم وتحـت رعـايتكم ومسئوليتكم»!!. بدورنا نقول إن كلام د. حواس لايجب أن يمر مرور الكلام.. حتى وإن مضـى عليه كل هذا الوقت.. خصوصاً وأن مدير المتحف البريطانى أرسل لـلدكتور حواس خطاباً قال فيه: «نود أن نسمع منك.. ونعرف نية المجلس الأعلى للآثـار.. هـل هـى المضـى فى إجـراءات الاسترداد»؟!.

وتوضح المصادر إن «كلام مدير المتحف البريطانى واضح وصريح ولا لبس فيه.. ولا ندرى كيف يرفض د.حواس استرداد آثارنا منفرداً فى قراره وكأنه الواصى-الآمر- الناهى فى وعلى تراث مصر وتاريخها؟!. بعد هذا الكلام لم نُعد نجد كلمات مناسبة للرد على هذا العبث الذى أدلى به وزير ثقافة وآثار بلد عظيم مثل مصر التى تُسرق وتُعرض آثارها فى متاحف العالم دون أن يُحرك لذلك ساكنًا عندما كان المسئول الأول عنها آنذاك.. وعلى ما يبدو فإن «حسنى» لم يكن على علم بما يدور فى هذا المرفق المهم والمفروض أنه يقع تحت سلطاته.. حيث كان د.حواس هو المتصدر الوحيد لهذا الملف بالذات.. ولذلك جاءت إجابة «حسنى» دبلوماسية إلى حد كبير على حساب مصر. فإذا كان الوزير يعلم فتلك مصيبة.. وإذا كان لا يعلم فالمصيبة أعظم.. فهو-كما قلنا ونؤكد-المسئول الأول عن آثار مصر فى ذلك الوقت.. حيث كان يتولى رئاسة مجلس إدارة ورئيس المجلس الأعلى للآثار!!.

والسؤال الذى يطرح نفسه: هل قرار د.حواس بعدم عودة آثارنا من بريطانيا كان قراراً شخصياً.. أم أن الأمر كان متفقاً عليه بين «حسنى وحواس» كسياسة عامة لوزارة الثقافة وقتئذ وبعلم نظام مبارك؟!.. وتضيف المصادر إن هذا الفرض يتفق كثيراً مع إجابة «حسنى» بعاليه.. حيث اعتبر نهب الآثار المصرية بالخارج بمثابة دعاية لها!!. أما مندوب المجلس الأعلى للآثار الذى أوفدته الدولة لمناقشة ملف هذه القضية مع المسئولين البريطانيين فأكد لـ «الدستور» على «وجود آلاف من القطع الأثرية المصرية المكدسة فى مخزن بضاحية شيفلد».. مكرراً تأكيده على أن المسئولين عن هذا المخزن أصروا على أن «يرى هو بنفسه كل هذه الآثار تطبيقاً لقانونهم الإنجليزى الذى ينص على «معاقبة أى مواطن بريطانى يخفى أسراراً عن أى جهة رسمية حتى ولو كانت غير بريطانية».

والواجب ذكره فى هذه «الكارثة» أن من أبلغ عن سرقة وتهريب هذه الآثار هو مواطن مصرى بسيط يدعى مؤمن الدسوقى- خبير معلومات- يقيم فى بريطانيا.. وبمجرد أن شاهد آثار بلده تُعرض فى هذا المتحف ثارت ثائرته وقام على الفور بإبلاغ السلطات المصرية عن بضع قطع أثرية معروضة فى المتحف المذكور، ولم يكن يعلم بوجود آلاف من القطع الأثرية المصرية المُهربة فى مخزن بضاحية المدينة- بحسب تأكيد المندوب الأثرى- الذى أوفدته مصر لكشف حقيقة هذه الجريمة!!.. وهذا ما شددت عليه المسئولة الإنجليزية لمندوبنا عندما قالت إن «القانون البريطانى يسمح بعودة هذه الآثار إلى موطنها الأصلى حال طلبها من قبل الدولة المعنية التى خرجت منها خاصة إذا كانت هذه الآثار تحمل رفاتاً آدمية.. حيث كانت هناك مُومياوات فرعونية بداخل توابيت خشبية مزخرفة بمتحف مدينة شيفلد »!! .

وحتى يعى القارئ حقيقة الـــ 5 آلاف قطعة التى ظل يُعلن د.حواس أنه استعادها من بريطانيا.. يؤكد مصدر وثيق الصلة بهذه الواقعة أن د.حواس اتفق مع د.فكرى حسن-أستاذ الآثار بلندن-على عودة تلك القطع لعدم جدواها عند البريطانيين.. لافتاً إلى أنها عبارة عن «زلط» من حجر «الظران» وتعود إلى العصور الجيولوجية السحيقة، ولاتمت لآثار ما قبل التاريخ بأى صلة.. وهو الأمر الذى جعل د.حواس يأمر بإخفاء هذا «الزلط» بأحد مخازن الوادى الجديد فى الصحراء الغربية بعد أن صرح أكثر من مرة فى وسائل الإعلام المختلفة بأنه استرد أكثر من خمسة آلاف قطعة أثرية منذ توليه أمانة الآثار عام 2002 وحتى تركه منصبه عام 2011!!.

فى السياق ذاته خرج علينا مؤخراً د.زاهى بتصريح لصحيفة يومية خلص مضمونه إلى أنه «يعترض على تصرفات متحف توليدو لأنها ضد أخلاقيات المتاحف!!.. بدورنا نسأله عن تلك الأخلاقيات التى تبيح لمثل هذه المتاحف أن تعرض التراث الأثرى المصرى المسروق للبيع؟!.. ونكرر تساؤلنا للدكتور «د.حواس»: بصفتك رئيساً -كما ذكرت فى التصريح ذاته- للجنة القومية لاسترداد آثارنا من الخارج: كيف لك أن تتجاهل الحديث عن المطالبة باسترجاع هذه الكنوز مستخدماً جميع الوسائل القانونية المحلية والعالمية؟!.. وما سر اكتفائك بإدانة سلوكيات هذا المتحف بعدم التزامه بأخلاقيات المتاحف الأخرى سواء أكان «توليدو» أو غيره ؟!.. ألا تعلم بوجود مئات الآلاف من القطع الأثرية النفيسة التى سُرقت من مصر وهربت للخارج؟!.. وهل حقاً لدى لجنتكم الموقرة؛ النية للمطالبة بعودة آثار مصر المسروقة طبقاً لاتفاقية 1835 التى وقعها والى مصر محمد على مع الدول العظمى آنذاك.. أم ستصغر أمام ألاعيب ومساومات منظمة اليونسكو، وأنت أدرى الناس بأهدافها الخبيثة ضد تراث بلدك ؟!.

أثريون يسألون أعضاء اللجنة القومية لاسترداد آثارنا بالخارج : هل استردت لجنتكم الموقرة ولو أثراً واحداً.. أو حتى اتخذت أى إجراء لاسترداد أى أثر من الخارج؟.. فجميعنا يعرف كيف تم إعادة معظم آثارنا من الخارج.. لذا نسأل وهذا من حقنا عن أسماء ووظائف وخبرات أعضاء هذه اللجنة ؟.. ومن حقنا أيضاً أن نعرف ما الذى انجزتموه منذ تشكيل لجنتكم والمبالغ التى أنفقتموها من ميزانية وزارة الآثار أو ميزانية مجلس الوزراء ؟.. وأخيراً ما دور لجنتكم فى ظل تواجد إدارة مركزية للآثار المستردة تتبع وزير الآثار مباشرة.. أليست هذه ازدواجية فى التعامل واتخاذ القرار؟!.

من جهته كشف د.عبد الفتاح البنا–أستاذ الترميم بجامعة القاهرة– النقاب عن بيع تمثال «10×10×7» سم فى مزاد ببلجيكا بمبلغ 30 مليون دولار تقريباً.. لافتاً إلى أن هذا التمثال يرجع تاريخه إلى الدولة الوسطى–الأسرة الثانية عشرة– وقد تم سرقته من مخزن ميت رهينة من بين خمس قطع أثرية بواسطة مفتش آثار يُدعى «محمد لـ...» فى نوفمبر 2011.. وأضاف «البنا» إن «رئيسة البعثة الأمريكية التى اكتشفت هذا التمثال أبلغت عن الواقعة وتم القبض على اللص.. وبعد عدة أيام تم الإفراج عنه حتى لا يعترف على سلسلة اللصوص الكبار الذين اشتركوا معه فى الجريمة ذاتها»!!.

بدورنا نسأل أعضاء لجنة استرداد الآثار.. إذا كان لديكم علم بهذه الجريمة.. فما الإجراءات التى اتخذتموها لاسترجاع هذا الأثر؟!. ويواصل «البنا» ساخراً: يعنى لم نسمع عن لص واحد أو متهم بالسرقة تم اتهامه وألقى القبض عليه وحوكم وسجن!!.. ويتساءل: طيب اللصوص دول فين ؟!.. ضارباً كفاً بكف عندما يقول: أنا حتى هذه اللحظة لم أستطع أن أسترجع الـ ١٤٠ قطعة آثار المسروقة من متحف جامعة القاهرة!!.. وقيادات الآثار تعلم بوجود قطعة بينها لا تُعوض ولا تُقدر بثمن.

بدوره كان قد صرح «الدماطى» للإعلام بأن «رأس نفرتيتى خرجت بطريقة شرعية ويصعب عودتها إلى مصر».. لافتاً إلى أن «القانون المصرى سمح من قبل ببيع الآثار المكررة».. مستنداً فى ادعائه أنه «كان يُقام بمصر مزاد لبيع الآثار داخل صالة مزادات بالمتحف المصرى بالتحرير قبل عام 1983.. وكان خروج الآثار يتم بطريقة شرعية». جاء ذلك على هامش محاضرة حول «التاريخ الفرعونى ورؤيته المتجددة» التى ينظمها الجناح المصرى ضمن الأنشطة الثقافية فى إطار مشاركة مصر كضيف شرف، فى معرض الجزائر الدولى للكتاب.. وأوضح «الدماطى» أن «هناك آثاراً مصرية خرجت كهدايا للخارج من كِبار رُؤساء الدولة مثل محمد على وفاروق وجمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات».. ورأى الرجل–لافض فوه– أن «كل هذه الآثار اكتسبت شرعية من تواجدها بالخارج»!!.

وتابع: إن آثارنا التى خرجت قبل عام 1919، كانت تُباع فى محلات تُحف وآثار وكان لا يُوجد قانون يُحرم بيعها، وكانت تخرج من الموانئ المصرية بشكل شرعى.. وأضاف: أن رأس الملكة نفرتيتى خرجت بطريقة شرعية إلى ألمانيا فى يناير عام 1913، وهناك أقاويل تبين أنها خرجت بطريقة غير شرعية، لكن الأوراق الرسمية لدى الألمانُ تثبت أن خروجها شرعى!! وتعليقاً على هذا الهراء.. يجب معرفة أن «الدماطى» سبق له العمل كملحق ثقافى لمصر فى ألمانيا.. ومن الواضح أنه من أشد المتأثرين والمنحازين للموقف الألماني.. حيث ادعى أن رأس نفرتيتى ملكية ألمانية خالصة.. وأن مصر ليس لها الحق فى استعادته.. مبرراً ادعاءه بأن الألمان يمتلكون وثائق تؤكد هذه الملكية»!!..

وفى هذا السياق أكد عدد من خبراء الآثار أن الزعيم الألمانى أدولف هتلر قد وافق على عودة «نفرتيتي» لمصر بعد أن علم أنها دخلت بلاده بطريقة غير شرعية.. بينما «الدماطى» يُكذب «هتلر» وجميع علماء الآثار الألمان ويدعى أن «هذا الأثر خرج بطريقة شرعية وأصبح ملكية خاصة للألمان»!!. فيما نقل أحد كُتاب الجرائد اليومية تعقيب المستشار أشرف العشماوى- المستشار السابق لوزارة الثقافة- وأحد المهتمين بقضية استرداد آثارنا من الخارج على هذا الكلام فقال إن «مصر تمتلك الحق الكامل للمطالبة بعودة رأس نفرتيتى»، مؤكداً إن «رئيس البعثة الألمانية ارتكب جريمة التزوير والتدليس من أجل إخراج هذه القطعة الفنية العظيمة من مصر».

وتوضيحاً لكلام «العشماوى» ورداً على خزعبلات «الدماطى» فإن رئيس هذه البعثة هو المهندس لودفيج بوخارت.. قد تفتق ذهنه بعمل غطاء من الجبس ليدفن فيه هذا الأثر الفريد على أنه قطعة مقلدة.. ومن ثم قام بتهريب رأس الملكة كـ « لص» محترف وهرب به إلى وطنه.. وهذا باعتراف علماء الآثار الألمان وكذلك «بوخارت» نفسه فى مذكراته»!!.

«العشماوى» ذكر عدة نقاط مهمة أيضاً عن هذا الملف فى «الأهرام».. الأمر الذى حفزنا على استكمال بعض ما جاء فى كلامه.. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن إهداءات الملـوك والرؤسـاء للقطع الأثرية لا يتجاوز عددها بأى حال المائة قطعة.. أما قانون الآثار رقـم 215 لسـنة 1951 والذى نص على قسمة الآثار المكتشفة.. فقد تم وضعه أثناء فترة الاحتلال الإنجليـزى.. وطبقـاً لاتفاقية جنيف الرابعة التى وقعت 45 19 فيجوز لمصر –طبقـاً للقـانون الـدولى–اسـترداد كـل آثارنا التى خرجت بما أسموها «طُرق شرعية» لأن مصر فى هذا التوقيت–كما قلنا– كانت تـرزح تحت نيران الاحتلال الإنجليزى.

وفيما يخص مسألة الانفـلات الأمنـى بعـد 25 ينـاير 2011.. فيكفـى أن نشـير إلى أن آلاف القطع الأثرية واللوحات الفنية والمومياوات قد هُربت للخارج بتدبير ومعرفة أثـريين معـروفين بالإسم.. بدليل رجوع بعض الآثار دون القبض على مُجرم واحد!!.. مع ملاحظة عدم التأكد من أن تلك الآثار هى الأصلية أم تم تقليدها.. ومن مفارقات القدر أن نقرأ عـن نجـاح سـائق وزيـر آثار سابق فى استرداد عدد من القطع الأثرية من يد اللصـوص.. وكـأن هـؤلاء اللصـوص كـانوا ينتظرون هذا الفارس المغوار حتى يمنحوه تلك القطع المسروقة من المتحف المصرى بميـدان التحرير ليعيدها إلى مكتب هذا الوزير.

وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد.. بل قرأنا أيضاً عن أمانة قريب لنفس الوزير عندما سـلم للوزارة تمثالاً للملك إخناتون، ادعى عثوره عليه بالقرب من شاطئ النيل بجوار متحف التحرير و..... وتعليقاً على تأكيد «العشماوى» أن زمن بيع وتصدير آثارنا قد انتهى.. فإننا نوضح حقيقـة مؤلمة له ولنا جميعاً.. وهى أن صالات المزادات العالمية لم تنقطع يوماً عن الإعلان عن بيع آثـار مصرية تحت سمع وبصر العالم أجمع.. وتؤكد تقارير دولية أن حجم تجارة الآثار فى مصر يتجاوز بكثير تجارة السلاح والمخدرات.. ومن الإنصاف بمكان اعتـراف «العشـماوى» بوجـود آلاف من قطع الآثار المصرية المخزنة منذ عشرات السنين فى بدروم المتحف المصـرى دون جـرد أو تسجيل.. فمن المستفيد من هذا الوضع المأساوى؟!.. وعلى من تقع المسئولية حتـى نشـير لـه بأصابع الاتهام سوى المسئول الأول حالياً عن الآثار والذى بيده قرار الجرد والتسجيل؟!.. كما نحيى «العشماوى» على دهشته– بحسب وصـفه فيمـا نقـل عنـه فى «الأهـرام»– بوجـود مئـات الآلاف من القطع الآثرية التى تملأ متاحف العالم.

وهنا نكرر له السؤال: بصفتك عضواً أو كنت فى اللجنة القومية لاسترداد آثار مصر بالخارج.. فما القطع التى استردتها لجنتكم الموقرة؟!.

الباحث فى علم المصريات بسام الشماع كشف عن بيع 130 قطعة أثرية نادرة بثمن بخس فى مزادات عالمية خلال 6 أشهر فقط.. موضحاً أن تمثال «كا» الذى يُمثل «عودة الحياة» تم بيعه بـ 700 ألف دولار أمريكى.. موضحًا وجود أكثر من2600 قطعة أثرية مصرية تُعرض فى متاحف إسرائيلية.. كما انتقد قيادات «الآثار» لعدم استماعها للأصوات التى تنادى بعودة الآثار المصرية من الخارج.. وعلق على معرض بعنوان «فرعون فى كنعان.. قصة لم تُروَ من قبل».. الذى أقيم فى إسرائيل فى أول شهر مارس من العام الماضي قائلاً: إن هذا «المتحف المصغر»، قائم على قطع جُمعت من خمسة متاحف عالمية منها المتروبوليتان بالولايات المتحدة.. وبرلين بألمانيا واللوفر بفرنسا وتورينو بإيطاليا، بالإضافة لقطع أخرى استولت عليها إسرائيل أيام احتلالها سيناء وعن طريق مافيا الآثار.

واعتبر «الشماع» أن منح هذه المتاحف آثاراً فرعونية لإسرائيل «كارثة حقيقية»، وأضاف : ففى الوقت الذى ترفض فيه هذه الدول إعادة آثارنا إلينا نجد أنها تمنحها بسهولة للعرض بإسرائيل لإثبات أحقية الصهاينة تاريخياً فى أرض فلسطين وإثبات وجود علاقات تبادل ثقافى واقتصادى بين البلدين منذ القدم، وبعدها يخرج علينا مسئولون مصريون بتصريح من نوعية: «اتركوا الآثار هناك، فذلك خير لها»!!. ويتعجب «الشماع» من انتشار ظاهرة آثارنا جهاراً نهاراً فى صالات المزادات الأجنبية.. كاشفاً الدور الخبيث الذى تلعبه إسرائيل فى تهريب هذه الآثار وبيعها فى أحد محلات مدينة القدس.. وطالب في ذات الوقت بفتح تحقيق سريع فى وقائع تهريب آثارنا عن طريق الحقائب الدبلوماسية فى عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك.. لافتاً إلى أن آثارنا تباع الآن ومن قبل على طريقة الأكلات السريعة «هوم دليفرى».. أى أن هناك مواقع لعرض صور هذه الآثار ومكتوب أسفل كل قطعة كلمة «بِيع» أو «تم بيعه».. ولدينا صالة مزادات «بونامز» فى لندن التى عرضت 97 قطعة من الآثار المصرية ترجع بعضها لعصور ما قبل التاريخ فى مايو 2013 خير دليل على ذلك.

ويكشف «الشماع» أن صالة مزادات «بولدون» تُعد نموذجاً لبيع الآثار المصرية المسروقة.. موضحاً أن عملية البيع تجرى فى وضح النهار فى هذه المزادات وغيرها فى أوروبا وأمريكا تحت سمع وبصر حكومات وأجهزة الأمن لهذه الدول.. لأنها ببساطة مشروعة هناك وتحدث تحت غطاء قانونى.. ويضيف: كما تم بيع آثار مصرية قديمة بصالة «كريستيز» مؤخراً بـ«روكفلر بلازا» بمدينة نيويورك، وعُرض للبيع أيضًا فى هذه الصالة رأس من الحجر الجيرى لتمثال الملك «أمنمحات الثالث» يرجع تاريخه إلى الأسرة 12 بالدولة الفرعونية الوسطى 1844 إلى 1797 قبل الميلاد، ويصل ارتفاع الرأس إلى 4 , 11 سنتيمتر.. إضافة إلى قطعة أخرى مصرية صميمة من مجموعة «التلاتات» المعروفة بعلاقتها بتاريخ «أخناتون»، والقطعة من الحجر الرملى يصل عرضها إلى 4 , 18 سنتيمتر، وترجع إلى عصر «أمنحتب الرابع - أخناتون» بالأسرة 18 من الدولة الحديثة، نحو 1350 ق. م، وعليها نحت رائع للملك ونصوص هيروغليفية واضحة. ويُحذر «الشماع» من خطة اليهود لسرقة آثارنا.. مستشهداً بوجود محل يُسمى «بيضون» فى شارع طريق الآلام (**Via Dolorosa**) بالقدس الشرقية.

ويتابع: مع العلم أن هذه الآثار تُباع وتنقل تحت ترخيص وتصريح هيئة الآثار الإسرائيلية، ومن المقتنيات التى تُباع 37 أيضًا قطعة تم سرقتها من الأراضى المصرية.. ويقترح «الشماع»: أولى الخطوات نحو هذه القضية هى إبلاغ ومطالبة الدولة التى تحتوى على هذه الآثار بعودتها إلى مصر.. ولدينا آليات فعالة فى هذا الأمر كأن نوقف عمل أى بعثة تنقيب أجنبية تابعة للبلد التى ترفض استرجاع آثارنا وهى وسيلة ضغط مشروعة.. وفى هذه الحالة يمكننا استبدال أعضاء هذه البعثات بعلماء ومنقبين مصريين على أعلى مستوى.. ويتساءل: ماذا لو ظهر فى صالة مزادات فى القاهرة أثر قديم إنجليزى أو فرنسى على سبيل المثال؟!.. وماذا سيكون رد فعل إنجلترا وفرنسا؟!.. لذا يجب ملاحقة صالات المزادات والمتاحف العالمية قضائياً عبر المحكمة الدولية لاستعادة آثارنا المنهوبة بل والمعروضة فى متاحف العالم إذا فشلنا أن نسلك فى ذلك كل الطرق السلمية.

وقبل أن ينهى «الشماع» كلامه قدم مقترحاً وجيهاً لتحقيق هذا الهدف من خلال تسويق فكرة «الحقوق المصرية للممتلكات التاريخية عالمياً».. وذلك عن طريق حملة دعائية عالمية كبيرة تُطالب مصر فيها العالم باستعادة آثارنا المسروقة.. بالإضافة لإنتاج عدد من الأفلام التسجيلية بلغات العالم المختلفة لكشف حقيقة مافيا الآثار وكيف استطاعوا أن يسرقوا هذه الكنوز بطرق ملتوية.. ويضيف : ولذلك أطلقت حملة بعنوان «الخمسة الكبار» على «الفيس بوك» جمعت أكثر من 20 ألف توقيع من شعب يريد استرداد خمس قطع من آثاره، وندعو الحكومة للدخول مع الشعب فى الحملة.

فيما اعترف المرحوم د.عبدالحليم نور الدين-عميد كلية الآثار والأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للآثار-بنهب العديد من آثارنا بشكل أو بآخر وتم تهريبها للخارج.. وأضاف: منذ وطأت أقدام الأجانب هُنا واكتشافهم لحجر رشيد وغيره.. لاحظنا التزام بعضهم وانحراف آخرين ممن استولى على بعض القطع الأثرية وهربوها إلى بلادهم مثل: رأس الملكة نفرتيتى وحجر رشيد وقاعة الأبراج السماوية.

ويواصل: لقد طالبنا مراراً وتكراراً بتعديل قانون اليونسكو للآثار حتى نستطيع استرداد آثارنا التى خرجت قبل 1970 لكن للأسف الشديد دون فائدة.. فالدول التى يوجد بها آثار مصرية قبل هذا التاريخ لاتريد أن تعيدها إلينا فى الوقت التى أعادت فيه تلك الدول بعض الآثار الموجودة لديها إلى دولة اليونان التى خرجت منها بنفس الطريقة التى خرجت بها آثارنا لأنها جزء من المجتمع الأوروبى.. وليس هذا فقط بل بإمكان هذه الدول استعارة القطع واللوحات التى تخدم موضوع متاحفها ومعارضها فيما بينها حسب قوانينها الخاصة بذلك.. موضحاً أن «مصر ليس بإمكانها الاعتراض على هذه المتاحف.. حتى لو كانت القطع المعروضة مصرية قديمة فى ظل قانون اليونسكو الحالى.

وحول إمكانية تزييف التاريخ بانتقاء قطع وإخفاء أخرى بالعرض داخل المتحف الإسرائيلى أوضح «نور الدين» أن «إسرائيل تتعمد بالفعل تزييف التاريخ من خلال إقامتها مثل هذه المعارض».. وأضاف: لكن المطلوب منا هو إثبات تزييفهم وكذبهم وادعاءاتهم.. لأنه ليس بإمكاننا منع متاحفهم لأن لهم الأحقية فى ذلك طبقاً لقانون اليونيسكو».

بدوره تحدث د.أحمد دياب- عالم اللغويـاٌت وصـاحب اكتشـاف أبجديـةٌ الكتابـة المصـريةٌ القديمة- والمقيم حالياً فى النمسا قائلاً: كان أوّل ما شغل بالى فى بداية حياتى بالنمسا 1977 هو زيارة المتحف التاريخى بفيينا.. فهو المتحف الرئيسى للدولة النمساوية وبه أثمن الآثار.. وقـد علمت من أصدقائى إن به بعض الآثار المصرية الأصيلة.. وأضاف: عند دخـولى هـذا المتحـف كانت المفاجأة التى لم أكن أتوقعها، فقد اكتشفت أن آثارنا بالمتحف أكثر مـن الآثـار النمسـاوية نفسها، كما اكتشفت أيضاً أن القسم المصرى هو أكبر أقسـام المتحـف النمسـاوى، وأن غالبيـة الزوار من كل أنحاء العالم يأتون هنا للتمتع برؤية الآثار المصرية وجمالها الـذى يفـوق الوصـف ولا تقدّر بثمن. ويواصل: يتكون قسم المصريات بمتحف فيينا من أربع صـالات كبيـرة لأربعـة مجالات حضارية مختلفة.. الأولى لآثار تقـديس الحيـاة الأخـرى.. والثانيـة لشـواهد التـاريخ الثقافى من شتّى مجالات العلوم.. والثالثة للفنـون التشـكيلية مـن رسـم وتلـوين ونحـت.. أمـا الرابعة فهى للآثار التى تثبت التطور اللغوى الكتـابى كـأوّل نظـام لغـوى عـالمي.. لافتـاً إلى إن «الآثار المصرية الموجودة بهذا المتحف أغلبها من عصر الدولة القديمـة (2700 : 2200 قبـل الميلاد) فمنها على سبيل المثال لا الحصـر: مقبـرة حجريـة كاملـة، توابيـت بأحجـام مختلفـة، مومياوات عديدة لبشر وطيور وحيوانـات، جـداريات مقـابر، تماثيـل عديـدة بكـل الأحجـام، مجوهرات وأحجار كريمة، برديات علمية فريدة... وكل هذه الآثار أصلية غير مستنسخة».

ويوضح « دياب» : الآثار المصرية فى متحف فيينا من أجمل الآثار عـلى الإطـلاق.. ويضـرب دياب كفاً بكف من كيفية سرقة هذه الكنـوز ومقـدرة اللصـوص عـلى تهريبهـا مـن مصـر لكبـر حجمها.. لافتاً إلى «وجود مقبرة حجرية كاملة من مصطبة الوزير (كا نى نسوت: قـرين الملـك) وزوجته (نفر حا نسوت: الجميلـة تسـاند الملك)،وتأريخهـا يرجـع إلى عصـر الدولـة القديمـة 2500 سنة قبل الميلاد، والتى كانت موجودة فى منطقة هضبة الأهرام بالجيزة عند اكتشافها مـن الأثرى الألمانى هيرمان يونكر عام 1913، وتم نقلها بالكامل إلى فيينا بعـد شـرائها رسـمياً مـن الحكومة المصرية».

ويلقى عالم اللغويات الضوء على زيارته لمتحف فيينا فيقول : بعد انتهاء زيارتى للآثار المصرية فى متحف فيينا سألت نفسى السؤال الذى يواجه أى مصرى يرى ويعايش هذه الحقيقة المؤلمة: كيف جاءت هذه الكمية المهولة من آثار أجدادنا إلى هنا ؟!.. أليس شعب مصر المُكافح وهو المالك الوحيد لهذه الكنوز أحق بها؟!.. وهنا يطرح «دياب» سؤاله: لماذا لا نقوم بمحاسبة (المسئولين المصريين) الذين سمحوا بتهريب هذه الروائع العملاقة، التى تثبت عبقرية وإبداع أجدادنا فى شتّى علوم الحياة ؟!.. أليس من حق الأجيال المصرية أن تتمتع بإنجازات أجدادهم فى مصر نفسها ؟!.. أليس من حق الباحثين الأثريين المصريين أن يعيشوا ويتعايشوا مع النفائس الأثرية المصرية التى تثبت وتؤكّد للعالم أجمع عبقرية الإنسان المصرى الأوّل؟.

وينصح «دياب» فيقول: فى الوقت الحالى يجب علينا جميعاً مواجهة كل هذه الأسئلة، مع مراعاة الحقيقة المريرة.. وهى استحالة استعادة كل هذه الآثار الفريدة، ورجوعها مرة أخرى إلى موطنها الأصلى المصرى إلا بمعجزة.. نعم يجب علينا مواجهة هذه الكارثة حتى لا تتكرر نفس المأساة مرة أخرى.. كما يجب الوقوف صفاً واحداً لفتح هذا الملف ومعرفة مافيا الداخل والخارج وتقديمهم للمحاكمة داخل مصر وخارجها.

ويؤكد الخبير الأثرى نور عبد الصمد- مدير عام المواقع الأثرية سابقاً ومدير عام التوثيق الأثرى حالياً-ما نشر فى وسائل الإعلام المصرية والفرنسية بأن متحف اللوفر بباريس.. هو الأكبر بين المتاحف العالمية لاحتوائه على صالة للجناح المصرى بها حوالى5000 قطعة آثار مصرية.. بالإضافة إلى مائة ألف قطعة أخرى فى مخازن هذا المتحف تم سرقتها قبل وأثناء وبعد الحملة الفرنسية على مصر.

وأوضح «عبد الصمد» أن صالة المتحف تضم أيضاً «قاعة الموت» التى تحتوى على توابيت فرعونية وأدق التفاصيل لرحلة الموت أثناء فترة الحضارة المصرية القديمة.. بالإضافة إلى عدد من المومياوات الكاملة بينها مومياوات ملوك وملكات داخل صناديق زجاجية.. لافتاً إلى أن تلك القاعة تضم أيضًا مجموعة كبيرة من أدوات الزراعة والأوانى الفخارية التى استخدمها المصرى القديم.. وكذلك بعض أعمدة المعابد المصرية القديمة.. وأيضاً أبرز التماثيل الموجودة بالمتحف مثل تمثال «الكاتب المصرى» وتمثال رأس المعبود رع.. وتمثال الملك خفرع.. وتمثال الملكة حتشبسوت.. بالإضافة إلى مجموعة أخرى من آثار عصر أخناتون.. مؤكدًا أن الآثار المصرية هى الأهم والأبرز فى «متحف اللوفر» ومن ثم فهى تشكل النسبة الأكبر من دخل هذا المتحف.

ويضيف «عبد الصمد»: بجوار متحف اللوفر هناك مدينة نيويورك على سبيل المثال التى يوجد بها مسلة ضخمة ضمن سلسلة مسلات للملكة كليوباترا.. منوهاً بأن تلك المسلة قدمتها كريمة الخديو إسماعيل هدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1879.. وهي موجودة الآن فى سنترال بارك.. لافتاً إلى أن متحف المتروبوليتان يوجد به قطع أثرية مصرية مهربة من أوعية فخارية وتماثيل صغيرة وودائع ومجوهرات لرمسيس الرابع بالإضافة إلى أحجار فرعونية نادرة ومومياوات محنطة وأوانى خزفية ممهورة بنقش وكلمات فرعونية لا تخطئها عين.

ويكشف «عبد الصمد» عن وجود مسلة فرعونية أيضاً سبق أن قدمتها مصر كهدية إلى اللورد نيلسون لفوزه فى معركة ضد نابليون بونابارت، كانت موجودة فى الإسكندرية، وتم نقلها بالقرب من نهر التايمز بلندن.. بالإضافة إلى وجود حوالى 110 قطع أثرية مصرية متنوعة مسروقة أهمها حجر رشيد الشهير وعدد كبير جداً من التماثيل تعود لتاريخ مصر الفرعونى.. مؤكداً إن لندن من كبرى عواصم العالم التى هُرب إليها آثار مصرية منذ فترات زمنية بعيدة وللآن.

ويؤكد مدير عام المواقع الأثرية على احتواء متحف اللوفر فى باريس على آلاف القطع من الآثار المصرية.. موضحاً أن هذا المتحف به قسم يحتوى على 19 غرفة تحتوى إحداها على قناع نفرتيتى الذهبى، وتمثال الكاتب الجالس ورمسيس الثانى.. وكذلك تماثيل أخرى لأمنحتب الرابع وإخناتون.

ويوضح أنه فى الفترة بين 1852–1868 وصل لهذا المتحف أكثر من 9000 قطعة لتماثيل ومنحوتات وأوعية ذهبية وقطع محنطة عديدة.. لافتاً إلى أن تلك القطع خرجت من مصر أثناء البعثات الأوروبية ووصل لهذا المتحف تمثال نادر للملكة **Weret**، وعدة مومياوات أخرى لملوك لأسر مصرية.. بالإضافة إلى وجود مسلة مصرية بوسط العاصمة الفرنسية كانت توضع سابقاً فى الأقصر وزنها 250 طناً من الجرانيت الأحمر وطولها 23 متراً، وهى ترجع لعهد رمسيس. ويقول «عبد الصمد» إن ميادين روما تحتوى على 8 مسلات مصرية من العصر الفرعونى منها مسلات لتحتمس الثالث والرابع.. كما يوجد بها عدد كبير من المتاحف المملوءة بآثار مصرية من العصر الرومانى الشهير.. مؤكداً أن أغلب هذه الآثار هربت من مصر أثناء وجود الرومان بها.. بالإضافة إلى مخطوطات مهمة وتماثيل ومومياوات ومجوهرات مصرية فرعونية.

وأضاف: على الرغم من أن مصر من حقها استرداد جميع هذه الآثار طبقاً لمرسوم محمد على والى مصر الصادر عام 1835.. إلا أن المسئولين المصريين فى وزارة الآثار يرفضون تفعيل المرسوم**!!!** .

واستكمالاً لهذا الملف فسنلقى الضوء أيضاً على سرقة الـ 140 قطعة أثرية من مخزن كلية الآثار وتهريبها للخارج.. والتى أشار إليها فى أول التحقيق د.عبد الفتاح البنا.. بالإضافة إلى سرقة مخزن الجامعة في منطقة سقارة بأكمله.. لذا فقد سألنا مصدر أثرى ذات صلة بهذه الجريمة فقال: فى 11/ 5/ 2011 جاءت المفاجأة فى اكتشاف سرقة مخزن كلية الآثار جامعة القاهرة بالصدفة ودون معرفة تاريخ السرقة بالضبط.. حيث تم اكتشاف السرقة عقب دخول لجنة من أساتذة قسم الترميم بالكلية لاستئناف أعمال سابقة.. فتم إبلاغ إدارة الجامعة والنيابة العامة.. وأعلن د. محمد حمزة الحداد – وكيل الكلية آنذاك – أن المخزن كان مغلقًا من بداية أحداث الثورة.

وأشار المصدر إلى أن عملية الجرد كشفت عن وقوع جريمة السرقة لأكثر من 140 قطعة آثار فرعونية وإسلامية أهمها تمثال ورأس لـ «الإلهة» أوزوريس ومرآة الإله حتحور وتماثيل الأوشابتى، وعدد كبير من العملات الذهبية بالإضافة إلى دراهم ودنانير ذهبية نادرة من المتحف الإسلامى بالكلية.. وكذلك تمائم ورأس ملكى وتمثال للإله «حابى» إله النيل، وجميعها من القطع النادرة.. لافتاً إلى أنه رغم أهمية المخزن وما يحتويه من آثار، حيث يضم أكثر من أربعة آلاف قطعة أثرية نادرة، فهو يضم ناتج حفائر أساتذة الكلية فى مناطق آثار الجيزة وسقارة والمنيا وتونة الجبل وغيرها.. وأوضح المصدر إلى أن من أبرز القطع التى يضمها مخزن الجامعة المسروق هو تمثال نادر لأوزوريس من البرونز وتحف معدنية مكفتة بالفضة وأبواب خشبية وتماثيل نادرة وخزف من مدينة أزنيق التركية وهو من أشهر أنواع الخزف فى العالم، ولوحات فنية زيتية نادرة وغيرها.

وبسؤال مدير التوثيق الأثرى بالوزارة نور عبد الصمد عن تفاصيل سرقات مخازن الآثار فقال: دعنى أوضح أولاً إنه عندما يخطط أعضاء مافيا الآثار سرقة قطع من هنا أو هناك.. فأول شىء يفعلونه هو تعطيل الدوائر الإلكترونية بالمخازن.. بعد ذلك يتم القيام باستبدال الأثر الأصلى بالمزيف.. أو تتم عملية السرقة.. مشيراً إلى أنه لا يوجد جرد حقيقى فى المخازن الأثرية.. ولا يعلم أحد حتى الآن عدد القطع الأثرية الموجودة داخل المخازن لعدم وجود شفافية فى تعامل وزارة الآثار مع الرأى العام والتكتم على حجم السرقات التى تحدث خاصة فى مخازن الآثار.

وقال مصدر داخل الوزارة : إذا رجعنا بالذاكرة للبحث عما تم سرقته من مخازن آثارية سنجد اختفاء 96 قطعة أثرية من مخزن «الفنتين» بأسوان، واختفاء 261 قطعة، من مخزن ميت رهينة بسقارة، واختفاء 8 قطع من مخزن آثار تل الفراعين بكفر الشيخ، واختفاء 7 قطع من متحف الفن الإسلامي، بالإضافة إلى المشكاوات الثلاثة لمتحف الحضارة.. فستجد أن جميع هذه الآثار تم تهريبها إلى الخارج.. موضحاً أن الإنتربول الدولى استطاع إلقاء القبض على لص لوحة الزيوت السبع فى إحدى الدول وهى لوحة لا يوجد لها مثيل، وعند مخاطبة وزارة الآثار رفض مدير مخزن سقارة فحص اللوحة الموجودة بالمخزن لأن اللوحة تم استبدالها بلوحة مقلدة.. والغريب أن الجميع يعلم من هو مرتكب هذه الجريمة.. ولكن لم يتخذ ضده أى إجراء لأنه مسنود على حد قول مصادر عديدة داخل وزارة الآثار نفسها!!.

فيما نشرت إحدى الجرائد اليومية انتقاد الخبير الأثرى أحمد صالح- باحث المصريات مدير عام آثار أسوان-تعامل وزارة الآثارمع ملف السرقات الأثرية.. لافتاً إلى أن هذا الأمر يمثل كارثة تاريخية لم يُحسب لها أى حساب.. بمعنى أن أغلب تلك الآثار تم سرقتها من أماكن بِكر أو من الحفر خلسة.. وهنا تكمن الصعوبة علينا فى استعادتها.

وعن جريمة سرقة وتهريب المومياوات المصرية للخارج سواء أكانت آدمية أم حيوانية منتشرة فى كل متاحف العالم يوضح صالح : يؤسفنى القول إنه يوجد ٦ مومياوات مصرية فى متحف بجنوب إفريقيا.. وما استطعت إحصاءه حتى الآن رغم صعوبة الحصر هو ستة آلاف مومياء موجودة حالياً فى متاحف أوروبا وأمريكا، ١٧ مومياء أخرى فى متحف مانشستر بإنجلترا.. وفى المقابل نحن فى مصر لا نملك سوى مومياء واحدة فى متحف متخصص وهو متحف التحنيط بالأقصر!!.

وبسؤاله عن كيفية استعادة هذه المومياوات وغيرها من آثارنا بالخارج يقول : أننا مازلنا نعتمد على الطريقة التقليدية فى إدارة هذه الآثار من خلال مواقع المزادات العالمية.. ثم يتم إبلاغ وزارة الخارجية لمتابعة هذه المزادات.. وهذا الأسلوب به أخطاء وعيوب لم يعد بالإمكان تجاهلها.. فمثلاً إدارة الآثار المستردة لا تملك جرداً كاملاً للآثار التى سُرقت ونُهبت.. والأغرب من هذا وذاك أنها تجهل ما إذا كانت هذه القطعة سُرقت من عندنا أم لا!!.. ولحين أن تتأكد إدارتنا من ذلك تكون تلك القطع قد تم بيعها فى المزادات العالمية.. وهذا الأمر كفيل بالضغط على منظمة اليونسكو لتغيير الثغرات الموجودة فى بعض مواد القانون الدولى لحماية التراث الثقافى التى تعرقل مساعينا فى استرداد آثارنا التى سرقت قبل عام ١٩٧٥.. فمثل هذه الثغرات كانت واضحة فى قصة بيع تمثال «سخم كا» الذى زادت عن الـ 16 مليون جنيه استرلينى!!.

ويختتم «صالح» قائلاً إن إسرائيل لديها مخطط ايدلوجى للاستيلاء على الآثار المصرية لتثبت للعالم ادعاءها وكذبها فى نظرية خروج بنى إسرائيل من مصر.. ولديها أيضاً أسباب اقتصادية تجاه هذه القضية أهمها تمويل متاحفها بالقطع الأثرية المصرية حتى تجذب السياحة لها.. مع العلم أن إسرئيل لم ترد لنا آثارنا التى نهبتها أثناء احتلالها أرض سيناء.. وخاصة مجموعة وزير دفاعها الأسبق موشى ديان.



د. أحمد دياب



د. خالد العناني



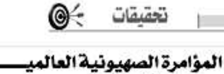
د. عبد الحليم نور الدين



د. عبد الفتاح البنا







المؤامرة الصهيونية العالمية

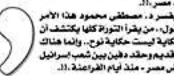
«الآثار» تتجاهل استرداد مئات الآلاف من القطع الأثرية

«أثريون»: أغلب سرقات الآثار تم الكشف عنها بالصدفة البحتة عن طريق الأجانب فى الخارج

ولأن بعض القائمين على حراسة تراث بلدى «مصر» الأثرى غير جديرين بحمل هذه الأمانة.. ولأن منهم من سرق وخان وغدر وفرط فى تاريخ وطنى لعدو لعين تربى على الحقد للمحروسة وشعبها منذ آلاف السنين.. فسوف نستشهد بما جاء فى كتاب د.مصطفى محمود «التوراة» لتكشف لهؤلاء بداية المؤامرة اليهودية ضد مصر تحت عنوان «نبوءات آخر الزمان» فيقول: «لاتذكر مصر فى التوراة إلا ويتهددها رب إسرائيل بالويل والثبور وعظائم الأمور»... مضيفا أن «التوراة على هذا النحو تكاد تكون منشورا سياسيا ضد مصر»!!.

ويفسر د. مصطفى محمود هذا الأمر فيقول: «من يقرأ التوراة كلها يكتشف أن الحكاية ليست حكاية نوح.. وإنما هناك ثأر قديم وحقد دفين بين شعب إسرائيل وأرض مصر - منذ أيام الفراعنة»!!.


بورتريه مسروق من مصر يعرض الآن فى إنجلترا — لوحة الموناليزا الشهيرة — قناع الملكة نفرتيتى المعروض فى متاحف ألمانيا



بورتريهات الفيوم المعروضة الآن فى مزادات إنجلترا تسبق «الموناليزا» بأكثر من ١٥٠٠ عام.. فمن سرقها من متحف التحرير؟

«فاروق حسنى» و«حواس» رفضا استعادة ١٥٠٠ قطعة أثرية من متحف شيفيلد البريطانى

«نور الدين» مندهش من «خوف» قيادات الآثار من علمه وخبرته

«عبد الصمد»: مرسوم محمد على عام ١٨٣٥ يمنحنا الشرعية لاسترداد آثارنا من الخارج.. لكن أصحاب المصالح يرفضون ذلك

«الشماع» يطالب بإنتاج أفلام وثائقية لكشف جرائم سرقة كنوزنا.. وفضح مافيا الآثار أمام العالم



الصفحة الأولى من التحقيق



الدستور — الأحد ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م - ١٣ صفر ١٤٣٨هـ - العدد ٣٣٩١ الإصدار الثاني — تحقيقات

ـــــة الكبرى على آثار مصر «٣»

ـــــــــرية واللوحات الفنية والمومياوات المهربة للخارج

«خبراء» يتساءلون عن فزع «الوزارة» من فتح ملف نهب المخازن المؤمنة وغير المؤمنة



متحف فيينا



أحمد دياب

د. أحمد دياب عالم اللغويات المقيم بالنمسا يؤكد: آثارنا في متحف فيينا أكثر من الآثار النمساوية

الصهيونية العالمية تلعب دوراً خبيثاً لتهريب كنوزنا.. وإسرائيل تحتفظ بـ ٢٦٠٠ قطعة أثرية مصرية في متاحفها



عبد الفتاح البنا

«البنا»: دائماً نسمع عن قدرة الوزارة على استرجاع آثار مسروقة.. فمن هم اللصوص.. ولماذا لا تتم محاكمتهم؟!





خالد العناني

«العناني» لصحيفة بريطانية: لا أعترض على احتفاظ متحف توليدو بولاية أوهايو الأمريكية بالآثار المصرية





د. ممدوح الدماطي

أدولف هتلر أمر بعودة «نفرتيتي» إلى مصر.. و«الدماطي» يدعي أنها أصبحت ملكاً للألمان

جانب من الآثار المصرية المعروضة في متحف فيينا



توابيت بداخلها مومياوات في متحف اللوفر بفرنسا



ثالوث الآلهة المقدس في متحف اللوفر بفرنسا



دلايات وحلي وأساور أثرية في متحف تل أبيب الإسرائيلي

تحقيق - محمود عابدين

الصفحة الثانية من التحقيق





إيرينا بوكافا مسئولة منظمة اليونسكو

زاهي حواس





فاروق حسني

د. ممدوح الدماطي



بسام الشماع

من بورتريهات الفيوم المُهربة للخارج
بعد سرقتها من المتحف المصري بميدان التحرير







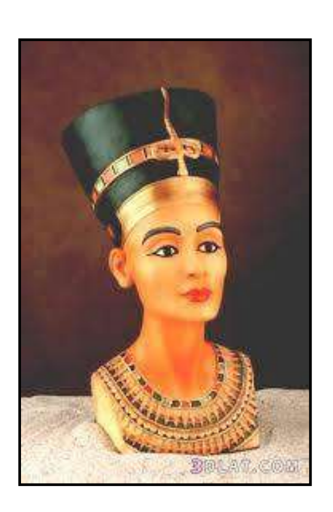

إحدى المومياوات التي سُرقت وهُربت للخارج من ذات المتحف



المتحف النمساوي بفيينا



أحد أقسام المصريات بمتحف فيينا



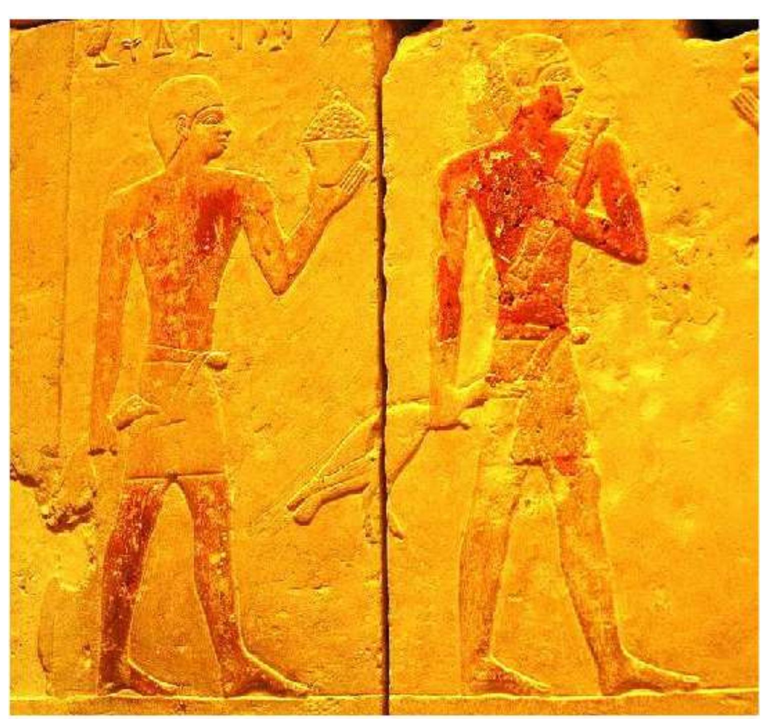
رأس الملكة نفرتيتي



آثار مصر المهربة لأمريكا



آثار مصر في متحف اللوفر



جدارية من أحد حوائط المقبرة الكاملة للوزير (كا ني نسوت)
اسرة 5 ... دولة قديمة (النمسا)



تماثيل في وضع الإله أزوريس تملأ متاحف اسطنبول



تمثال كاتب

أسرة 5 ... دولة قديمة



عقد زاخر بالاحجار الكريمة

تاريخ 1300 سنة قبل الميلاد

(متحف النمسا)



تمثال (كاى بو بتاح) وزوجته

اسرة 5 ... دولة قديمة

(متحف النمسا)



تمثال خنت وابنها روديو

اسرة 5 ... دولة قديمة

(متحف النمسا)

(متحف النمسا)



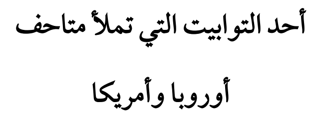
إحدى المومياوات المُهربة للخارج



وجه من بورتريهات الفيوم المُهربة للخارج

والذي يسبق لوحة الموناليزا بـ 1500 عام





أحد التوابيت التي تملأ متاحف

أوروبا وأمريكا



تماثيل أوشابتي تمتلئ بها متاحف أمريكا



توابيت بداخلها مومياوات تمتلئ بها متحف اللوفر



ثالوث الإله المقدس باللوفر



الموناليزا



حجر رشيد الموجود حاليًا بالمتحف البريطاني



حلي مصرية تملأ متاحف إسرائيل



قاعة الأجرام السماوية المسروقة من معبد دندرة موجودة بمتحف اللوفر



قطع مصرية في متحف اللوفر



مومياء مصرية من متاحف أمريكا



الفصل الرابع

حـرب الـرادارات الأثريـة «السـاخنة» بـين «حـواس» و«الـدماطى» و«العنـانى» و«هـلال» لكشـف مقـبرة «نفرتيتى»

o تحذيرات من طمس نقوش وألوان مقبرة الملك «تـوت» نتيجـة الأشـعة الراداريـة وعـدم ارتـداء الحارسين الماسكات والقفازات.

o د. أحمد دياب: «نفرتيتى» صعيدية العرق والدماء والملامح.. وأحذر مـن تلاعـب الأجانب بمقبرتها لإثبات غير ذلك.

o أثريون يسألون د. حواس: من الذى منح الترخيص لـ «ريفز» النصاب عـام 2005 للعبث بمقبرة الملك الذهبي؟!.

o بسام الشماع لـ «الآثار»: لو طالبكم عالم أو خبير أو باحث مصرى بعمل أبحاث فى مقبرة توت عنخ آمون.. هل توافقون؟!.

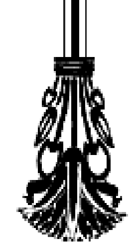
o د. عبدالفتاح البنا: مجرد بروباجندا لأشخاص تنقصهم المعرفة العلمية.. وفرقعـة زائفة للاحتفاظ بكرسى السلطة.

o د. رضا عبدالحليم: هذه الملكة مستهدفة بسبب جدتها العظيمة «تتى شيرى» التـى ساهمت فى القضاء على الهكسوس.

o «خبراء»: تضارب تصريحات أصحاب المصالح الشخصـية والأهـواء الصـهيونية عن هذا الاكتشاف يضرب حضارتنا فى مقتل.

o د. الدماطى يعتقد بوجـود مقبـرة «نفرتيتـى» بنسـبة 90٪.. و«أثريـون» يؤكـدون: مجرد «فنكوش» يفقد مصر مصداقيتها أمام العالم.

o مصادر أثرية توجه انتقادها اللاذع لـ «هـانى هـلال».. وتسـأله عـن مصـير نتـائج الكشف الرادارى الذى أرسله إلى أمريكا؟!.



o نور عبدالصمد: «ريفز» يخدع المصريين بادعائـه أن 80٪ مـن الأثـاث الجنـائزى للملك «توت» يخص «نفرتيتى»!!.

o د. عبدالحليم نور الدين: اختلاف ديانة «نفرتيتى» عن ديانة الملك الذهبي يجعـل من المستحيل دفنهما معاً.

o «حواس» استخدم الرادار الأمريكى والآن يقترح الروسى.. و«ريفز» و«الـدماطى» و«العنانى» يفضلون اليابانى للكشف عن «نفرتيتى»!!.

كان لذوى الأعـراق والميـول والأهـواء الصـهيونية نصـيب الأسـد فى اختـراق «تابوهـات» حضارتنا وتاريخنا وإرثنا الأثـرى والثقـافى منـذ عـدة قـرون ولـلآن.. سـواء أكـان ذلـك وقـت الاحتلال البغيض لأم الدنيا.. أو بواسطة أبناء جلدتنا بفرض أنهم حسنو النيـة حتـى لانطعـن فى وطنية أحد دون سند مادى أو دليل ممهور باعتراف قاطع.. تلك الكلمـات البسـيطة مـا هـى إلا مقدمة أبسط لأخطر قضية تواجه مصر وشعبها فى العصر الحديث.. باختصار شديد جداً سنلفت انتباه القارئ العادى قبل المتخصص وأجهزتنا الأمنية والرقابية والاستخباراتية إلى ما يدور منـذ زمن وحتى هذه اللحظة من عبث لتزوير تاريخنا لصـالح الأعـداء.. فبعـد أن أوقـف مسـئولونا التخريب فى الهـرم الأكبـر – ولـو مؤقتـاً– بــ «رادارات» تابعـة للجمعيـة الجغرافيـة الأمريكيـة المشبوهة.. وجامعة ليدز البريطانية الأكثر شبهة نتيجة النقد اللاذع الذى وجهناه وغيرنـا لهـم.. تحولت قبلتهم الآن إلى العبث بمقبرة الملك الذهبى تـوت عـنخ آمـون-أهـم مقبـرة فى العـالم- لترويج أكاذيب وادعاءات تضرب أمننا القومى فى مقتل.

وحتى تتضح الرؤية للجميـع سـنعرض جـزءاً مـن تفاصـيل هـذه المـؤامرة بطريقـة لاتخـل بمضمون القضية.. على وعـد بنشـر بقيـة التفاصـيل تباعـاً.. فـالمعروف أن الملكـة المصـرية- الجميلة «نفرتيتى» هى إحدى الشخصيات الأكثر أهمية فى العالم مقارنة بملوك الأسـر الفرعونيـة الشهيرة.. من هنا خطط الصهاينة عن طريق علمائهم وعملائهـم الأثـريين وغيـرهم لشـائعة أن «نفرتيتى» من أصل عبرى!!.. وهو ما نفاه العديد من الخبراء والعلماء الأجانب قبل المصـريين بالأدلة والبراهين.. مؤكدين أن هذه الملكة المصرية الأشـهر فى العـالم منـذ وفاتهـا وحتـى الآن «صعيدية المنشأ واللكنة والسلوك والروح والملامح والانتماء».. وقد عاشت ورحلت فى عصر الأسرة الثامنة عشرة الفرعونية.. من هنا وجـدنا اهتمامـاً وتسـابقاً إعلاميـاً وعلميـاً عالميـاً غيـر مسبوق لمتابعة أخبار الكشف المزمع إعلانه للملكة المصـرية «نفرتيتـى».. الأمـر الـذى دفعنـا لسؤال المهتمين بهذا الملف.. بالإضافة إلى تتبع ما قاله بعض مسئولينا الأثريين والأجانـب ذات الصلة بهذا الكشف فى وسائل الإعلام المختلفة.. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هـدفنا هـو كشـف الحقيقة للرأى العام ولصُناع القرار على السواء.. وغير وارد على الإطـلاق مـا أشـيع عـن تعمـد هجومنا على هذا أو ذاك.. لذا نؤكد على أن صدورنا ومكاتبنا مفتوحة للجميـع مـادام كـان ذلـك يصب فى مصلحة الوطن ويحافظ على آثاره التى سُرق ونُهب وهُرب منها للخارج مئـات الآلاف من القطع واللوحات الفنية والمومياوات.

حول ما سبق ، سألنا د. عبد الفتاح البنا- أستاذ الترميم بكلية الآثار جامعة القاهرة- عـن رأيـه فى هذا المشروع فقال: من وجهة نظرى العلمية يعتمد الأساس العلمـى لاسـتخدام أى مـن موجـات الصوت أو الرادار على سرعة هذه الموجات أثناء سريانها فى الأوساط المختلفة وهى ثلاث «صـلبة وسائلة وغازية»، وتكون أسرع ما يمكن فى الأوساط الصلبة وتقل سرعة المرور فى الأوساط السائلة والغازية.. ومن فروق السرعة هذه يمكن حساب ومعرفة إن كان هناك فراغـات أم لا.. لافتـاً إلى أن السرعة الموجية لا تفصح عن طبيعة الفراغ ومحتوياته إلا فى حالة هذا الفراغ.. سواء احتوى على ماء أو أن المسام هي التي احتوت على ماء فيعطى اختلافاً فى زمن المرور لذا يجب أن نفرق بين الصخر المسامى المشبع بالماء من الآخر الجاف، فإذا احتوى الصخر فى داخلـه عـلى فـراغ فتقـل السـرعة الموجية إلى أقل معدلاتها. ويضيف: لا يمكن التعرف عن هذا الفراغ الذى أحدثته الأيدى البشرية أو التكوين الطبيعى إلا فى حالة الدقة المتناهية فى قياس نقاط مختلفة.. وهنا قد ينتج عنه وضـع تصـور بعدى للفراغ «مخطط» وهذا لم يتوافر لوقتنا هذا باستخدام الموجات.. اللهم إلا فى حالة الأستشعار عن بعد بتقنيات متقدمة للأقمار الصناعية...

وينصح «البنا»: كان الأحرى بمن يتبنون هذا المشروع أن يبحثوا بشكل منهجى عن المدخل الرئيسى الرسمى للمقبرة وليس افتراض وجود مقبرة من داخل مقبرة.. وإن كانوا فعلا متأكـدين من فرضيتهم.. فحدود مقبرة «توت» المراد اختراقها معلومة الإحـداثيات والأبعـاد.. فلمـاذا لم يستفيدوا من مخططها الهندسى فى البحث عما يدعوه مـن خـارج المقبـرة مـن سـطح الجـرف الخارجى لجبل القرنة القابعة فيه كل مقابر وادى الملوك الـ 62 مقبرة المخصصة فقط للملـوك وليس للملكات.. فهناك وادٍ للملكات مخصـص لهـن وبـه مقبـرة نفرتـارى!. ويوضـح أسـتاذ الترميم أن هذا الأمر برمته ما هو إلا بروباجنـدا لأشـخاص ينقصـهم المعرفـة العلميـة وفرقعـة مطلوبة فى وقت الإعلان عن هذا المشـروع كغيـره مـن الفرقعـات الزائفـة للاحتفـاظ بكرسـى السلطة.

ولأن بسام الشماع- كاتب المصريات والمرشد السياحى- أحد المُهتمين والمتابعين لهذا الملف.. فقد كشف لنا عما يعرفه فقال: فى فكرى المتواضع إن نيكولاس ريفز «مُقيم آثار» لتجار الآثار.. بما يعنى اشتراكه فى أعمال مريبة فى الاتجار بالآثار.. إذ كيف نأتمن شخصاً مُقيماً للآثار المصرية المسروقة بالخارج على العمل داخل مقبرة الملك الذهبى توت عنخ آمون بحجج واهية؟!.. هذا الكلام ليس من عندى.. بل هو ما ذكره د.حواس عن «ريفز» فى برنامج تليفزيونى مع الإعلامى عبداللطيف المناوى.. وذلك عندما كرر تأكيده على أن اللجنة الدائمة أصدرت قراراً بطرد «ريفز».. وتساءل «الشماع»: تُرى ما السبب الخفى وراء عودة «ريفز» للمرة الثالثة عام 2016 بعد وقفه عن العمل للمرة الثانية خلال عمله مع العالم الأثرى البريطانى جيفرى ثورنديك مارتن ليساعده فى عمله الأثرى فى مصر..

وأضاف أن «ريفز» بعد فترة وجيزة اختلف مع «جيفرى».. الأمر الذى أدى إلى وقفه عن العمل مرة أخرى فى عام 2005.. لافتاً إلى أن مصدره فى هذه المعلومة يرجع إلى كلام د.حواس نفسه-كما سبق وذكر-فى البرنامج التليفزيونى مع «المناوى».. وبعد ذلك اختفى مُقيم الآثار.. وفجأة عاد كـ «طائر العنقاء» التى عادت مرة أخرى للحياة.. متسائلاً: ما السبب الذى يجعل د.حواس يطرده فى المرة الاولى.. ثم يرجعه بعد ذلك؟!.. وما سبب طرده فى المرة الثانية؟!.. ولماذا تحمس له د.الدماطى-وزير الآثار السابق- وقدم ادعاءاته غير المحققة.. والدليل على هذا أنه حتى يومنا هذا لم نسمع عن النتيجة النهائية لهذه الادعاءات.

واستشاط «الشماع» غضباً من ادعاءات «ريفز» عندما صرح بأن «80٪ من مقبرة الملك «توت» تعود للملكة نفرتيتى».. لافتاً إلى أنه لم يكتف بذلك.. بل زاد فى ادعائه بأن «هناك احتمال ان يكون جثمان «نفرتيتى» هو الموجود فى المقبرة»!!.. ضارباً كفاً بكف من سماح د.الدماطى بالتصريح لشخص مُدع حاول أن يستخف بعقولنا-ولكنه بالطبع لم ينجح-وتعجب «الشماع» من موافقة وزير الآثار آنذاك بالتصريح لـ «ريفز» وفريقه بالعمل داخل المقبرة.

وكرر تعجبه من استمرارية عمل «ريفز» بعد رحيل د.الدماطى رغم عدم تقديمه لأى حقائق على أرض الواقع تبرر ادعاءاته.. وخصوصا تلك التى يتكلم فيها عن وجود مواد عضوية خلف جدار غرفة الدفن.. وذلك عن طريق إظهار صور رادارية حرارية فى أحد المؤتمرات التى حضرها د.الدماطى.. وفجر «الشماع» مفاجأة مدوية عندما قال: « مناظر غرفة الدفن الخاصة بالملك الذهبى قد تأثرت سلبياً بشكل كبير على مدار السنوات الماضية.. مما يجعلنا نحرص على بقاء ما تبقى منها.. وبالتالى عدم السماح بدخول مسئولين مصريين و«ريفز» وفريقه غير مرتدين الأقنعة على الأنف والفم.. ولا قفازات للكفين.. وهى من أبجديات تعامل علماء الآثار مع الأثر».. وتساءل: لماذا لم يتبع مسئولو الآثار هذا النهج الصحيح والذى انتهجه من قبل أشهر عالم آثار فى العالم.. ليس فقط فى المقبرة القديمة ولكن أمام مومياء أيضاً؟! وطالب «الشماع» مراراً وتكراراً بوقف «ريفز».. طارحاً على قيادات الآثار عدداً من الأسئلة أهمها: أين النتائج النهائية التى خرج بها فريق البحث المكون من: مصريين وأجانب؟!.. وأجاب: لاتوجد نتائج.. وتساءل: هل توجد مومياء؟!.

وأجاب: بالطبع لا.. وتساءل: هل يوجد خرطوش يدل على أى اسم؟!.. وأجاب: بالطبع لا.. وتساءل: هل تم اكتشاف أى مواد عضوية أو معدنية فى تجويفات أو غرف غير مكتشفة من قبل خلف حائط غرفة الدفن كما ادعى «ريفز»؟!.. الإجابة: حتى الآن أيضاً لا.. وتساءل: هل قام الرادار بالتصوير من خارج المقبرة كى نحميها ونحافظ عليها من الداخل؟!. وأجاب: لا طبعاً.. وتساءل: ما سر الصمت الرهيب وعدم تقديم التقارير الرسمية لنتائج كل هذا إلى الشعب المصرى الذى هو صاحب هذه الحضارة؟!.. وكرر تساؤله: ياترى هل لنا أن نسأل عن سر الصمت الرهيب والمحير أيضا لوزارة الآثار حتى الآن.. فهل مازالوا فى انتظار «ريفز»؟!.. وهل يأخذ التقرير كل هذا الوقت؟!.. وأجاب: ربما.. ثم طالب «الشماع» بوضع جدول زمنى لـ «ريفز» لتقديم تقريره النهائى والذى سوف يحدد ما إذا كنا قد ظلمنا الرجل أو ظلمنا الرجل وتقدير العلماء المصريين المشتركين فى هذا المشروع أو محاسبتهم؟!.

واختتم «الشماع» بطرح عدة أسئلة لمسئولى الآثار منها: هل لو تقدم أى عالم أو خبير أو باحث مصرى بطلب لعمل أبحاث فى مقبرة الملك «توت» ستوافقون؟!.. وأجاب: لا أعتقد ذلك.. مطالباً بتغليظ عقوبة مهربى وسارقى الآثار إلى مرتبة الخيانة العظمى.. مؤكداً أنه لا يجد أى فرق بين الشخص الذى يبيع أسرار بلده . وبين من يبيع حضارة بلده.

واستكمالاً وترابطاً لما سبق.. سنحاول تتبع خيوط وجوانب المؤامرة التى «ابتدعها» ويقودها منذ زمن «ريفز» لخدمة أكاذيب ومزاعم الصهيونية العالمية بأن «نفرتيتى» عبرانية الأصل.. ولنبدأ بما تابعناه مؤخراً بين قيادات الآثار الحاليين والسابقين سواء من خلال الأسئلة الحية معهم أو بواسطة تصاريحهم المنشورة فى الإعلام المحلى والعالمى حول هذا الموضوع.

سألنا د.زاهى حواس-وزير الآثار الأسبق-رئيس اللجنة القومية لاسترداد آثارنا بالخارج حالياً- عن تفاصيل هذا الكشف.. وكذلك علاقته بمثمن الآثار «ريفز» وفكرته عن الرادار الذى سيستخدم فى عملية الكشف عن مقبرة «نفرتيتى» من خلال ثقب مقبرة الملك «توت» سواء أكان هذا الرادار يابانياً أم روسياً أو كالذى استخدم من قبل فى ثقب الهرم الأكبر من قبل الجمعية الجغرافية الأمريكية.. فنفى الرجل أى علاقة تربطه بـ»ريفز».. لافتاً إلى أن د.ممدوح الدماطى-وزير الآثار السابق-هو صاحب المشروع مع «ريفز»..

وفى لقاء تليفزيونى بقناة الحياة فى الدقيقة 16 أوضح «حواس» أن د.الدماطى أخطأ فى مشروع اكتشاف «نفرتيتى».. متهماً صديقه «ريفز» بأنه «نصاب».. وكرر تأكيده: مافيش حاجة ورا حيطة توت عنخ آمون.. ولا يجب تفسير نقدى لـ«الدماطى» بأننى عدو له.. لأن دى مشكلتنا نحن المصريين وبنعتبر النقد عداءً!. ومن المفارقات الغريبة أن ينتقد د.حواس نفسه فيما سبق وقاله عندما اعترف فى الدقيقة 18 من ذات الحلقة قائلاً: «من الخطأ أن أعمل دعاية على عمل خاطئ.. لأنى جبت رادار أمريكى قال مافيش حاجة ورا توت عنخ آمون»!!.. ويكشف فى الدقيقة 20: لقد أعلن «ريفز» عام 2005 عن رادار يابانى يخص شركة تعمل بها الفتاة التى يحبها وفشل الرادار فى الكشف عن شىء.. كلام د.حواس قابله سؤال مهم من الخبراء وهو: ألم تكن أنت الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار الذى منح «ريفز» النصاب- بحسب وصفك له- ترخيصاً بارتكاب هذه الجريمة؟!.

فى سياق متصل بثت قناة «آى تى فى» الإيطالية فى 17 أكتوبر من العام قبل الماضى مقابلة على الهواء مباشرة عبر سكايب «صوت وصورة» تصريحاً على لسان د.حواس فاجأنا من خلاله بالكشف عن مشروع جديد لفحص مقبرة الملك «توت» بـ«رادار» روسى.. جاء ذلك تعقيباً على وقف التعاون مع «الرادار» الذى استخدمه «ريفز» بعد تأجيل حلمه المزعوم بترويج شائعة نظرية وجود مقبرة للملكة المصرية الشهيرة خلف الجدار الشمالى لمقبرة الملك الشاب بوادى الملوك بالأقصر.

د.حواس أضاف أيضاً إن «استخدام الرادار الروسى سيحسم الجدل الذى يدور حول حقيقة وجود مقبرة أخرى خلف الجدار الشرقى.. ويقطع الطريق أمام ادعاء «ريفز» -كما سبق وقلنا- بأن الحكومة المصرية أوقفت كشفه.. مقتنعاً بأن جميع قراءات الرادار السابق الذى استخدمه «ريفز» وأعلن عنها فى عدة مؤتمرات صحفية، غير حقيقية.. وواصل «حواس» حديثه قائلاً: «عندما اطلعت على هذه النتائج اكتشفت أنه لا وجود لأجسام عضوية أومعدنية أوحوائط خلف الجدار الشمالى لمقبرة «توت».. كما أعلن فى ذات البرنامج عن كشف كبير لايقل عن كشف الملك «توت».. وحتى الآن لم نسمع عن هذا الكشف.. ولاندرى من المسئول عن إعلان الكشف الأثرى المزعوم.. فهل هو د.حواس أم وزير الآثار؟!.

وفى تصريح له فى شهر مايو الماضى-خلال كلمته فى ختام المؤتمر العلمى الدولى الثانى عن آثار «توت»-عبر د.حواس لجريدة يومية عن رفضه لنظرية «ريفز».. مشيرًا إلى أن «الآثار» تسرعت فى عمل المسح الرادارى بالمقبرة.. وإن مثل هذا الأمر يحتاج لأساس علمى لإعلانه أكثر من ذلك.. كما شن «حواس» هجومًا شديدًا على «ريفز» قائلاً: «إن نظريته ما هى إلا مجرد «خزعبلات» لا تستند إلى أى أساس علمي.. مشيرًا إلى أن «كارتر» مكتشف مقبرة توت عنخ آمون، ظل يحفر لمدة ١٠ سنوات حتى اكتشفها، ولو كان خلفها شيء لكان عثر عليه واكتشفه، وبالتالى ما يفعله «ريفز» مجرد «شو إعلامي».

ومن الطريف أن ينشر الإعلام المحلى فى ذات التوقيت تلك المشادة الحادة التـى دارت بـين «حواس والدماطى» بسبب موضوع الـرادارات التـى تبحـث عـن اكتشـاف مقبـرة «نفرتيتـى».. وبسؤال بعض الأثريين والخبراء عن هذا الكلام.. وجدناهم يطرحون السؤال التالى: ما الفرق يا د.حواس بين الرادار الروسى الذى اقترحته.. والرادار اليابانى الذى استعان به كـل مـن «ريفـز» ود.الدماطى وبعده د.العنانى الذى سبق وصرح بتلقيه أول عرض من مؤسسة علمية لعمل مسح رادارى للكشف عن مقبرة «نفرتيتى» من داخل مقبرة الملك الذهبى؟!.

وأضاف «العنانى» أنه سيعرض هذا الأمر على أعضاء اللجنة الدائمة للموافقة عليه أو رفضه.. والسؤال هنا: هل هذا العرض هو نفسه العرض الروسى الذى صرح به د.حـواس قبـل تصـريح د.العنانى بشهر؟!.. كلام «العنانى» يتعارض تماماً مع ما سبق وصرح به د.حواس بأن الرادارات لا يمكن لها أن تكشف عن الآثار.. الأمر الذى يجعلنا نضم صوتنا لصـوت الخبـراء والأثـريين ونتساءل عن مصير نتائج الأبحاث التى تمت فى مقبرة «توت» بواسطة «ريفز» وشركائه.. والتـى تم الإعلان عن سفرها لأمريكا لفحصها وتحليلها؟!.. ومن هو صاحب هذا القرار الذى يجرمه قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 وتعديلاتـه؟!.. وهـل يمكـن أن يعلـن د.العنـانى عـن الجهة التى ستقوم بفحص نتائج المسح الرادارى لمقبرة «توت».. أم أنه سـيظل صـامتاً كعادتـه على الرغم من أن الأمر يضرب الأمن القومى لمصر فى مقتل؟!.

وفى تقرير مختصر لكتاب حمل عنوان «حياة بنى إسرائيل فى مصر بين حقائق الـدين ومصـادر التاريخ» لمؤلفه المستشار هشام سرايا.. نشر بجريدة يومية وأثار موجة مـن الاسـتياء والـرفض بسبب ما زعمه المؤلف–ربما عن حسن نية حتى لانظلم أحداً–بأن «الملكـة المصـرية القديمـة «نفرتيتي» من أصول عبرانية... وأن بعض ملوك الفراعنة أحفاد للعبرانيين».. هذا الكلام دفعنـى للاتصال بالدكتور.زاهى حواس– الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار –حينئذ والذهاب إليـه فى مكتبه بالزمالك للاستفسار منه عن أصل الموضـوع لعلمـى أن «سـرايا» كـان مستشـاراً قانونيـاً للمجلس الأعلى للآثار فى 7 نوفمبر 2010.. فأكد لى د.حواس أنه لم يقـرأ كتـاب «سـرايا». كمـا أوضح أن المؤلف حاصل على دبلوم عام فى الآثار المصـرية مـن جامعـة القـاهرة.. مبـرراً بـأن «عرض الكتاب المنشور قد لا يكون دقيقاً».. وأضاف د.حواس إن «بنى إسرائيل عنـدما جـاءوا إلى مصر، كانوا عبارة عن قبائل وقوم رحل يتنقلون مـن مكـان لآخـر ولا يعرفـون الاسـتقرار.. قاطعاً الطريق ومكذباً كل من يدعى نسب الملكة المصرية «نفرتيتى» أو أى مـن ملـوك الفراعنـة يعود للعبرانيين.!!.

وأكد د.حواس أنه سيرد على الكتاب بعد أن يقرأه مباشرة..واتصل الرجل فى حضورى بمؤلف الكتاب ليستفسر منه عن وجهة نظره.. وكان ظاهراً –أمامى على الأقل–مدى الخلاف بين الطرفين.. وقتها طرحت على د.حواس عمل مناظرة فى نقابة الصحفيين يحضرها «سرايا» و«حواس» وعلماء وخبراء من الآثار لكشف الحقيقة أمام الرأى العام.. فوافق الرجل ولكن تأجل الموضوع أكثر من مرة بسبب الأحداث المتلاحقة التى سبقت ثورة 25 يناير 2011.

فى الإطار ذاته دحض د.أحمد دياب – عالم اللغويات المقيم بالنمسا– ما جاء فى كتاب المستشار هشام سرايا.. من ادعاءات تقول إن هناك مجموعة من ملوك مصر القديمة تعود أصولهم إلى العبرانيين من ناحية الأم، مثل أمنحتب الثالث، وإخناتون، وتوت عنخ آمون، وسمنخ كارع والملك آى.. وأضاف: وفقاً لما يؤكده التاريخ وعلم الآثار يرجع أصل «نفرتيتي» إلى زوجين من عامة الشعب المصرى، الزوج يدعى «يويا» والزوجة تدعى «تويا» من مدينة أخميم المشهورة حالياً بالاسم نفسه بصعيد مصر، واللذان أنجبا طفلة تسمى «تي» بشرتها سمراء فاتحة مثل أهل صعيد اليوم وتزوجت فيما بعد الملك «أمنحتب الثالث». وأوضح أن زواج الملوك من عامة الشعب كان موجوداً فى هذه الحقبة رغم ندرته.. وأن «أمنحتب» و«تى» أنجبا «أخناتون» و«نفرتيتي»، حيث تزوج الشقيق شقيقته – وهذا عرف سائد فى هذه الفترة – مؤكداً أن هذه هى القصة الحقيقية لأصول الملكة «نفرتيتي» بالدلائل والبراهين وبشهادة علماء الآثار فى العالم بمن فيهم العبرانيين أنفسهم.

وحذر «دياب» من أن مثل هذه الأكاذيب تصب فى خانة العدو وهو ما يتفق مع نتائج مزعومة لتحاليل الـ «**D.N.A**» للمومياوات المصرية التى أجرتها الجمعية الجغرافية الأمريكية.. منبهاً من أن هذه الادعاءات تخدم المشروع الصهيونى بإقامة «إسرائيل الكبرى من النيل للفرات»!.

فيما استشهد الأثرى د. رضا عبدالحليم–مدير عام العلاقات العامة بمنطقة آثار الهرم– والباحث فى الآثار المصرية – إلى ما ذكره لنا التاريخ المصرى القديم بخصوص أسماء الملكات اللاتى جلسن على عرش مصر.. موضحاً أن هناك ملكات تربعن على عروش قلوب ملوكهن منهن: الملكة المصرية أباً عن جد وجميلة الجميلات والمفترى عليها «نفرتيتى» زوجة الملك إخناتون.. وهنا لابد من التأكيد على أنها تنتمى للأسرة الثامنة عشرة قبل الميلاد فى مصر الفرعونية.. ومن غير المنطقى أن يخرج علينا من يدعى غير ذلك.

ودلل «عبد الحليم» على كلامه بالقول إن «نفريتى» عاشت فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد أثناء فترة حكم زوجها الفرعون «أمنوفيس الرابع» أو «أمنحتب الرابع آخناتون»... ومثلما حدث مع زوجها، فقد تم محو اسمها من السجلات التاريخية كما تم تشويه صورها بعد وفاتها بسبب تغيير الديانة الرسمية للدولة من عبادة الإله آمون إلى عبادة الإله آتون الإله الواحد الأحد، ومن المعروف أن «نفرتيتى» لم تكن تجرى فى عروق أسرتها الدماء الملكية إلا أنها سحرت الملك بجمالها.. كما كانت تساند زوجها أثناء ثورته الدينية والاجتماعية ضد كهنة الإله آمون إله الدولة الرسمى فى ذلك الوقت.

ويواصل: لعبت «نفرتيتى» دوراً أساسياً فى نشر المفاهيم الجديدة والدعوة إلى الوحدانية فى العبادة التى نادى بها زوجها، وظهرت معه أثناء الاحتفالات التى أقامها زوجها وهى تقوم بالقضاء على الأعداء ويمكن مشاهدة ذلك على جدران معابد آتون ومقابر الأشراف بتل العمارنة، بالإضافة إلى الطقوس، والمشاهد العائلية، وكذلك فى المناظر التقليدية للحملات العسكرية.. كما حصلت «نفرتيتي» على لقب الزوجة الملكية العظمى ،التى يعنى اسمها «الجميلة القادمة» وقد كانت إحدى أقوى النساء فى مصر القديمة بعد جدتها العظيمة «تتى شيرى» التى أسهمت فى النصر على الهكسوس.. ولكونها ساندت زوجها فى دعوته للتوحيد مما دعا الأسر التالية إلى العمل على محو كل ما يتصل بإخناتون وزوجته جميلة الجميلات «نفرتيتى».

ويضيف «عبد الحليم»: توفيت «نفرتيتى» فى العام الرابع عشر لحكم إخناتون، ومن الممكن احتمالاً أن تكون قد دفنت فى العاصمة «آخت آتون» – تل العمارنة – محافظة المنيا حيث من المفترض أن تكون مقبرتها بالمقابر الملكية بعاصمة الملك آنذاك ولكن لم يتم العثور على المومياء الخاصة بها حتى الآن. حيث اختفت «نفرتيتى» ولم يوجد أى ذكر لها ويعتقد أنها توفيت أو ربما قتلت.. ويعتقد البعض أن الملك «توت» نقل مومياءها مع والده إخناتون عندما هجرت العاصمة «آخت أتون» وهذا أمر مستبعد وغير ثابت بالدليل.

ويشكك مدير عام العلاقات العامة بمنطقة آثار الهرم في أغـراض مـن يشـيع مـن المحـدثين الدارسين والهواة والعاشقين لعلوم المصريات تلك الأسـاطير بأنهـا «لا تخلـو مـن الأكاذيـب، وكان آخرها ما أذاعه وزير الآثار المصـرى السـابق د. ممـدوح الـدماطى وصـديقة الإنجليـزى «ريفز» وغيرهما من دعاة الهدم للحضارة المصرية - بـأن مقبـرة الجميلـة «نفرتيتـى» قـد نُقلـت بالكامل فى مقبرة ابن زوجها الملك الذهبي توت عنخ آمون خلف جدار حجرة دفنـه.. لافتـاً إلى أن الذى يؤكد خطأ هذه النظرية أن «نفرتيتى» التـى سـاندت زوجهـا المتـدين وصـاحب فكـرة التوحيد - للآلهة وجعلهم إلهاً أو معبوداً واحداً هو الإله آتون قد تعرضت فى حياتها للمضايقات من كهنة آمون - الذين قاوموها بشدة وسـاعدوا عـلى تشـويه تماثيلهـا وخراطيشـها «أسـمائها» الملكية فى معابد آتون المتهالكـة فى منطقـة تـل العمارنـة عاصـمة الملـك آخنـاتون وزوجتـه.. ويختتم «عبد الحليم»: والرأى عندى أن مقبرة «نفرتيتى» فى مكان سرى وآمن فى حضـن الجبـل المتاخم لمنطقة تل العمارنة بمحافظة المنيا بصعيد مصر ولعل يد الحفار المصـرى أو الأجنبـى قد تصيب يوماً هدفها وتكشف عن مقبرة هذه السيدة الجميلة- العظيمة.

بدوره أكد المغفور له بإذن الله تعالى قبل أن يتقبله الله برحمته بيومين فقط د.عبـد الحلـيم نـور الدين-أستاذ الآثار المصرية بجامعة القاهرة- أنه لا يعتقد أن نتائج اسـتخدام أى رادار سـتكون إيجابية.. مبرراً ذلك بأن هذا المشـروع لم يـدرس بشـكل كـاف ويحتـاج المزيـد مـن الدراسـة والجهد.. وأضاف أنه ليس مـن المنطـق أن تـدفن «نفرتيتـى» فى مقبـرة صـغيرة بجـوار الملـك «توت».. مستنداً على ذلك بأن الملكات فى هذا العصر تحديـداً كـان لهـن وادٍ يعـرف بـــ« وادى الملكات بالأقصر» بعيداً عن وادى الملوك الخاص بدفن الملوك فقط.. كما أكد أنه ليس هنـاك صلة بين الاسمين- توت عنخ آمون ونفرتيتى - حتى يُدفنا بجوار بعضهما الـبعض.. بمعنـى إن اختلاف الديانتين «آمون وآتون» يجعل من المستحيل دفنهما معاً.

وواصل «نور الدين» حديثه قائلاً: من ناحية أخرى لنفرض أنهم اكتشفوا بالفعل وجود حجرة أخرى خلف مقبرة الملك «توت».. فكيف سيدخلون إليها؟!.. وهل أثبتت اللجنة الدائمة أن هناك مداخل فى المقبرة، أم سيتم تكسيرها؟!.. كما سخر «نور الدين» من تصريحات د.الدماطى الذى ادعى فيها سابقاً اكتشاف مقبرة تعود إلى «نفرتيتى» داخل مقبرة الملك «توت».. لافتاً إلى أن هذا الكلام لايخرج بأى حال عن كونه: «مبالغة علمية».. ونفى أى علاقة لـ «نفرتيتى» من قريب أو بعيد بالملك «توت».. متهماً «ريفز» بـ «عدم الجدية وقلة العلم والخبرة والسعى عن شهرة فقط،».. كما حمل وزارة الآثار المسئولية أمام العالم حال عدم وجود اكتشاف أثرى.. وطرح «نور الدين» سؤالاً وجيهاً لقيادات الآثار هو: لماذا تكثرون المؤتمرات الصحفية التى أقامها «الدماطى» من قبل ويقيمها «العنانى الآن»؟!.

من ناحية أخرى سبق للدكتور الدماطى -وزير الآثار السابق-وهشام زعزوع-وزير السياحة السابق- أن أبديا قناعتهما أمام الميديا المحلية والعالمية بوجود قبر الملكة الجميلة «نفرتيتى» مختبئاً فى غرفة سرية بمقبرة الملك «توت».. وذلك بعد فحوص أولية أثارت حفيظة المختصين.. بيد أن السلطات المصرية تراجعت بعد ذلك.. مُعلنة أنها أرسلت نتائج المسح الضوئى للمقبرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من التدقيق.. وهنا يتساءل العديد من الأثريين والمتابعين لهذا الملف: ما أسرار هذا الاكتشاف المثير الذى جذب انتباه الإعلام العالمى وكل المهتمين بعلم المصريات؟!.

هذا الخلط وهذا التناقض غير المسبوقين فى تصريحات المسئولين عن الآثار أثمر عن متابعة الإعلام العالمى لهذا الاكتشاف المزعوم عن كثب.. وقد ظهر هذا جلياً من خلال تفاؤل المسئولين المصريين فى المؤتمر الصحفى الذى عُقد فى 17 مارس 2016 بعد فحص جدران قبر الملك «توت» بالمسح الضوئي.. فيما عبّر «زعزوع» آنذاك عن «اعتقاده بأننا على شفا «انفجار عظيم» فى مجال الأثريات.. بينما وصف الإعلام العالمى هذه التصاريح بـ «غير المسئولة».. الأمر الذى دفع حكومتنا باستبعاد الوزيرين بعد أسبوع واحد فقط من هذا المؤتمر الصحفى».

كما نشر الإعلام العالمى تحفظ «العنانى» على تسرّع وتضخيم المسؤولين السابقين لهذه النتائج.. الأمر الذى جعل الوزير الجديد أكثر حذراً بخصوص هذا الكشف.. وقد ظهر ذلك فى مؤتمره الصحفى الذى عقده بعد توليه مسئولية وزارة الآثار بأيام معدودة.. وذلك بعد مسح رادارى جديد قام به فريق بحث أمريكى فى تلك الأثناء بموافقة «العنانى» نفسه.. وقد استمر المسح الضوئى «بتقنية الرادار المخترق للأرض **R.P.G**» إحدى عشرة ساعة.. حيث يحتاج الكم الهائل من البيانات التى جُمعت إلى سرعة إرسالها للولايات المتحدة الأمريكية لدراستها وتحليلها وفحصها لمدة أسبوع على الأقل.

وطرح الإعلام العالمى عدة تساؤلات عن سبب ظهور «الدماطى» بعد استبعاده من منصبه فى مؤتمر صحفى عقده «العنانى» كان الهدف الرئيسى منه هو التقليل من حماس المؤيدين للكشف عن مقبرة «نفرتيتى».. وأكد «العنانى» فى ذات المؤتمر إنه لم تُتخذ أى قرارات بشأن نظرية وجود غرف إضافية خلف مقبرة الملك «توت».. نافياً وجود أى تناقض بين الفحصين الأول والجديد.. وقال حينها إن النتائج النهائية ستُعلن بعد فحص ثالث خلال مؤتمر المتحف المصرى الكبير الدولى الثانى عن الملك «توت» والذى عقد فى مايو 2016!!. فيما دعمت «الإندبندنت» فى تقرير لها نظرية «ريفز».. مبررة ما نشرته بأن مشروع الكشف عن «نفرتيتى» سيُعزز صناعة السياحة المصرية.. وادعت أن الحكومة المصرية وعدت بإجراء سريع لمسح الموقع الأثرى لاكتشاف المقبرة.

واتفق تقرير «الأندبندت» مع ما ادعته «نيويورك تايمز» بصحة وجود كشف وصدق التصريحات على لسان المسئول الأول عن الآثار فى مصر د. الدماطى فى ذلك الحين...كما أيدت صحيفة «نيويورك تايمز» هى الأخرى ما نشرته «الإندبندنت» لصالح مثمن الآثار البريطانى «ريفز» بأن العثور على مقبرة «نفرتيتى» يحيى الاقتصاد المصري.. وأضافت الصحيفة أن «الأبحاث فى مقبرة الملك الذهبي لا تزال مستمرة.. ناقلة على لسان «الدماطى» تكرار ادعائه بأن النتائج الأولية تشير إلى وجود «غرفة سرية» خلف جدران مقبرة الملك الذهبي.. ولفت «الدماطى»-بحسب نيويورك تايمز» إن نتائج المسح الرادارى تحتاج إلى المزيد من الدراسة فى اليابان لمدة قد تصل إلى نحو شهر!! .

ولم يكتف «الدماطى» بذلك.. بل كشف عن «وجود أبحاث أخرى كانت تجرى لبيان تفاصيل الكشف المتوقع».. مدعياً أن «التحليل المبدئى يشير بنسبة 90 بالمائة لوجود كشف أثرى خلف جدران المقبرة».. وفى مؤتمر صحفى بمنزل البريطانى «كارتر» مكتشف مقبرة الملك «توت» بمدينة الأقصر.. فاجأنا الوزير السابق بدعمه اللامتناهى لشطحات صديقه «ريفز» حول مقبر «نفرتيتي».

الصحف الإسرائيلية وجدتها فرصة مناسبة للدخول فى الحديث عن آثارنا وحضارتنا.. فساندت هى الأخرى مزاعم «ريفز» من خلال ما نشرته «يديعوت أحرونوت» مروجة شائعات بأن الكشف عن مقبرة «نفرتيتى» سيكون بمثابة اكتشاف القرن.. مدعية بأنه من المتوقع أن تكون «نفرتيتى» فى إحدى الغرف المكتشفة حديثاً فى مقبرة الملك «توت».. وكررت الصحيفة الإسرائيلية ادعاءها بأن «ريفز» حصل على إذن من السلطات المصرية لاستخدام المسح الضوئى لإثبات نظريته فى الكشف عن مقبرة نفرتيتى.

وما إن اطلع علماء الرادار والمتخصصون فى علم المصريات على تفاصيل دراسة اليابانى «واتانابى» المتخصص فى علم الرادار والذى يشبه فى ادعاءاته النصاب «ريفز» حتى بدأت الشكوك تحوم حول صحة تنبؤات أثريينا.. جاء التحفظ الأول بشأن طبيعة التربة والأرضية فى وادى الملوك بالأقصر.. إذ تحتوى على الكثير من الفراغات الطبيعية الذى تجعل مهمة تمييزها عن الفراغات الأثرية معقدة.. وفى تصريخ خطير وهام يقول بروفيسور علوم الأرض فى جامعة تريستى «**Trieste**» الإيطالية «ميكيلى بيبان» إن «النتائج التى أعلنت بهذا المشروع «مثيرة للاهتمام».. لافتاً إلى إن صور الرادار التى نشرت لا تحمل أى سُلم للقياسات إن كان ذلك عمودياً أو أفقياً... بمعنى غياب سلم القياس، الذى أثار استغراب المتابعين.. حيث لا يسمح بتقدير حجم الفراغات الموجودة خلف جدران مقبرة الملك الذهبى.

وفى شهادة أخرى لا تقل أهمية عن شهادة الإيطالى «ميكيلى» يذهب عالم الأنثروبولوجيا فى جامعة دينفر الأمريكية «لاورانس كونييرز» أبعد من ذلك حينما أكد لموقع لايف ساينس قائلاً: «لا يبدو أنه تم تحليل المعلومات المستقاة بالرادار المخترق للأرض **GPR** ولم يتم تنقيح ومعالجة ما يسمى بـ «الشذوذ» المرتبط بكون تلك المعلومات معطيات خام».

ويضيف كونييرز-الخبير فى مجال رادار **GPR** -: «أنصح الذين جمعوا تلك المعلومات الخام أن يخضعوها لعملية مراجعة الأقران قبل أن يسمحوا لمسؤولى الآثار بالخروج فى مؤتمرات صحفية بشأن الكنوز العجيبة التى تختبأ وراء مقابر مفترضة.».. ويوضح: وحتى إن صحت فرضية وجود قبور أخرى وراء جدران قبر الملك «توت».. فليس من الأكيد تماماً أن يكون للملكة نفرتيتى -بحسب ما ذكره عدد من علماء المصريات-فإن الأقرب للصواب هو أن تكون ميريت آتون، أخت الملك «توت» هى المدفونة بجوار أخيها.. فيما حاولت القيادات الأثرية المصرية إضفاء عامل الثقة على نتائج الرادارات الثلاثة المعلن عنها بتقنية رادار **GPR** دائما، ليُبدّدوا غيوم الشك عن الدراسة حتى يحددوا المراحل المقبلة لكشف نتائج مقبرة نفرتيتى بجوار الملك «توت».. إذ يُراد فحص إمكانية إدخال كاميرا بالألياف البصرية تُستعمل للتنظير الداخلى لما وراء الجدران.. فيما شدد «العنانى» على ضرورة التأكد مئة بالمئة من وجود غُرف وأشياء وراء الجدران قبل أن يتم مسها.

وحتى يعى القارئ بداية خيوط «اللعبة» فيجب أن نشير إلى ما حدث فى أول مؤتمر عقده «الدماطى» مع «ريفز» بالهيئة العامة للاستعلامات بشأن الكشف عن « نفرتيتى ».. حينما أدعى أنه يتفق مع «ريفز» فى اعتقاده بوجود حجرات إضافية بجانب مقبرة «توت» معتقداً أنه ربما يوجد بها مقبرة خاصة بإحدى سيدات القصر الملكى وقد تكون «كيا» أم الملك «توت» أو «مريت آتون» زوجة «سمنخ كارع» أخو الملك «إخناتون».. وهنا رد أثريون على هذه الادعاءات بأنها «ألاعيب من جانب د.الدماطى و«ريفز» لتخفيف الصدمة التى مُنى بها الرأى العام المصرى والعالمى كون هذا الأمر برمته يخص «نفرتيتى» وليس غيرها.

وفى كلمته بنفس المؤتمر استعرض «ريفز» ادعاءاته لشرح تفاصيل نظريته الأثرية وما اعتمد عليه من أدلة وبراهين على الحضور.. زاعماً أنه قد عرض بحثه الذى يحمل عنوان «دفنة نفرتيتى» على مجموعة من العلماء والمتخصصين الذين لم يبدوا أى معارضة على ما يتضمنه البحث.. وقد جاء من بين ما ادعاه «ريفز» من أدلة وجود ثقب بأذن القناع الذهبى للملك «توت» الشهير والموجود بالمتحف المصرى بالتحرير.

ورداً على هذا العبث غير المسئول من مثمن آثار يدعى «ريفز» كذب الأثرى نور عبدالصمد هذا الزعم.. لافتاً إلى أن ما قاله هذا المدعى يقصد منه خلطًا غريباً لعادات وتقاليد كانت شائعة بين مواليد الأسر الفرعونية سواء أكانوا من الصبيان أو الفتيات.. وأضاف أن الهدف من ادعاء «ريفز» بات واضحاً وجلياً فى استكمال فصول المسرحية الهزلية بأن 80٪ من الأثاث الجنائزى لمقبرة الملك «توت» يرجع للملكة «نفرتيتى»!!. وإمعاناً فى خداع الرأى العام المصرى والعالمى استمر « ريفز » فى ادعائه إن مقبرة «توت» اعدت فى الأساس لتكون مقبرة لنفرتيتى نفسها.. ثم تغيرت الخطة خاصة بعد الوفاة غير المتوقعة لـ«توت» حيث أعيد تهيئة الأجزاء الخارجية لمقبرتها حتى يتم استخدامها كمقبرة للملك».

وأصر «النصاب» على أن كافة الدلائل تدفعه إلى الاعتقاد بأن دفنة «نفرتيتى» تقع خلف الجدار الشمالى لحجرة دفن الملك توت عنخ آمون .

وفى السياق ذاته انضم الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار د. مصطفى أمين إلى من يدعون بوجود مقبرة خلف مقبرة الملك الذهبى توت عنخ آمون فصرح مدعماً بذلك مزاعم «ريفز « بصحة نظريته الوهمية، أنه بالتوازى مع عمل «ريفز» بذات المقبرة.. سيعمل فريق ثان من وزارة الآثار وكلية الهندسة بجامعة القاهرة على استخدام جهاز أشعة مماثل لرادار «ريفز» للتأكد من وجود حجرات إضافية بمقبرة «توت» من عدمة.. فيما ادعى «الدماطى» فى ذات التوقيت أن موافقة اللجنة الدائمة جاءت بعد دراسة هذه الخطوة، والتأكد من عدم تأثير الأجهزة التى سيتم استخدامها بأى شكل من الأشكال على حالة الجدران الداخلية للمقبرة.

وبسؤال الأثرى نور عبدالصمد، مدير عام بوزارة الآثار ، عن هذا الكلام أكد أن الوزارة وجامعة القاهرة لا يملكان أجهزة رادار وإنما الحقيقة هى أن د.هانى هلال قد استعان برادار يابانى يقوم بتشغيله فريق يابانى وكذا فريق رادار فرنسى ولم يكن لجامعة القاهرة أو وزارة الآثار أى دور فى البحوث الرادارية التى تمت داخل مقبرة توت عنخ آمون.

ورداً على ادعاء «الدماطى» بأن اللجنة الدائمة التى يرأسها د. مصطفى أمين أكدت عدم تأثير المسح الرادارى على نقوش ومناظر وألوان مقبرة الملك الذهبى، كذبت مصادرنا الأثرية هذا الادعاء ، وأكدت أن أشعة الرادار أثرت بالفعل على مناظر ونقوش مقبرة توت عنخ آمون وتهددها بالتلف نظرا لقوة الأشعة التى تخرج من أجهزة الرادار داخل المقبرة.

والسؤال هنا: هل يمكن أن تُعلن لنا وزارة الآثار عن كيفية تأكدها من عدم تأثير تلك الأشعة الرادارية على نقوش مقبرة الملك الذهبى؟!.. فاللجنة الدائمة المشكلة من الأمين العام لمجلس الآثار رئيساً وهو متخصص فى الآثار الإسلامية وعضوية د. محمود عفيفى -رئيس قطاع الآثار المصرية-وهو أثرى متخصص فى مساند الرأس عند الفراعنة والسيدة إلهام صلاح-رئيس قطاع المتاحف-وهى أمينة متحف حاصلة على ليسانس الآثار-والمقدم ياسر العزب-رئيس المساحة والأملاك بوزارة الآثار -وهو ضابط شرطة مستقيل والسيدة سمية بنيامين-رئيس قطاع التمويل-حاصلة على بكالوريوس تجارة.. ومدير الشئون القانونية وهو حاصل على ليسانس حقوق ووعد الله أبو العلا -رئيس قطاع مشروعات الآثار- وهو مهندس مدنى.. ليس فيها ولو متخصصاً واحداً يستطيع تحديد الأشعة الرادارية على نقوش ومناظر وألوان أهم مقبرة أثرية فى العالم والتى أكد عدد من الأثريين أنها بدأت تُطمس بسبب كثرة الأشعة الرادارية وعدم ارتداء فريق عمل المسح الرادارى لمسكات الوجه وقفازات اليد..؟!.

لذا نطالب وزارة الآثار بالكشف عن مصير الأبحاث التى أجراها د.هانى هلال بالاشتراك مع الفرنسيين واليابانيين؟!.. وهل عادت هذه الأبحاث مرة أخرى إلى مصر بعد إرسالها إلى أمريكا؟!.. إننا نخشى أن تؤول مصير تلك الأبحاث إلى الخارج كما حدث مع تحاليل المومياوات والأشعات التى قامت بها الجمعية الجغرافية الأمريكية بالاشتراك مع وزير آثار سابق أكد حينها أن مجهولاً سرقها وهربها خارج مصر!!.

وفى تراجع واضح وملحوظ أوضح د.هانى هلال-عضو لجنة كلية هندسة جامعة القاهرة المشاركة فى فحص مقبرة توت عنخ أمون بالأشعة تحت الحمراء فى الأقصر-إن نظرية «ريفز» عن وجود مقبرة «نفرتيتى» خلف مقبرة «توت» بحاجة لحقيقة علمية لتأكيدها. وأضاف فى تصريحات لجريدة يومية أن «الآثار» طلبت استخدام الأشعة تحت الحمراء للتأكد من ذلك.. موجهاً انتقاده اللاذع إلى «ريفز» عندما قال إنه «لم يستخدم أى تقنيات فى تصوره عن وجود مقبرة «نفرتيتى» خلف مقبرة الملك «توت» فى البر الغربى بالأقصر.

ولأن آثار مصر تًدار من قِبل مجموعة لاتعرف لحضارتنا وتاريخنا أى قيمة تُذكر.. فقد ابتلينا بعدد من «المصلحجية» لاهم لهم سوى العبث بأهم ما نملكه.. ففى حلقته التى أشرنا إليها سابقاً بقناة الحياة.. فجر د.حواس عدة قنابل مدوية.. منها على سبيل المثال لا الحصر فى الدقيقة 21 أن «د.هانى هلال وفريق عمله الفرنسى واليابانى فشلوا فى الكشف عن أى شىء فى هرم دهشور.. فراحوا لهرم خوفو علشان هو المشهور وبيجذب العالم».

وأضاف «حواس»: الفرنساويين خرموا الهرم قبل كده وأنا اعترضت على «هلال» وفريقه الأجنبى اللى شغال معاه لأن فيهم ناس أنا رفضتهم قبل كده ولازم أكون أمين مع نفسى ولم أشترك مع «هلال» على الرغم من أنه طلب منى الاشتراك». ويواصل «حواس» أن فريق «هلال» أعلن عن كشف «حجر» درجة حرارته مرتفعة 5 درجات عن الأحجار المجاورة فى الهرم الأكبر. لافتًا إلى أن هذا «الحجر» تم ترميمه سنة 1939 بالأسمنت الأسود ولازم درجة حراته تكون مرتفعة لأن الأسمنت الأسود تكون حرارته مرتفعة لوجود نسبة كبيرة من الأملاح فى تكوينه وهو محرم فى الترميم.

وأوضح «حواس» : هذا الكشف مضحك.. لأن ده شىء طبيعى والشرخ طبيعى فى الصخر يعنى مافيش كشف.. والهرم ملىء بالفراغات الطبيعية نتيجة البناء بالأحجار الضخمة والصغيرة.. ومن الطبيعى وجود فراغات بين هذه الأحجار».

لكل ما سبق من مهازل كان ضرورياً أن أسأل عدد من الأثريين عن هذه «المعجنة» إن صحة التسمية.. فأكدوا لى أنه من المفارقات الغريبة أن يكون فريق د.هانى هلال هو نفسه الذى يعمل بالتوازى مع «ريفز» فى مقبرة توت عنخ آمون.. وأن أعضاء هذا الفريق عليه بعض علامات الاستفهام.. مستشهدين بما سبق وقاله «حواس» بإنه رفض عملهم أو التعاون معهم أثناء فترة رئاسته للآثار.. كما رفض «حواس» أيضاً طلب «هلال» عندما عرض عليه الاشتراك معه!!.. وأوضح الأثريون أن هذه الصراعات كانت السبب الرئيسى فى اختفاء أبحاث فريق «هلال» التى سافرت إلى أمريكا واليابان وأصبحت فى خبر كان!.

مصادر أثرية متابعة لهذا الملف كشفت أيضاً بأن مثمن الآثار «ريفز» كان قد توصل إلى هذه النظرية بعد أن أجرت مجموعة من الأخصائيين الإسبان التابعين لمؤسسة «فاكتوم أرت» الفنية لترميم الآثار فحوصاً تفصيلية لمقبرة الملك «توت».. لافتة إلى أنها استخدمت صور الفحص بعد ذلك لعمل نسخة طبق الأصل لمقبرة توت بالقرب من موقعها الأصلى وبتصريح رسمى من د.حواس-أمين عام المجلس الأعلى للأثار آنذاك!!.

مع العلم أن «فاكتيوم آرتى» قد تمكنت من جمع أكثر من 600 مليون دولار نظير عرض مقبرة الملك الذهبي فى عدد من العواصم العالمية دون أن تتقاضى مصر دولارا واحدا!!.. موضحة أن الهدف الأساسى لتلك المؤسسة هو التربح من خلال استغلالها للآثار المصرية بواسطة فريق عمل عالمي-متخصص يعمل ليل نهار لتحقيق هدفه المادى من ناحية.. ثم نشر مزاعم وأكاذيب تخدم الأغراض الصهيونية من الناحية الأخرى.


الدستور

ملف

المؤامرة الصهيونية العالمية الكب

حرب الرادارات الأثرية «الساخنة» بين «حواس» و«الدمـ

تحذيرات من طمس نقوش وألوان مقبرة «توت» نتيجة الأشعة الرادارية وعدم ارتداء الزائرين الماسكات والقفازات

د. عبدالحليم نور الدين: اختلاف ديانة «نفرتيتى» عن ديانة الملك الشاب يجعل من المستحيل دفنهما معاً

«حواس» استخدم الرادار الأمريكى والآن يقترح الروسى.. و«ريفز» و«الدماطى» و«العنانى» يفضلون اليابانى للكشف عن «نفرتيتى»!!

مصادر أثرية توجه انتقادها اللاذع لـ«هانى هلال».. وتسأله عن مصير نتائج الكشف الرادارى الذى أرسله إلى أمريكا!

الصفحة الأولى من التحقيق



ـــرى ضد الآثار المصرية «٤»

ـــــاطى» و«العنانى» و«هلال» لكشف مقبرة «نفرتيتى»



أثريون يسألون د. حواس: من الذى منح الترخيص لـ «ريفز» النصاب عام ٢٠٠٥ للعبث بمقبرة الملك الشاب؟!

د. الدماطى يعتقد بوجود مقبرة «نفرتيتى» بنسبة ٩٠٪.. وأثريون يؤكدون: مجرد «فنكوش» يفقد مصر مصداقيتها أمام العالم

ممدوح الدماطى

خبراء: تضارب تصريحات أصحاب المصالح الشخصية والأهواء الصهيونية عن هذا الاكتشاف يضرب حضارتنا فى مقتل

خالد العنانى

د. دياب: «نفرتيتى» صعيدية العرق والدماء والملامح.. وأحذر من تلاعب الأجانب بمقبرتها لإثبات غير ذلك

أحمد دياب





الصفحة الثانية من التحقيق



الدستور — 10 — ملف

المؤامرة الصهيونية العالمية الكبرى ضد الآثار المصرية «٤»

«فاكتوم آرتى» ربحت ملايين الدولارات.. ونشرت مزاعم وأكاذيب تخدم الصهيونية العالمية أثناء عرضها مقبرة «توت» فى عدد من عواصم العالم

خبراء: كيف تستعين «الآثار» برأى أعضاء اللجنة الدائمة عن الرادارات وليس فيهم متخصص واحد فى هذا العلم؟!

نور عبدالصمد: «ريفز» يخدع المصريين بادعائه أن ٨٠٪ من الأثاث الجنائزى للملك «توت» يخص «نفرتيتى»

بسام الشماع لـ«الآثار»: لو طالبكم عالم أو خبير أو باحث مصرى بعمل أبحاث فى مقبرة توت عنخ آمون.. هل توافقون؟!

د. عبدالفتاح البنا: مجرد بروباجندا لأشخاص تنقصهم المعرفة العلمية.. وفرقعة زائفة للاحتفاظ بكرسى السلطة

د. رضا عبدالحليم: هذه الملكة مستهدفة بسبب جدتها العظيمة «تتى شيرى» التى ساهمت فى القضاء على الهكسوس

الرادار اليابانى عبث بآثارنا واكتشافاته «فشنك»

مثمن الآثار البريطانى ادعى أن مقبرة الملك الشاب أعدت فى الأساس لتكون للملكة نفرتيتى!!

الإعلام العالمى دعم نظرية البريطانى «ريفز» لتحقيق أغراضه المشبوهة

الصفحة الثالثة من التحقيق



الملكة نفرتيتي مع قناع الملك الذهبي



الياباني وتانابي



الياباني واتانابي يستعد لثقب جدار مقبرة توت عنخ آمون براداره



صدقت تحذيرات «آخر ساعة» من كذبة تحديد غرفة نفرتيتي

الرادار اليابانى عبث بآثارنا واكتشافاته «فشنك»

عصام عطية

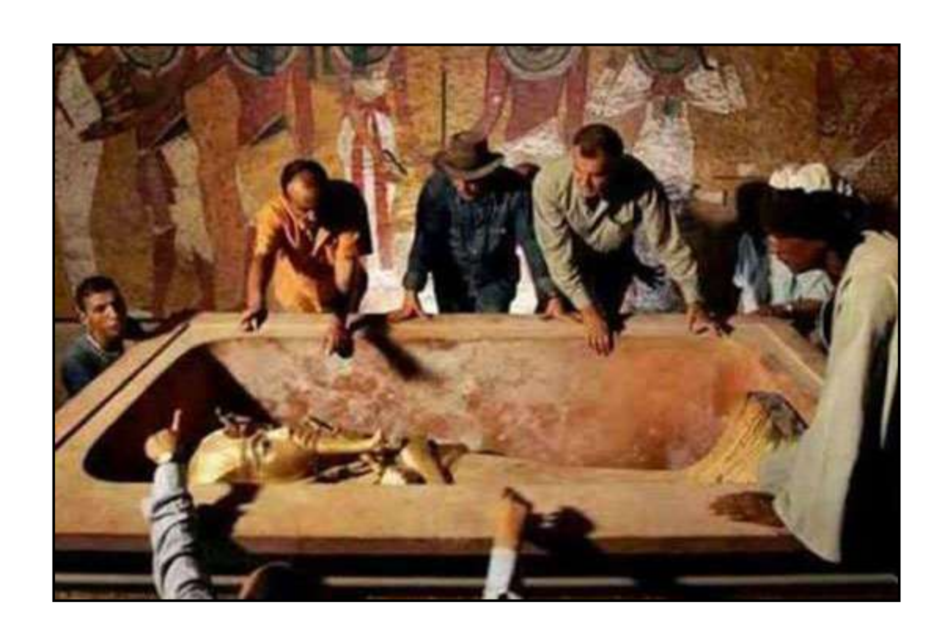
حواس يجب محاكمة الدماطي

وأطالب العناني بعدم تكرار الخطأ

تحقيق صحفي يشكك فيه د. حواس بنتائج الرادارات!!



د. العناني والنصاب ريفيز والياباني واتانابي



د. حواس مع فريق عمله في مقبرة الملك الذهبي دون قفازات أو ماسكات



دكتور هاني هلال وزير التعليم العالي سابقًا



صورة لأحدث الرادارات المستخدمة في ثقب جدار مقبرة الملك توت عنخ آمون



فريق أجنبي بالرادار داخل غرفة الملك توت عنخ آمون



لحظة اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون أوائل القرن الماضي



الملكة نفرتيتي



د. حواس



د. العناني



د. الدماطي



الفصل الخامس

معـارض الآثـار الخارجيـة بـين «بزنسـة» مافيـا الـداخل.. و«لصوصـية» المنظمات الدولية المشبوهة



O من الواضح أن الرئيس منع سفر معرض توت عنخ آمون إلى الخارج للمرة الثانية على التوالى حرصاً عليه من التلف.

O مقترح جديد بإقامة معارض خارجية عائمة للمستنسخات فقط على بواخر مصرية لصالح الدولة بعيداً عن الوسطاء.

O رئيس وزراء أسبق وقع بحسن نية على سفر معرض للملك الذهبي إلى إستراليا شهراً كاملاً دون أى مقابل مادى!!.

O محاكم مجلس الدولة صفعت أصحاب الأهواء والمصالح الخاصة والسبابيب على وجوههم فى حكمها بمنع سفر آثارنا للخارج.

O «كرار» يرى أن «الآثار» دولة داخل الدولة.. ويؤكد أن قرارات لجانها من الأسرار المحرمة على الشعب.

O د.عبد الفتاح البنا يكشف: واهم من يظن أن مصر تستفيد مادياً أو سياحياً من سفر هذه المعارض.

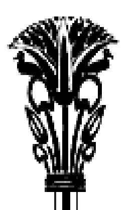
O د. مصطفى عطية يؤكد: استخدام اللصوص أكثر من 12 طريقة لتزوير الأثر الأصلى باحترافية.

O خبراء يطالبون باستفادة ٢٠ شخصاً من شرائح مختلفة بالوزارة مع المعارض الخارجية بدلاً من أثرى واحد.



O الأديب الراحل جمال الغيطانى طالب «السيسي» بتشكيل لجنة محايدة لفحص آثارنا العائدة من الخارج.. هل كما هى أم استبدلت؟.

O ونصح «الغيطانى» الرئيس بألا يصغى لكلام الموظفين عن مبالغ التأمين.. مؤكداً أن أموال العالم لا تساوى قطعة صغيرة من آثار مصر.



O مجدى شاكر يؤكد أن تكرارعمليات الفك والتركيب لتلك القطع يعرضها للتلف.. ويسأل: أين تذهب أموال المعارض الخارجية؟!.

O مصادر: «الآثار» أعلنت عن خروج أهم ستة معارض للخارج.. وتسأل: يا ترى ما المعارض التى سافرت دون الاعلان عنها؟!.

O قضاؤنا: الآثار تسمو عن كونها أموالاً عامة.. وتأجير أى قطعة يعتبر تنازلاً عنها للدولة أو الشركة المؤجرة لها .

O «الآثار» تعاقدت مع ثلاث شركات أمريكية خاصة على تأجير معرض الملك الذهبى لمدة عام كامل مقابل نصف مليون دولار فقط!!.

O لجنة المعارض الخارجية تضم متهمين بالتعامل مع الصهاينة وآخرين بالسرقة.. و80٪ من أعضائها غير أثريين!!.

O سماسرة الوزارة حققوا أرباحاً خيالية لصالحهم من المعارض الخارجية على حساب حضارة وتراث وتاريخ الشعب.

O سؤال للدكتور مصطفى أمين: على أى أساس أمرت بخفض عائد معرض كليوباترا بإسبانيا من 50 ألف دولار إلى 25 ألفاً فقط؟!.

O «أثريون» يطالبون «حواس والدماطى» بالكشف عن مصير الأموال المخصصة لمعرض الآثار الغارقة بالإسكندرية.

O الفرنسى فرانك جوديو «مغربى الأصل».. سبق وحامت حوله الشبهات بتهريب آثارنا الغارقة من مياه الاسكندرية.



O د.على رضوان استقال من عضوية مجلس إدارة «الآثار» احتجاجاً على سفر الملك توت عنخ آمون.

O الراحلة د. نعمات فؤاد «أم العرب» تصدت لعصابة الآثار بحكم محكمة تاريخى بعودة 72 قطعة أثرية من اليابان.

أولاً.. نؤكد أنه من غير الوارد على الإطلاق أن أسمح لنفسى بـالطعن أو التشـكيك فى وطنيـة أى شخص.. ولا أسمح لنفسى أيضاً بالتقليـل مـن قيمـة أو علـم أى أثـرى باسـتثناء أصـحاب السلوك الهمجى وعديمى الخبرة والعلم بتاريخنا وحضارتنا.. ورغم احترامى للآراء التى تؤيـد الجدوى الاقتصادية من المعارض الخارجية للآثار واستخدامها لترويج حضارتنا لجـذب أكبـر عدد ممكن من السائحين.. إلا أننى- ومعى كثيرون من أهل الإختصـاص- أعـارض وبشـدة- سفر هذه القطع.. خصوصاً النادرة منها خشية عليهـا مـن الفقـد والتلـف والتزييـف والتـدليس والسرقة.. وهو ما جعل تلك المعارض تثير جدلاً واسعاً بين تأييد وزارة الآثار من ناحية لغرض فى نفس يعقوب.. وبين من يرونهاً تدميراً للحضارة المصرية القديمة، حيث طرحـوا بـدائل عـن المعارض الحالية تدر عائدات بمئات الملايين من الدولارات بدلاً من دراهم معدودة من عائـد المعارض الحالية. كما أن الراصد لحركة المعارض التى يُقام أكثرها فى إنجلترا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا واليابان والصين وأيضا الولايات المتحـدة الأمريكيـة.. سـيجد أنهـا لا تحقـق الأربـاح المرجوة منها بالشكل الذى يُعلنه مسئولونا.. وإذا سألت موظفاً بالآثار يخشى على لقمـة عيشـه من «جبابرة» الوزارة عن رأيه فى المعـارض الخارجيـة.. فسـيعاجلك بكـلام مُعلـب ومحفـوظ ومُكرر كالذى يردده دائما أى وزير آثار وحاشيته مثل: «إن تسـويق الآثـار يعتبـر دعايـة لجلـب السياحة والترويج للحضارة المصرية».

وطبعاً هذا الكلام فى ظاهره -كما قلنا-الرحمة وفى باطنه سم قاتل.. لأن قياداتنا الأثرية داست على القوانين التى تحظر سفر القطع النادرة إلى الخارج بأحذيتها.. إذ كيف تسافر قطع أثرية نادرة إلى معارض أوروبا وأمريكا وغيرهما فى انتهاك صـارخ للقـانون؟!.. ومـن هـو أو هُـم أصـحاب المصالح الخاصة المستفيدون من هذا الوضـع السـيئ؟!. هـذا أولاً..وثانيـاً.. وهـذا هـو بيـت القصيد.. إن آخر لجنة للمعارض الخارجية لاترتقى لمستوى المسئولية لعدة أسباب.. منها على سبيل المثال لا الحصر.. وجود أكثر من ٩٠٪ من أعضائها غير أثريين.. والعضو الأثرى الوحيد للوزارة فيها هو «م.ح» المتهم بسرقة قطع أثرية من داخل المتحف المصـرى فى قضـية مازالـت تنظر أمام المحاكم.

. وهو أيضاً المسئول عن فضيحة الترميم المشوه لذقن الملك توت عنخ آمون.. ومن أعضاء اللجنة أيضاً «م.ع» المحال على المعاش منذ عدة سنوات، والمعروف أثرياً باسم «الغووول» على الرغم من صدور تقرير أمنى ضده من جهة سيادية عليا ممهور بخاتم «سرى جداً» تتهمه فيه بالآتى: تكوين ثروة مستغلاً نفوذه ومنصبه فى التلاعب بالميزانيات التى تعتمد لتعمير سيناء تحت إشرافه.. وإنه على إتصال دائم ببعض أساتذة يهود من جامعة بن جوريون فى لقائه بعدد منهم فى المبنى الذى قام بتشييده بمدينة القنطرة شرق.. إضافة إلى إتهامات أخرى سنوردها فى تحقيقات لاحقة.. هذا إلى جانب صدور حكم نهائى ضده بتاريخ 28/ ٧/ ٢٠٠٤ فى القضية رقم 558 لسنة 8 قضائية الصادر من مجلس الدولة لثبوت جريمة الكذب والخداع وعدم التزامه بالأدب والحسنى فى السلوك والقول.. وكذلك تعمده الإضرار بالآخرين حيث تم فصلهم من عملهم نتيجة شهادته التى أثبتت المحكمة أنها مزورة !!.. ولذلك تم مجازاته بالوقف عن العمل لمدة ثلاثة أشهر.. كما صدر ضده أيضاً حكم بالحبس 6 أشهر مع الشغل من محكمة جنح الزقازيق فى القضية رقم 9300 لسنة 2003. وابتليت اللجنة كذلك بعضو آخر خرج على المعاش منذ خمسة عشر عاماً.. أى عمره الآن 75 عاماً.. وهو متهم بمساعدة الجانب الأمريكى على عدم استرداد القناع الذهبى لأحد كبار رجال الدولة من الأسرة الثامنة عشرة ويدعى «كانفر».. حيث تعادل قيمته الأثرية قناع الملك توت عنخ آمون.

كما أن هذا العضو ضرب بضوابط وشروط المعارض الخارجية التى وضعها هو بنفسه عرض الحائط.. وهى منع سفر أى قطعة من آثار توت عنخ آمون للخارج.. لكن سرعان ما «داس هذه الشروط وتلك الضوابط» بحذائه عندما ارتد عنها وكُلف بها وسمح بخروج 131 قطعة آثار لهذا الملك.. الأمر الذى آثار حفيظة الأثريين ضد هذا السلوك المشين.

الغريب بعد هذه «الفضائح» هو ما نسمعه أو نقرأه من وعلى ألسنة مسئولى الآثار عندما يفتخرون بأن حكومات الدول الأجنبية قد تعهدت بحراسة المعارض الأثرية.. وطبعاً هذا الكلام محض افتراء بدليل المستندات التى حصلت عليها «الدستور» والتى كذبت ذلك.. حيث يشير خطاب السفيرة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبى إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية تحمل مسئولية حراسة هذه المعارض وتركها لشركات خاصة أجنبية.. وقد حدث ذلك بالفعل لمعرض الملك الذهبى توت عنخ آمون ومعرض الملكة كليوباترا!!.

ولدينا وثيقة تكشف تعاقد «الآثار» مع جهات أجنبية خاصة لتحويل عائدات المعارض الخارجية، حيث تكفلت شركة «انشوتس» الأمريكية بتحويل أموال المعارض على «سيتى بنك» دون البنوك الوطنية المصرية.. ومن هنا وجب علينا طرح السؤال عن مصير تلك الأموال وفى جيب من استقرت؟!. ووثيقة ثانية تؤكد اشتراك وزارة الثقافة مع وزارة الآثار فى تمرير سفر المعارض الخارجية فى خطاب فاروق عبدالسلام –وكيل وزارة الثقافة آنذاك– للدكتور حواس. وثالثة تكشف عن موافقة الدكتور مصطفى أمين – أمين مجلس الآثار الحالى – على عرض آثار توت عنخ آمون باليابان لمدة شهر دون مقابل!!. ووثيقة رابعة فيها أسماء أعضاء مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار الذين وافقوا على سفر آثار توت عنخ آمون والملكة كليوباترا.. وهى قطع فريدة يُجرم قانون الآثار خروجها فى مادته العاشرة. ولدينا أيضاً خطاب موجه من د. حواس إلى رئيس قطاع التمويل اللواء سامح خطاب يخطره فيه بقيمة الأموال التى تم التعاقد عليها مع الشركات الخاصة الأجنبية.. فهل تم بالفعل دخول هذه الأموال إلى قطاع التمويل.. أم تم إنفاقها على المتحف المصرى الكبير كما سبق وصرح بذلك د.حواس مراراً.. أم تم وضعها فى بنوك أجنبية ولم تدخل مصر حيث إن جهة التحويل كانت شركة أجنبية خاصة وليس بنكاً وطنياً مصرياً!!.

لكل ما سبق.. وما سيأتى لاحقاً سألنا د.عبد الفتاح البنا–أستاذ الترميم بجامعة القاهرة– عن رأيه فى قضية سفر المعارض الأثرية بالخارج.. والتى كانت ومازالت تؤرق ضمائر كل الشرفاء الذين يخشون على آثارنا فى تلك المعارض من التقليد والتلف و...فقال: إن أى أثرى عنده ضمير حى لابد وأن يسأل نفسه: ما الفائدة التى تجنيها الدولة من سفر المعارض الأثرية للخارج؟.. والجواب السريع عن هذا السؤال دون تفكير هو: لا شىء!.. وهذا الكلام ينقلنا لسؤال آخر: هل المعارض الأثرية للقطع النادرة كمجموعة «توت عنخ أمون» تسوق للآثار والمواقع الأثرية داخل مصر؟.. الجواب: بالطبع الأفلام التوثيقية وأفلام الدراما التاريخية المستنسخة من أصل توت عنخ والتى سافرت إلى أوربا ولم تعد.

. أكثر بكثير فى تأثيرها من تلك القطع الأصلية.. إذا قارناها بعدد المشاهدات للمواطن الأوروبى فى وسائل الإعلام. وأضاف: نأتى إلى النقطة الأهم وهى كما ذكر ذلك الكثيرون الذين تناولوا هذا الموضوع مراراً وتكراراً.. وهى القضايا التى أقيمت ضد وزارة الآثار من بعض الأثريين لمنع سفر القطع الأثرية الأصلية النادرة لأسباب نعلمها جميعاً وقد كسبوها.. نضف إلى ذلك المخاطر المحتملة من النقل الجوى أو البحرى حتى لو بنسبة واحد فى المليون.. فالأثر مستثن من نسبة المخاطر فى جميع نواحى الحياة.. لأن المفقود منه معناه قفول ذكرى وشواهد تثبت حضارة تخص الإنسانية بأكملها وليس فقط المصريين المعاصرين.. إذن أياً كان العائد فلن يعوضنا عن خسارتنا المحتملة بفقدان الأثر نفسه أموال الدنيا كلها.

ويتساءل «البنا»: ما السبب الذى يجعل البعض مؤيدًا لفكرة خروج الآثار من موطنها الطبيعى للعرض فى الخارج.. وآخرون يعارضون ذلك؟.. دعنا نتحدث عن من يؤيدون سفر الآثار.. فظاهرهم يقول إن «المعارض ستدر دخلاً يساعد فى عمليات التنمية التى تحتاجها الوزارة».. ولو تمعنا فى هذا الطرح فسنجده كلمات حق يراد بها باطل.. لماذا؟.. لأن العائد المادى من المعارض الخارجية ضمن تعاقد وبنود اتفاق متمثل فى تكلفة السفر والأقساط التأمينية على الآثار ويوميات للمرافقين «بوكت مني» وإقامة ومعيشة قد تفرج على المرافق للمعرض فى متطلبات حياته اليومية والأسرية. ويكشف أستاذ الترميم أن «قيادات الوزارة تحرص جيداً على عمل رول لسفر المرافقين من أثريين ومرممين.. ما بين أسبوعين وشهر واحد».. لافتاً إلى أن «هذه السفريات لا تمنح إلا لأصحاب الحظوة وهم المقربون من مطبخ الفساد فى الوزارة.. وهذا النهج غير المقبول من أهم الأبواب التى فتحت باب الفساد على مصراعيه».

واستطرد «البنا»: إن مفاتيح هذا الفساد ما زالت بيد أحد وزراء الآثار السابقين وحاشيته.. وخص منهم بالذكر أحد المقربين لهذا الوزير لسنوات طويلة.. لافتاً إلى أنه «لم يكن يتوقع يوماً أن يفرض هذا الشخص إتاوة على الراغبين فى السفر كمرافقين للمعارض لظنه الحسن به!!». ويتعجب «البنا» من هذه الفوضى قائلاً: الوزارة بها عناصر تشترط على كل من يرغب السفر مع المعارض الخارجية أن يتنازل لهم عن بدل السفر الذى يصرف بالدولارمن الوزارة أثناء فترة سفرهم ويتقاضونه قبل أن يسافروا لمرافقة المعرض.. وذلك لأن المرافق فى مهمة قومية ولابد له من صرف بدل سفره بالعملة الصعبة طبقا للقرار الجمهورى المنظم لبدل السفر بالخارج، بالإضافة إلى مكافآته من الخارج.. لافتاً إلى أن «مرافق المعارض ينفرد بـ «البوكت مني» الخارجي.. ويضيف: طبعا دى سبوبة يعلمها القاصى والداني!!».

أما الخبير الأثرى مجدى شاكر فيقول: رغم الإيجابيات المادية لهذه المعارض إلا أننا دائماً نخشى على الأثر أثناء عملية نقله من مكان لآخر.. ويضيف: تخيل أننا ننقل أثراً من هنا إلى اليابان.. وفى اليابان ينتقل هذا الأثر بين ست مدن يابانية خلال سنتين.. فكيف سيكون حاله بعد هذه الرحلة؟!.. ويؤكد«شاكر»: أيضاً توجد خطورة أثناء عملية النقل من وإلى البلد المسافر إليها هذا الأثر سواء أكان ذلك جواً أو بحراً تتمثل فى الحوادث الطارئة.. يضاف إلى ذلك درجات الحرارة المختلفة تماماً عن بيئة الاثر الأصلية.. الأمر الذى يعرضه لمشاكل نحن فى غنى عنها.. فضلاً عن كل ذلك فإن الأثر قيمته الحضارية خارج سياقه المكانى والزمانى. ويقترح «شاكر» عمل بدائل مطابقة لأصل الأثر مثلما حدث لمقبرة «توت».. والآن لمقبرة سيتى الأول.. متسائلاً: لو طلبنا من أى بلد تمتلك قطعاً من الآثار المصرية بإقامة معرض لتلك الآثار.. هل سيقبلون؟!.. ويجيب: بالطبع لن يقبلوا ذلك.. ويطرح سؤالاً آخر: لماذا لا نطلب من تلك الدول عائداً مادياً كبيراً يتناسب مع العائد الذى تحققه من عرض آثارنا فى متاحفها.. على أن يوجه هذا المال لغرض ظاهر ومعروف داخل الآثار كإنشاء متحف محدد أو استكمال مشروع. كما يطالب «شاكر» بإعادة النظر فى المعارض الخارجية وفى فكرتها.. ويختتم كلمته بسؤال: بصراحة لا أدرى كيف وأين تنفق أموال هذه المعارض؟!.

بدوره قال بسام الشماع-الخبير السياحى وأحد المهتمين بالشأن الأثرى-: أنا أتفهم الحاجة الملحة للماديات والدخل الاقتصادى الذى يأتى من المعارض الخارجية وخصوصاً هذه الأيام التى تعانى فيها وزارة الآثار من نقص الموارد المادية وذلك أيضاً للنقص الملحوظ فى الدخل السياحى والذى كان يخرج نسبة بسيطة منه إلى وزارة الآثار. وأضاف: كما أن لدى وزارة الآثار إلتزاماً ثقيلاً فى أول كل شهر لدفع مقررات وماهيات العاملين بها والذى يصل إلى ملايين الجنيهات. نعم، أتَفَهم هذا.. ولذا لو أعطيت موافقتى على ذهاب آثارنا إلى الخارج لمدة محدودة لجلب الدخل المادى.. ستكون موافقة مريرة ضد كل ما أعتقده بالنسبة لهذا الملف، «وأنا عاصر على نفسى ليمونة» ولكن، أنا ضد ما أُسميه المتاحف الطائرة.. وذلك لعدم تقبلى الفكرة من أصلها.. فدائماً ما ينتابنى القلق- رغم معرفتى بطرق التأمين هنا وفى الخارج – على هذه الآثار، وقلقى له دوافعه المشروعة من: الإرهاب والدمار.. السرقة والعصابات المحترفة.. عدم وجود الأمان الكافى فى أى بلد.. إمكانية تقليد القطع الأثرية.. الفساد والجشع وحب الثراء السريع داخلياً وخارجياً.. حوادث الطائرات والحرائق والكوارث والفيضانات التى تسببت فى غلق متحف اللوفر عام 2016 خوفاً من فيضان نهر السين فى باريس.. ثم إن مشاهدة الأجنبى لآثارنا فى بلاده تجعله مكتفياً بما رآه وتمنعه من زيارة مصر..للأسباب السابقة يقترح «الشماع» الآتى: توفير طيران عارض رخيص الثمن ينقل أهالى البلد المزمع إقامة المتحف الخارجى به إلى مصر.. وهنا يستقلون وسائل النقل المجهزة سياحياً إلى متحف يكون مجهزاً لهذه المجموعات فقط ولمدة محدودة.. على أن يعودوا إلى بلادهم بنفس الطيران العارض «شارتر».. أما من يريد منهم البقاء لمدة أطول فى مصر.. فأهلاً وسهلاً به. فوجود السائح هنا أجدى وأأمن وأحسن وأفيد اقتصادياً لمصر.. وبالتالى تزدهر الحركة السياحية وحركة الشراء فى الأسواق المصرية من قبل السائحين.. فمكان آثارنا الطبيعى هو الأراضى المصرية وليس أراضى الغير.

فيما قدم مجدى صادق-خبير سياحى آخر- رؤية خاصة لإنشاء جزيرة عائمة «باخرة ضخمة» تتنقل بين الموانىء العالمية الكبرى ويكون على متنها معرض للآثار بحراسة مصرية 100 ٪.. لافتاً إلى أن الجزيرة العائمة فى هذه الحالة تكون أرضاً مصرية خالصة طبقاً للقانون الدولى، حيث سيتم إنشاء متحف على سطحها لعرض آثارنا إلى جانب إقامة جميع المشروعات الخدمية للسائح من كافيتريات ومطاعم وبازارات لبيع التحف المقلدة والروائح والسجاد اليدوى والبرديات والمشغولات الذهبية السياحية التى يتم تشكيلها على هيئة فرعونية «تقليد للمشغولات والحلى الفرعونية» على متن الجزيرة المصرية العائمة.. ويرى «صادق» أن مقترحه سيوفر مئات من فرص العمل للمصريين.. وسيدر عائداً ضخماً يتجاوز مئات الملايين من الدولارات نتيجة بيع تذاكر دخول المتحف والمشروعات الخدمية على متن الجزيرة العائمة.

فيما رأى أثريون أن هذا المقترح يشوبه عدة عيوب خطيرة أهمها إحتمالية تعرض هذه الجزيرة لعمليات سطو مسلح من مافيا الآثار العالمية.. أو القرصنة البحرية.. مستشهدين بعدة أمثلة حية وقريبة من هذا الطرح مثلما حدث لسفننا وبواخر دول عظمى على يد قراصنة الصومال.. وأضافوا أنه «على فرض قبول تلك الفكرة على مضض.. فستكون للمستنسخات وليس للقطع الأثرية الأصلية.. وتحت إشراف شخصيات عامة مشهود لها بالنزاهة.. وأيضاً يكون عائدها المادى لصالح الدولة مباشرة».

بينما رأى أسامة كرار-مسئول صفحة الجبهة الشعبية للدفاع عن الآثار- أن وزارة الآثار تعتبر دولة داخل الدولة.. مبرراً ذلك بأن عقود المعارض الخارجية التى تقرها الوزارة إلى جانب قرارات لجانها تعتبر من ضمن الأسرار التى لاينبغى للشعب الاطلاع عليها.. وأكد «كرار» أن كل قرارات الوزارة يشوبها الغموض والفساد.. ولابد للدولة أن تتدخل للجم كل من تسول له نفسه أن يدوس القانون بقدمه.. ويتساءل: أى جرأة هذه التى تستخدمها مسئولة فى لجنة المعارض عندما تتعمد حرمان الدولة من مليون دولار بجرة قلم؟!.

. ويوجه سؤالاً آخر لوزارة الآثار: هل هذه السيدة مخولة للقيام بارتكاب تلك المخالفات دون أن يكون خلفها فى الوزارة من يدعمها ويحفزها على فعل هذا الجرم؟!. وطالب «كرار» المسئولين وصناع القرار أن يتدخلوا لوقف الفساد المستشرى فى الآثار ومنها لجان المعارض الخارجية.. وأضاف: يكفى هذه اللجنة ذلاً وعاراً أنها خالفت قانون الآثار وسمحت بخروج القطع النادرة إلى الخارج مثل «عجل أبيس» و«تمثال سيرابيس» و«آثار توت عنخ آمون».. وهو ما يمنعه القانون.. كما انتقد الثمن البخس مقابل هذه المعارض.. وكذلك العائد المادى- الكوميدي-لمعرض الآثار الغارقة.. والذى لم يتجاوز الـ 600 ألف يورو.. والذى سنورد تفاصيله لاحقاً !!.

بدوره كشف د.مصطفى عطية - رئيس معمل الكشف عن تزوير الآثار بجامعة القاهرة- فى العديد من المناسبات عن وجود أكثر من12 طريقة للتزوير تستخدمها الآن مافيا الآثار لصعوبة اكتشاف الأثر المقلد من الأصلى حتى لو كان ممهوراً بالبصمة المتطورة.. وهذا الكلام يتعارض تماماً مع ما تصرح به دائماً قيادات الآثار الذين يدعون «صعوبة تقليد تلك الآثار بحجة أنها تسافر وفق إجراءات وشروط محددة».. زاعمين أن «تلك المعارض تُنتقل فى فتارين وتحت إشراف أثريين أكفاء وذوى خبرة».. كما برروا ذلك بأنه «إذا تم تقليد القطعة الأثرية أو تزويرها.. فسيتم اكتشاف الأمر على الفور»!!.

وحتى تتضح الرؤية لأصحاب القرار وللقارئ معاً.. فسوف نستشهد بجزء يسير من مناشدة الأديب والكاتب الراحل جمال الغيطانى للرئيس عبدالفتاح السيسى فى مقال له قبل وفاته بقليل.. على وعد بنشر بقية المناشدة فى تحقيقات قادمة.. وذلك لكشف وفضح مافيا الآثار الذين يصرون على امتهان تاريخنا وحضارتنا يوماً بعد يوم من خلال سفر أعز ما نملك من قطع أثرية نادرة لايمكن أن يعوضها شىء فى الكون إذا ما حدث لها سوء لاسمح الله.. يقول الرجل الوطنى للرئيس: آثرت التوجه إليك مباشرة وفى رسالة مفتوحة لأتحدث إليك حول نقطة واحدة من موضوع كبير وخطير، من صميم مسئوليتك القومية والوطنية والإنسانية تجاه تراث مصر الحضاري، وأخص بالذكر منه الآثار التى وصلت إلينا من إبداع أسلافك العظام منذ «مينا» موحد القطرين، فموضوع الآثار فى حاجة إلى وقفة وطنية شاملة، لكننى أكتب إليك بخصوص موضوع واحد لاغير، هو سفر الآثار النادرة، غير المكررة، التى لا مثيل لكل قطعة منها فى الكون كله إلى الخارج، وهذا مما جرى التوسع فيه بشكل غير مسبوق خلال العقود الأربعة الأخيرة.

وينبه الرئيس قائلاً: وعندما تصلك كلماتى هذه، يُفتتح فى اليابـان معـرض للآثـار المصـرية، يضم مائة وأربعاً وعشرين قطعة من مجموعة توت عنخ آمون، كل قطعـة لا مثيـل لهـا، لا نظيـر لها، غير مكررة، وبعضها يعتبر فريدًا تمامًا، أضرب مثالا بتمثـال تحـتمس الرابـع، هـذا الملـك العظيم سليل أحمس الذى حرر مصر من الهكسوس، قائد الجيش، المحارب العظـيم، لـيس لـه تمثال آخر، ولا يوجد له إلا هذا التمثال، هذا التمثال وبقية المجموعة الفريدة، وأكرر كل قطعـة لامثيل لها، هذه القطـع المائـة وأربـع وعشـرين مـؤجرة الآن لشـركة إعلانـات قطـاع خـاص، وستعرض فى أربع مدن، أى أنها ستفك وتركب، وتخزن، ويتولى حمايتها أمـن أجنبـي. ويواصـل «الغيطانى»: سيدى الرئيس، أثق أنك ستتفق معى فالأمر بديهي، بديهى جـداً، لـو فقـدت قطعـة واحدة فلن يعوضنا عنها مال العالم كله، لا أبالغ، فإذا قدر للجهة المؤجرة لهذه الآثار النـادرة أن تدفع فعلاً مبلغ التأمين على القطعة، وإذا تسلمته الوزارة المختصة فمن أين سـتأتى بأربعـة آلاف عام عمر هذه القطع؟! الزمن لا يؤمن عليه سيدى الرئيس، الزمن يطوينا جميعا وما وصل الينا من آثار الأقدمين معجزة انسانية، حتى الأجانب لم يتعاملوا مـع آثارنـا هكـذا، وسـيرة ميريـت باشـا الفرنسى أول رئيس لمصلحة الآثار فى مصر تؤكد ذلك، وتمثالـه وجثمانـه فى مـدخل المتحـف المصرى.

ويطرح «الغيطانى» سؤالاً للرئيس: هل تتصور أن هذا المعرض كان سيضم العجلـة الحربيـة لسلفك توت عنخ آمون، هذه العجلة التى تبدو فى عجلتيها آثار التآكل الذى لحق بها فى المعارك وسيرها فى تل العمارنة وطيبة، كان الأثرى العظيم الدكتور أحمد فخرى وهو مـن جيـل الأثـريين الأوائل العظام الأمناء يشير إلى تلميذه- وقتئذ- الدكتور على رضوان أحد أكبر علماء المصريات فى العالم والذى اعترض على سفر عدد من القطـع المهمـة إلى هـذا المعـرض فى اليابـان، عنـدما علمت يا سيدى بسفر العجلة الحربية كتبت فى الأخبار عدة مقالات عن رمزية سفر العجلة التـى كانت مخصصة لقائد الجيش المصرى منذ ثلاثة آلاف وستمائة عام، اعتبرتهـا إهانـة للعسـكرية المصرية، وتفضل أعضاء اللجنة المختصة بالاعتراض، وقرأ المهندس إبراهيم محلب ما كتبت وأصدر تعليماته بعدم سفر العجلة، تصور ياسيادة الرئيس رؤية هذا المسئول الـذى يوافـق عـلى سفر عجلة من الخشب حالتها واهنة جداً، تفك ثم تركب، أربع مرات، هل يوجد لدى أى جيش فى العالم معدة حربية يبلغ عمرها ستة وثلاثين قرناً؟ هل يوجد ياسيدى الرئيس، من يطاوعه قلبـه على إرسال مثل هذا الرمز ليكون مؤجراً لشركة إعلانات؟! لقد جرى تنفيـذ هـذه الجريمـة منـذ ثلاث سنوات عندما أرسل معرض يحتوى على قطع من مجموعة توت عنخ آمون.

ويحاول «الكاتب الكبير» اختصار مناشدته للسيسى فيقول: لا أريد أن أطيل عليك، وسوف أرسل إليك ملفاً كاملاً من واقع وثائق وزارة الآثار، ومن قبل هيئة الآثار، لكى ترى حجم الآثار التى أرسلت إلى الخارج خلال السنوات العشر الأخيرة، وجميع القطع التى أرسلت تأثرت، ويعترف الوزير الأسبق بتحطم تمثال نادر لا يوجد شبيه له فى ألمانيا، أقول على سبيل الاختصار وضرب المثال فقط، إن معظم قطع هذا المعرض الذى افتتح هذا الأسبوع فى اليابان وسوف يستمر لمدة عام فى أربع مدن، سبق إرسالها فى معرض عام 2007 إلى بازل بسويسرا ثم تنقل فى العديد من المدن التى تقع فى ثلاث قارات، أوروبا وأمريكا وإستراليا واليابان ثم اليابان ثم أخيراً اليابان مرة أخرى.

ويختتم «الغيطانى» مناشدته للرئيس فيقول: كان التفريط فى سفر الآثار، وطول تنقلها يتم فى إطار منظومة متكاملة من الفساد، والفساد فى مجال الآثار لم تعرفه مصر فى أسوأ مراحل الانحطاط والاستعمار، استخدمت الآثار فى العلاقات العامة ولتكريس شهرة بعض الأشخاص، هذا وضع سقط فى ثورتى يناير ويونيه، إستمراره مُحبط ويؤكد أنه لاشيء تغير، وإذا كان بعض المسئولين فى هذه الوزارة التى كانت نكبة على الآثار يقولون إن المعارض ستجلب لهم مالاً، أقول إن سفر هذه القطع النادرة والمخاطرة بها ليس حلاً، إنه حل قصير النظر إذا افترضنا حُسن النوايا، وخطير جداً إذا أصغينا إلى ما يتردد بين الأثريين والمهتمين بتراث مصر القومي.. خاصة بدون ضمان رسمى من الحكومة اليابانية،أمرين: أرجو ألا تصغى إلى مبالغ يذكرها الموظفون عن مقادير التأمين على القطع فكلها تنهبها الشركات الأجنبية، كما قلت لسيادتك، أموال العالم كله لا تساوى قطعة صغيرة من آثارنا.. وذلك بعد خروج قناع توت عنخ آمون الفريد للعرض فى الخارج، وكان هذا الحدث المؤسف فاتحة الكارثة التى أدت إلى الوضع الذى شرحته.. فأصدر مجلس الشعب قراراً بعدم سفر القناع إلى الخارج.. أخيراً أضيف إلى الرسالة التى سبق توجيهها إليكم: تشكيل لجنة محايدة تضم علماء مصريين مشهوداً لهم بالنزاهة ودوليين لفحص قطع الآثار التى قضى بعضها سنوات طويلة فى التجول بين بلدان العالم، هل عادت القطع التى سبق إرسالها بالمخالفة للقانون، أم أنها استبدلت؟؟.

فى هذا السياق حصلت «الدستور» على وثيقة موقعة من د.زاهى حواس – وزير الآثار الأسبق– يخاطب فيها ثلاث شركات أجنبية خاصة قائمة على تنظيم معرض الملك الفرعونى «توت عنخ آمون».. وهذه الشركات هى «الجمعية الجغرافية الأمريكية».. ويمثلها تيرى دى جارثيا.. و«جمعية الفنون والمعارض الدولية».. ويمثلها جون نورمان.. أما الجمعية الثالثة فهى «**A.E.G**» لتنظيم المعارض.. ويمثلها توماس ميسد.نيو.نائب رئيس الجمعية. الوثيقة تتضمن العقد الموقع بين الجانبين تحت عنوان «العصر الذهبى للفراعنة».. والذى بموجبه تم عرض آثار الملك الذهبي فى نيويورك خلال الفترة من 2010 وحتى 2011.. على أن ينقل فيما بعد تحت نفس العنوان إلى إستراليا.. كما تشير الوثيقة إلى أن المبلغ الواجب دفعه والمذكور فى إحدى مواد العقد الموقع بين المجلس الأعلى للآثار والشركات الثلاث هو نصف مليون دولار**!!**.. والمقرر أن تدفعه هذه الشركات – حسب الوثيقة – مباشرة إلى «جمعية تنمية المجتمع بمصر الجديدة».. وأن هذه الجمعية لا تربطها أى صلة بسلطات الدولة المصرية.. أى أنها جمعية أهلية خاصة**!!**.. ود. زاهي يعرف بقية تفاصيل الموضوع.. وتؤكد الوثيقة أن هذا الطلب جزء لا يتجزأ من العقد الموقع بين الطرفين. وتعقيباً على تفاصيل الوثيقة.. كشف مصدر أثرى عن وجود تعليمات بمد فترة هذا المعرض لمدة شهر آخر لينتهى فى 6 ديسمبر من العام الذى يليه.. وذلك بعد أن تم عرض هذا الأمر على رئيس الوزراء د. عصام شرف بطريقة مريبة وغير مسبوقة بالمرة من خلال تقديم عشرات من الطلبات فوق العادة بتسيير الأعمال الخاصة بالمجلس الأعلى للآثار.. حيث وصلت هذه البنود أكثر من 80 بنداً.. ويوضح المصدر أن بند مد المعرض المذكور قد «دُس» بين البنود الثمانين عبر المعرض المذكور فى إستراليا لمدة شهر إضافى دون أى مقابل فى سابقة هى الأولى من نوعها فى تاريخ عرض آثارنا بالخارج وكان وراء كل هذا أمين عام مجلس الآثار فى حينه.. خاصة أن هذه الآثار تخص الملك الذهبى.. أشهر ملوك الفراعنة.

اللافت فى الأمر أن من قدم هذه البنود لنيل توقيع رئيس الوزراء عليها.. لم يكتف بمد المعرض لمدة شهر فقط فى إستراليا.. بل طلب تغيير مدينتى العرض القادمتين للمعرض.. فالمقرر مدينتان أمريكيتان.. إلا أنه فيما يبدو أن الجانب اليابانى قد راهن على تغيير المسار لهذا المعرض.. وبالفعل كان له ما أراد استناداً إلى محضر إعلان مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار.. والذى كشف أن هاتين المدينتين هما: أوساكا وطوكيو.. على أن يعرض المعرض فى الأولى من 1/ 1/ 2011 إلى 30/ 6/ 2012.. ثم ينقل إلى الثانية فى الفترة من 31/ 7/ 2012 وحتى 31/ 12/ 2012. نفس المصدر تهكم على منع تقديم المسئولين عن هذه الأعمال لشركات التأمين المصرية وإسنادها إلى شركات تأمين أجنبية يكون لها اليد الطولى فى هذا الأمر.. لافتاً إلى أن هذا السلوك المشبوه يعرض آثارنا للخطر من جانب.. ومن الجانب الآخر يتسبب فى ضياع مبالغ كبيرة على الدولة.. وعلى الرغم من تعدد سفر آثرانا النادرة على استحياء قبل عام 2002.. إلأ أن «عهدها الأسود» صاحب تولى د.حواس مسئولية الآثار بداية من خروج العديد من آثار توت عنخ.. وذلك عندما دار بها على كثير من بلدان العالم فى غفلة من الزمن وقت «مبارك» وكانت الجمعية الجغرافية الأمريكية هى المنظمة لكل معارض الملك الذهبى بالخارج.. إضافة الى 90٪ من معارض الآثار الأخرى فى عهد د.حواس بحيث أصبحت هذه الجمعية هى صاحبة حق الامتياز فى سفر آثار مصر واحتكارها لصالحها.

ومن الشخصيات الوطنية التى دافعت بقوة وحسم دون هوادة أو خوف من لصوص التاريخ.. كانت د. نعمات أحمد فؤاد التى حصلت قبل وفاتها على لقب «أم المصريين» لمواقفها الثابتة من القضايا بشكل عام.. والآثار على وجه الخصوص.. حيث حكمت محاكم مجلس الدولة فى إحدى قضاياها بعودة 72 قطعة أثرية من اليابان.. وفى 2012 أصدرت نفس المحاكم حكماً باتاً نهائياً بعودة 143 قطعة أخرى من آثار الملكة كليوباترا من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان د.حواس قد تعاقد على عرضها مع الجمعية الجغرافية الأمريكية.. وفى سابقة هى الأولى من نوعها أيضًا فى تاريخ مصر وعلى أثر مناشدة «الغيطانى» لـ «السيسى» تم وقف سفر معرض لآثار توت عنخ آمون إلى اليابان –

كما سبق وأشرنا-وذلك بعد أن قام وزير الآثار السابق ممدوح الدماطى بالتعاقد مع شركة أجنبية خاصة بعدما بدأت بالفعل أعمال التغليف والتعبئة تمهيداً لشحن تلك القطع إلى اليابان فى أقصى جنوب شرق الكرة الأرضية.. وفوجئ «الدماطى» بوقف سفر هذا المعرض.. ومن ثم تم إعادة قطعه إلى أماكنها داخل المتحف المصرى بالقاهرة مرة أخرى وانتهى الأمر وتم الاعتذار للشركة الأجنبية المنظمة للمعرض.. حيث قبلت الإعتذار.

إلى هنا وانتهت القضية وعاد الملك الذهبى إلى عشه مرة أخرى آمنا مطمئناً حتى كان يوم 12/ 8/ 2016.. فوجئنا بتكرار نفس المحاولات المشبوهة لسفر ذات القطع لأهم ملوك العالم قاطبة.. وذلك لأسباب تثير الشبهات وعلامات الاستفهام والتعجب.. حيث انعقدت لجنة سفر المعارض التى سبق وكشفنا عن عدم شرعيتها وقررت سفر آثار الملك الذهبى مرة أخرى إلى خارج البلاد.. لكن من الواضح أن هذه اللجنة لم تستوعب الدرس بعد.. وذلك لتدخل جهات عليا بوقف هذه المهزلة.. ويرجع الفضل فى هذا الأمر إلى السيد الرئيس عبدالفتاح السيسى الذى سبق له أن استجاب لمناشدة الأديب الراحل جمال الغيطانى بعدم سفر معرض توت عنخ آمون.

أحد مصادرى الأثرية انتقد-وبشدة- مقال د.حواس فى جريدة يومية منذ أسبوعين تقريباً عندما طالب فيه الرئيس السيسى بسفر معرضى «توت غنخ آمون وكليوباترا» إلى الخارج للمساهمة فى تنشيط اقتصاد مصر!!.. موضحاً أن كلام د.حواس يتفق تماماً مع ما يصرح به د.محمد عبدالمقصود-المحال على المعاش منذ 5 سنوات تقريباً وعضو لجنة المعارض الخارجية- وأحد المستفيدين من هذه السبوبة.. واستشهد مصدري بالمعرض الذى يديره صديق «عبد المقصود» فرانك جوديو حالياً فى لندن.. وأضاف أن «عبدالمقصود» سبق له أن اشتكى «جوديو» لدى الأمن القومى.. بشبهة انتشال قطع أثرية من تحت سطح البحر المتوسط دون إذن السلطات المصرية وبمساعدة د.إبراهيم درويش -مدير الآثار الغارقة آنذاك- ثم ما لبث «عبد المقصود» أن أطاح بـ «درويش» بقرار من د.حواس ليحل محله ويفتح صفحة جديدة مع «جوديو» الذى اتهمه قبل ذلك!!. واسترسل المصدر قائلاً: مما سبق فلا غرابة أن يؤيد «عبد المقصود» إقامة المعارض الخارجية.. بل ويدعى أن الوزارة تفقد بدونها جزءاً كبيراً ومهماً من دخلها.. خاصة فى ظل تأثر قطاع السياحة بعد أحداث 25 يناير 2011.. كما سبق وطالب الرئيس الإخوانى المعزول بإنشاء هيئة خاصة للمعارض المصرية تتولى تنظيم هذا الأمر!!.

وما يثير الدهشة والريبة أيضاً أن «عبد المقصود» أكد من قبل أن قطع الآثار النادرة التى سافرت منذ سنوات.. قد سافرت بحكم من القضاء الإدارى منذ 5 سنوات.. وخاصة قطع توت عنخ آمون.. وأيضاً القطع الأثرية الأخرى سافرت بموافقة مجلس الشعب عام 2010.. وهى القطع الأثرية التى أقيم بها آنذاك معارض فى أمريكا واليابان!!. هذا ما قاله «مقصود».. لكن بالبحث عن موافقة مجلس الشعب أو حكم للقضاء الإدارى الذى استشهد بهما.. تبين عدم وجودهما.. وإلا لما كانت محاكم مجلس الدولة قد أكدت فى أحكامها المتواترة على عدم قانونية سفر آثار مصر للخارج بصفة مطلقة حتى وإن كانت هذه الآثار مكررة وغير فريدة.. مبررة ذلك بأن الفنان المصرى لم يستخدم آلة لتصنيع القطع الأثرية ومن ثم فلا يمكن القول بأن هناك أثراً مكرراً فى التراث المصرى القديم.

وقد أقر الحاضر للدفاع عن هيئة الآثار المصرية أمام المحاكم بهذا الطرح وأيده بمذكرة تاريخية وضعت فى حيثيات الحكم. وليس هذا فحسب.. بل أكدت محاكم المجلس فى حيثياتها أن خير تكريم لهذه الآثار هو زيارتها فى موطنها الأصلى.. محذرة فى ذات الوقت تأجير آثار مصر لكون ذلك تنازلاً من الدولة عن هذه الآثار للشركات الأجنبية الخاصة لفترة معينة قد تمتد سنوات – كما حدث مع آثار توت عنخ آمون – وهو الأمر الذى يعتبر أن مصر قد تنازلت عن آثارها بموجب التعريف القانونى لعقد الإيجار.. والآثار لا يجوز التعاقد على تأجيرها حسبما نصت عليه كثير من القوانين المصرية خاصة القانون المدنى.. وأن آثار مصر هى من الأموال العامة والتى يجرم خروجها عن سيطرة الدولة ولو دقيقة واحدة وليست سنوات كما هو الحاصل مع الآثار.. وأردفت المحاكم فى أحكامها على التأكيد أن آثار مصر تسمو عن كونها أموالاً عامة بل هى تراث لا يمكن التفريط فيه تحت أى ذريعة.

مقال د.حواس الذى سبق وأشرنا إليه وفيه يناشد الرئيس عبدالفتاح السيسى بتأييد سفر المعارض الخارجية لعدة أسباب أهمها بحسب قناعاته: عودة السياحة.. توفير التمويل اللازم.. الرد على عدم استقرار مصر.. كما ذكر د.حواس أنه كان هناك 3 معارض ضخمة قبل 25 يناير 2011.. ومن الممكن أن يجمع من خلالها تبرعات لتمويل المتحف المصرى الكبير.. وأخيراً رأى د.حواس أن المعارض الحالية صغيرة ولا تلقى الدعاية اللازمة فى اليابان وبريطانيا ودخلها ضئيل جداً!!. وللرد على هذا الطرح الذى استفز المتخصصين والمتابعين فى آن.. كان لابد من سؤال بعض مصادرنا الأثرية ممن يعارضون سفر هذه المعارض لتعدد مساوئها.. فأكدوا أن المادة 49 من الدستور نصت على أن «تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها ورعاية مناطقها وصيانتها وترميمها».. كما جاءت المادة 50 من الدستور فى نفس السياق والمعنى. وتابعت المصادر: من الثابت أن العديد من المعارض الخاصة بالآثار المصرية فى الخارج قد تعرضت لتلف شديد خاصة التى عُرضت فى كندا والولايات المتحدة وإستراليا.. حيث أصاب بعض هذه الآثار أثناء عرضها تلف وكسر، وعلى الأخص فى إستراليا كما ورد فى حيثيات حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم 4052 لسنة 47 ق فى صفحته العاشرة وتم تعويض مصر مادياً عن هذه الجرائم التى لا يمكن أن يعوضنا عنها أموال الدنيا كلها.

بعض المسئولين الحاليين بالآثار والذين برروا شرعية هذا الجرم بزعم تعزيز موارد وزارة الآثار التى تئن من قلة الموارد بسبب ضعف السياحة.. وجهت إليهم مصادرنا فى الوزارة ذاتها تساؤلها: هل تأجير آثار مصر فى أحد هذه المعارض نظير مبلغ لا يزيد على 340 ألف يورو.. هو الحل السحرى للقضاء على الأزمة المالية بوزارة الآثار؟!.. وأضافت: لو كان المسئول عن هذا التعاقد المجحف والمستهين بكرامة وحضارة مصر صادقاً فى سعيه لحل أزمة الوزارة المالية لفكر فى طرق أخرى بديلة ومعروفة للجميع.. وأوضحت المصادر أنه من الثابت أن أحد المسئولين عن الآثار قد قام بالاشتراك مع شركة «فاكتيوم آرتى السويسرية» الخاصة بعمل نموذج طبق الأصل من بعض آثار الملك توت عنخ آمون بالمتحف المصرى.. حيث عرضت هذه الآثار المقلدة بعدة مدن عالمية وبلغ عدد زائريها 4 ملايين شخص.. وكان متوسط قيمة التذكرة الواحدة 17 يورو.. بما يعنى أن المعرض قد ربح ما يقرب من المليار ونصف المليار جنيه مصرى.. لم نحصل منها على يورو واحد من عائد من هذا المعرض!!.

وكشفت المصادر ما نوهنا عنه فى مقال سابق أن الذين ربحوا مئات الملايين من هذا المعرض هم السماسرة من مسئولى الآثار على حساب حضارة وتراث وطن مكلوم، بحيث أصبح هؤلاء يصرون على غيهم وإجرامهم ويخططون مع الأجانب لجنى ثمار حضارة وتاريخ شعبنا بالمخالفة لقانون حماية الملكية الفكرية 82 لسنة 2002 والمادة 36 من قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 والمعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2010.. والتى نصت على ضمان حق الملكية الفكرية لكل مستنسخ لآثار مصر.. ولو كان المسئول عن الآثار يبتغى جمع الأموال للإنفاق على مشروعات الآثار كما يدعى.. لكان أحرى به الحرص على حق مصر فى هذه المعارض المقلدة والتى تدر عائداً لا يمكن مقارنته بعائد المعارض الأصلية التى لم تتجاوز 340 ألف يورو !!.

وتماشياً مع سياسة التعتيم على كل شىء يخص وزارة الآثار بشكل عام والمعارض الخارجية بشكل.. وصلتنا مستندات تكشف عن وقائع ومخالفات مهمة بيننا وبين الجانب الأجنبى.. حيث يشير أحدها إلى تعاقد د.حواس مع فرانك جوديو-رئيس المعهد الأوروبى للآثار الغارقة –على إقامة معرض للآثار الناتجة عن أعمال التنقيب التى قام بها «جوديو» فى مياه الأسكندرية.. ونص العقد على إقامة معرض للآثار الغارقة يُنظمه «جوديو» لمدة عامين فى 4 مدن أوروبية على أن يعرض فيه عدد 489 قطعة نظير عائد مادى قدره 900 ألف يورو.. كما نص العقد على بند إضافى يتعهد فيه «جوديو» بتسديد مليون ومائتى ألف دولار أمريكى لتمويل دراسات وتصميمات إنشاء متحف للآثار الغارقة بالإسكندرية.. وبالفعل أقيم المعرض وحتى الآن لا نعرف: هل تم دفع مبلغ الـ 900 ألف يورو من عدمه لحساب قطاع التمويل الذى كان يديره حينذاك اللواء «ع.م.م».

وتتساءل المصادر: أين ذهبت عائدات المعرض الـ 900 ألف يورو؟!.. ومن الذى استفاد من مبلغ المليون ومائتى ألف دولار المخصصة لإعداد الدراسات والتصميمات لإقامة متحف للآثار الغارقة بالإسكندرية؟!.. موضحة أن «م.ع» الملقب بـ «الغوووول» هو المشرف العام على الآثار الغارقة بقرار من د.حواس منذ عام 2006 حتى مغادرته الوظيفة وإحالته على المعاش فى أواخر عام 2013.. كما كشفت ذات المصادر عن عدم وجود مكان مخصص لإقامة المتحف الوهمى الذى تم الاتفاق لإنشائه على الورق بين د.حواس و «جوديو» من الأساس؟!. ولفتت المصادر إلى أن كل ماسبق ما هو إلا كلام على الورق فقط..

مع التأكيد على أن «جوديو» قد دفع مبلغ المليون ومائتى ألف دولار أمريكى بالفعل.. الأمر الذى يدفعنا دفعاً لسؤال السيدة سمية بنيامين-رئيس قطاع التمويل الحالى-عن هذا الملف الذى أصبح كالأسرار العسكرية منذ عهد مبارك وحتى الآن.. مع تكرار تأكيد المصادر على أن «جوديو» دفع المليون ومائتى ألف دولار طبقاً للعقد الذى وقعه مع د.حواس لكن هذا المبلغ دخل قطاع التمويل بالفعل وتم إهداره على المكافآت للجان الوهمية التى شارك فيها «الغوووول» ومن على شاكلته من كبار مسئولى الآثار فى عهد د.حواس.

وتعجبت المصادر من تعامل وزارة الآثار مع «جوديو» رغم الشبهات التى حامت حوله بانتشال آثار من تحت سطح الماء دون إخطار السلطات الأمنية والسيادية كما سبق ذكره.. موضحة أن اتهام «جوديو» صاحبه اتهام آخر لممثل الجانب المصرى د.«إ. د».. وحينها اكتفى د.حواس بنقل ممثل الجانب المصرى من الآثار الغارقة.. فى الوقت الذى لم يتم حسم الموقف فيه مع «جوديو».

ولم تتوقف المشاهد الهزلية لهذا السيناريو السخيف عند هذا الحد.. حيث كشف مستند آخر عن عقد بين «الدماطى» و«جوديو» حول معرض للآثار الغارقة يعرض بثلاث مدن أوروبية لمدة عامين بعدد 293 قطعة نظير مبلغ 600 ألف يورو إضافة إلى مبلغ 320 ألف يورو مقابل تمديد المعرض 4 أشهر أخرى بإجمالى 920 ألف يورو لمدة عامين تقريباً.. والسؤال: أين ذهب هذا المبلغ؟!..كما نص العقد أيضاً على أن يقوم «جوديو» بتدبير تكاليف الإقامة والتنقلات الداخلية والإعاشة للمفتش المرافق للمعرض.. مع لفت الانتباه إلى زيادة بند مصروف الجيب للمفتش المرافق للمعرض ليصبح 300 يورو يومياً كما ورد فى المادة 5 من هذا العقد.. فى حين لم يزد هذا المبلغ فى عهد د.حواس عن 150 دولاراً كحد أقصى !!.. يعنى المفتش يرجع بحوالى 180 ألف جنيه من أوروبا فى شهر واحد بالإضافة طبعاً إلى بدل سفره من مصر مقابل 50 دولار يومياً.. بإجمالى 30 ألف جنيه مصرى فى الشهر.. ليصبح إجمالى ما يتقاضاه المفتش المرافق للمعرض الخارجى خلال الشهر الواحد حوالى210 آلاف جنيه!!.

وهنـا توضـح مصـادرنا أن مثـل هـذه السـفريات للمحظـوظين فقـط-كمـا سـبق وأوضـح د.عبدالفتاح البنا فى بداية التحقيق-وليست لأى مفتش.. لافتة إلى أن هناك أثريين اقتربوا من سن المعاش ولم يحظوا بسفرية واحدة.!!. فى حين يقع الاختيار مرة واثنتين على شباب صـغير السـن ممن ترضى عنهم ما فيا الوزارة!!.. وهنا تتسـاءل المصـادر: هـل يمكـن لمفـتش الآثـار الـذى يحظى بمثل هذه السفريات أن ينطق بكلمة واحدة إذا شـاهد أى خطـأ فى المعـرض؟!.. وتـرى المصادر أن كل أموال المعارض عليها علامات استفهام مطلوب الكشـف عنهـا للـرأى العـام. والغريب فى عقد «جوديو-الدماطى» المخالف لقانون الآثار والدستور.. أن المادة 3 منه نصـت على أن «تقوم شركة أجنبية خاصة وليست حكومية بـالتغليف والتعبئـة والشـحن والنقـل لآثـار المعرض من القاهرة إلى باريس ولندن وألمانيا وحتى عودتها إلى القـاهرة» !!.. والسـؤال: وهنـا سألنا مصادرنا عن هذا التحايل فطرحوا بعض الأسئلة منها: كيف نستأمن مثل هذه الشركات فى التعامل مع أثارنا؟!.. مجرد سؤال حسـن النيـة مـن مصـادر أثريـة-وطنيـة-محترمـة لمسـئولى الآثار؟!.

وتنص المادة 3 من ذات العقد على «حيازة الآثـار لفرانـك جوديـو - المـنظم وهـو الطـرف الثانى فى العقد -.. وهذا يعنى خروج الآثار عن ولاية الدولة المصرية قانونـاً.. مـع ملاحظـة أن أحكام المحـاكم بمجلـس الدولـة كانـت صـريحة وقاطعـة فى بطـلان هـذا الإجـراء دسـتورياً وقانونياً!!.. نضف إلى ما سبق مادة أخرى فى هذا العقد الكارثى.. والتى تنص على أن «الحراسـة الخاصة بآثار المعرض يتكفل بها فرانك جوديـو».. يعنـى خـروج الآثـار مـرة ثانيـة عـن ولايـة وسيطرة الدولة المصرية!!. ومن المهازل الواجب ذكرها فى هذا المعرض هـى الخلافـات بـين بعض مسئولى وزارة الآثار بالقاهرة من ناحية.. والاسكندرية من ناحية أخـرى-عـلى المثـل: مـا شافهومش وهم بيسرقوا.. شافوهم وهم بيتخانقوا».. المهم أنه طبقاً للمسـتندات التـى تكشـف موافقة لجنة المعارض بصـفة مبدئيـة عـلى خـروج معـرض «جوديـو» بتـاريخ 8/ 1/ 2014.. اجتمعت اللجنة مرة ثانية فى 16/ 4/ 2014 لمناقشة تفاصيل عرض «جوديو»..

ثم اجتمعت للمرة الأخيرة فى 15/ 9/ 2014.. بعد ذلك وافقت بصفة نهائية على سفر 293 قطعة إلى باريس ولندن وألمانيا لمدة عام ونصف العام على أن يتم مد فترة المعرض فيما بعد إلى 4 أشهر أخرى.. وقد حضر ضمن أعضاء لجنة المعارض الأثرية: «ع.ص» -أمين أول المتحف اليونانى الرومانى بالإسكندرية-حيث وافقت مع أعضاء لجنة المعارض على خروج 293 قطعة بينها تمثال من خشب الجميز للمعبود «سيرابيس».. وكذا تمثال من الرخام الأبيض للعجل «أبيس».. وهذان الأثران من ضمن عهدة «ع. ص.».

ما يلفت الانتباه ويثير الريبة فى هذا العقد أن «ع.ص» بعد أن وافقت على سفر القطعتين فى لجنة المعارض الأخيرة.. فوجىء الجميع بها ترفض ذلك فى مذكرة بتاريخ 31/ 3/ 2015.. أى بعد حضورها لجنة المعارض الأخيرة بستة أشهر لسببين.. الأول كما قالت فى مذكرتها: لوجود ترميمات فى القطعتين ويخشى عليهما من التحطم.. والسبب الثانى لأن القطعتين فريدتان ولا يوجد لهما مثيل فى مصر كلها.. مستندة فى ذلك -بحسب ما جاء فى مذكرتها- على المادة 163 من قانون الآثار.. ولم تدرك «ع.ص» أنها استندت للمادة 163 من اللائحة التنفيذية لقانون الآثار الذى لم تتعد مواده عن 47 مادة فقط !!.. حيث تنص المادة العاشرة من قانون الآثار على عدم خروج الآثار الفريدة.. ما سبق يوضح أن «ع. ص» لم تقرأ قانون الآثار أصلاً.. وقد استندت على لائحته فقط!!.. فيما ضربت رئيس قطاع المتاحف بالقاهرة «إ.ص» بمذكرة «ع.ص» عرض الحائط وسافرت القطعتان إلى فرنسا على ما يبدو بتعليمات من المسئول الأول فى الآثار حينئذ.. وبالتالى خرجت «ع.ص»-كما قيل حينها-من المولد بلا حمص!!.

فى ضوء ما ما ذكرناه.. ونظراً لكثافة آثارنا المهربة التى تمتلئ بها المتاحف العالمية.. كان لابد وأن نكشف عن ادعاءات بعض مسئولى الآثار بأن الهدف من تلك المعارض هو الدعاية للسياحة.. ونسوا أو ربما تناسوا أو لنقل «استعبطونا» أو «استغلونا» بهذا الهُراء لعلمهم بأن متاحف العالم تعج بمئات الآلاف من آثارنا التى خرجت بلصوصية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين-ومنها قطع فريدة لا مثيل لها مثل حجر رشيد ورأس نفرتيتى وتمثال حم إيونو-مشيداً أهم بناء فى تاريخ البشرية «الهرم الاكبر» و..

.. وهذا دليل دامغ على أن الآثار المصرية ليست فى حاجة إلى عرض المزيد منها فى الخارج بهدف الترويج السياحى.. ومن يغفل أو يتغافل ذلك فليطلع على المواد الدراسية والعلمية والبحثية لأشهر مدارس ومعاهد وجامعات العالم حتى يتأكد من كذب وادعاء تلك العصابة التى تريد إلباس الحق بالباطل.. فمصر يا من تجهلون تاريخها وعظمتها كانت وستظل صاحبة أعظم حضارات البشرية.

ومن سخرية القدر أن تتكاسل وتتواكل مكاتبنا السياحية بالخارج عن وسائل الدعاية اللازمة لآثارنا كما تفعل الدول المحترمة. كما سبق وأشرنا إلى زيادة عدد معارضنا الأثرية فى الخارج منذ تولى د.حواس مسئولية الآثار.. وبعد تركه لمنصبه تفاءل المتابعون لهذا الملف بتحجيم هذا «الظاهرة».. لكن الواقع أكد عكس ذلك.. فمن يتابع تصريحات هذا الرجل عن المعارض الخارجية ومناشدته للرئيس بمضاعفتها يتأكد أنه كان ومازال المهيمن على تسيير كل صغيرة وكبيرة فى هذه «العزبة».. وذلك من خلال رجاله المسيطرين على كل مفاصل وزارة الآثار.. فلأول مرة فى تاريخ مصر يتم سفر 6 معارض فى وقت واحد.. الأول: معرض الآثار الغارقة فى لندن وسيتم عرضه بعد ذلك فى ألمانيا.. ثانياً: معرض عصر بناة الأهرام ويعرض فى ثمانى مدن يابانية.. ثالثاً: معرض بالصين.. رابعاً: معرض بجمهورية التشيك ويتم عرضه بعد ذلك فى ألمانيا.

ما ذكرناه حتى الآن هم أربعة معارض أما الخمس فهو معرض فى أبو ظبى - الإمارات العربية - وقد تم إيقافه لأسباب ذكرناها بعاليه.. أما المعرض السادس فيخص بورتريه الملكة كليوباترا فى إسبانيا. هذه هى المعارض المعلن عنها.. حيث إن بعض هذه المعارض خرج بليل أسود دون أن يصدر بيان أو خبر واحد عنها من وزارة الآثار أو أى مسئول فيها .. وهنا اقترح أثريون أنه من «باب أولى أن نسفر آثارنا كلها بره ونخلص»!!.. وكما تجدر الإشارة إلى أن المعرض السادس فريد من نوعه.. وذلك لأنه يخص الملكة كليوباترا ويعرض حاليا فى إسبانيا.. ولا يمكن أن تسمح أى دولة فى العالم بخروج قطعة نادرة مثل بورتريه كليوباترا.. ولكن –كما يقول المخلصون– إن للمجاملات شأناً آخر.. واسألوا د.مصطفى أمين الذى أصر على أن يكون عائد هذا المعرض 25 ألف دولار فقط بدلاً من 50 ألفًا فقط.. ضارباً بقرار لجنة المعارض–غير الشرعية أصلاً–عرض الحائط !!.


الدستور — ملف

المؤامرة الصهيونية العالمية

معارض الآثار الخارجية بين «البيزنس»

الأديب الراحل جمال الغيطانى طالب «السيسى» بتشكيل لجنة محايدة لفحص آثارنا العائدة من الخارج.. هل كما هى أم استبدلت؟

تحقيق: محمود عابدين

مقترح جديد بإقامة معارض خارجية عائمة للمستنسخات فقط على بواخر مصرية لصالح الدولة بعيداً عن الوسطاء

ونصح «الغيطانى» الرئيس بألا يصغى لكلام الموظفين عن مبالغ التأمين.. مؤكداً أن أموال العالم لا تساوى قطعة صغيرة من آثار مصر

من الواضح أن الرئيس منع سفر معرض توت عنخ آمون إلى الخارج للمرة الثانية على التوالى حرصاً عليه من التلف

الراحلة د. نعمات فؤاد «أم العرب» تصدت لعصابة الآثار بحكم محكمة تاريخى بعودة ٧٢ قطعة أثرية من اليابان

د. على رضوان استقال من عضوية مجلس إدارة «الآثار» احتجاجاً على سفر الملك توت عنخ آمون

الصفحة الأولى من التحقيق



الدستور — ملف

ـــــية الكبرى على آثار مصر «٥»

ـــــس».. و«لصوصية» المنظمات الدولية المشبوهة

«الآثار» تعاقدت مع ثلاث شركات أمريكية خاصة على تأجير معرض الملك الذهبى لمدة عام كامل مقابل نصف مليون دولار فقط

لجنة المعارض الخارجية تضم متهمين بالتعامل مع الصهاينة وآخرين بالسرقة.. و٨٠٪ من أعضائها غير أثريين

بسام الشماع: وجود السائح هنا أفضل لنا اقتصاديا.. ومكان آثارنا الطبيعى هو الأراضى المصرية

رئيس وزراء أسبق وقع بحسن نية على سفر معرض للملك الشاب إلى إستراليا شهرا كاملا دون أى مقابل مادى

عقد «الدماطى جوريو» لمعرض الآثار الغارقة خالف القانون والدستور فى مادته الثالثة

محاكم مجلس الدولة صفعت أصحاب الأهواء والمصالح الخاصة على وجوههم فى حكمها بمنع سفر آثارنا للخارج

«أثريون» يطالبون «حواس والدماطى» بالكشف عن مصير الأموال المخصصة لمعرض الآثار الغارقة بالإسكندرية

د.عبد الفتاح البنا يكشف: واهم من يظن أن مصر تستفيد ماديا أو سياحيا من سفر هذه المعارض

الصفحة الثانية من التحقيق



الدستور

ملف

المؤامرة الصهيونية العالمية الكبرى على آثار مصر «٥»

السماسرة حققوا أرباحاً خيالية لصالحهم من المعارض الخارجية على حساب حضارة وتراث وتاريخ الشعب

خبراء يطالبون باستفادة ٢٠ شخصاً من شرائح مختلفة بالوزارة مع المعارض الخارجية بدلاً من أثرى واحد

مصادر «الآثار» أعلنت عن خروج أهم ستة معارض للخارج.. وتسأل: يا ترى ما المعارض التى سافرت دون الإعلان عنها؟!

وثائق تكشف تحويل عائد معارضنا بالخارج على بنوك أجنبية.. والسؤال: ما مصير تلك الأموال وفى «جيب» من استقرت؟!

سؤال للدكتور مصطفى أمين: على أى أساس أمرت بخفض عائد معرض كليوباترا بإسبانيا من ٥٠ ألف دولار إلى ٢٥ ألفاً فقط؟!

د. مصطفى عطية يؤكد: استخدام اللصوص أكثر من ١٢ طريقة لتزوير الأثر الأصلى باحترافية

الفرنسى فرانك جوديو «مغربى الأصل».. سبق وحامت حوله الشبهات بتهريب آثارنا الغارقة من مياه الإسكندرية

مجدى شاكر يؤكد أن تكرار عمليات الفك والتركيب لتلك القطع يعرضها للتلف.. ويسأل: أين تذهب أموال المعارض الخارجية؟!

«كرار» يرى أن «الآثار» دولة داخل الدولة.. ويؤكد أن قرارات لجانها من الأسرار المحرمة على الشعب

الصفحة الثالثة من التحقيق



جمال الغيطاني



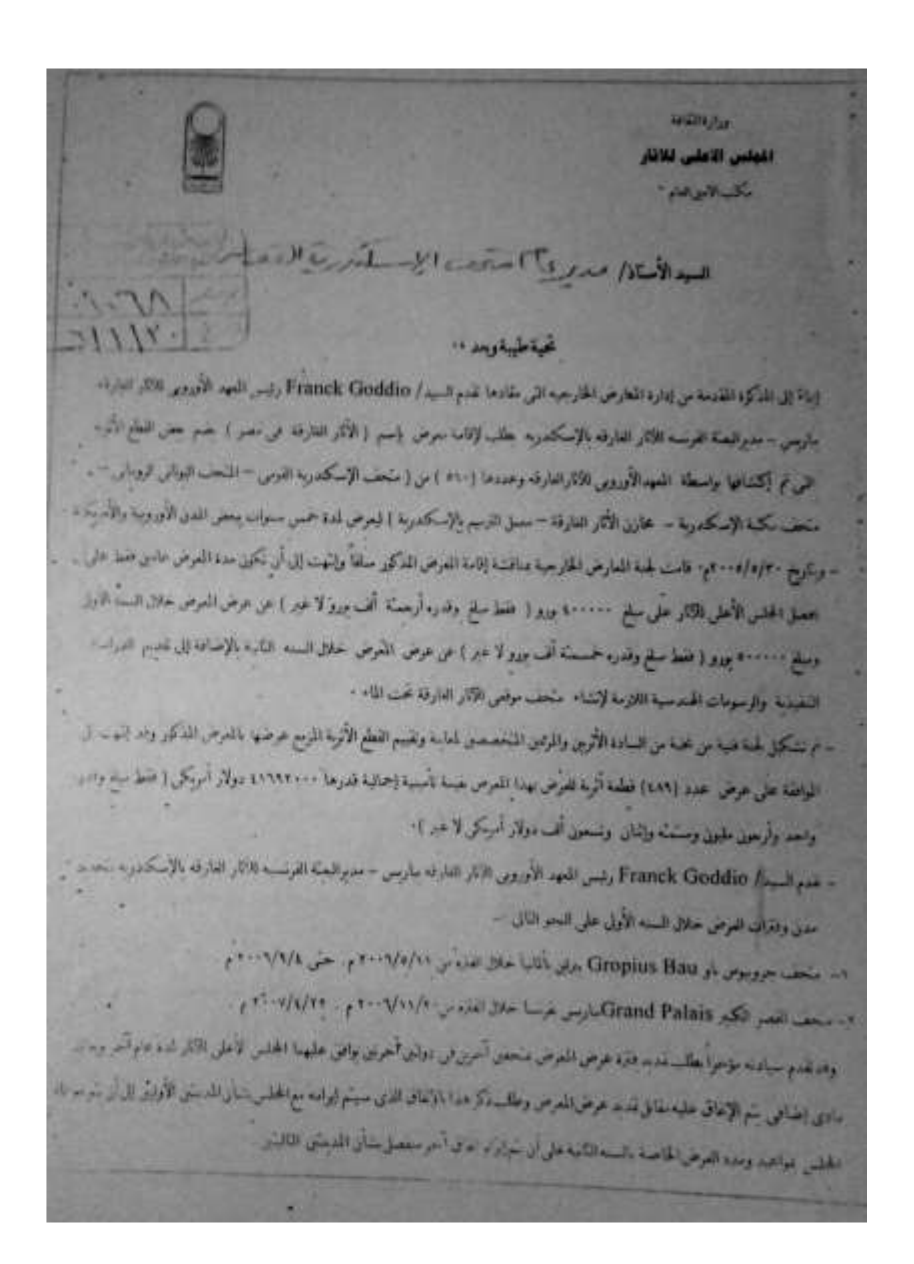
السيسي



د.علي رضوان



نعمات أحمد فؤاد



وزارة الثقافة
المجلس الأعلى للآثار
مكتب الأمين العام

السيد الأستاذ/ مدير عام متحف الإسكندرية [illegible]

تحية طيبة وبعد ..

إشارة إلى المذكرة المقدمة من إدارة المعارض الخارجية التي مفادها تقدم السيد/ Franck Goddio رئيس المعهد الأوروبي للآثار الغارقة باريس – مدير البعثة الفرنسية للآثار الغارقة بالإسكندرية بطلب لإقامة معرض باسم (الآثار الغارقة في مصر) يضم بعض القطع الأثرية التي تم إكتشافها بواسطة المعهد الأوروبي للآثار الغارقة وعددها (٥٦٠) من (متحف الإسكندرية القومي – المتحف اليوناني الروماني – متحف مكتبة الإسكندرية – مخازن الآثار الغارقة – معمل الترميم بالإسكندرية) ليعرض لمدة خمس سنوات ببعض المدن الأوروبية والأمريكية.

– وبتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣٠م قامت لجنة المعارض الخارجية بمناقشة إقامة المعرض المذكور سلفاً وانتهت إلى أن تكون مدة المعرض عامين فقط على أن يحصل المجلس الأعلى للآثار على مبلغ ٤٠٠٠٠٠ يورو (فقط مبلغ وقدره أربعمائة ألف يورو لا غير) عن عرض المعرض خلال السنة الأولى ومبلغ ٥٠٠٠٠٠ يورو (فقط مبلغ وقدره خمسمائة ألف يورو لا غير) عن عرض المعرض خلال السنة الثانية بالإضافة إلى تقديم الدراسات التنفيذية والرسومات الهندسية اللازمة لإنشاء متحف موقعي للآثار الغارقة تحت الماء.

– تم تشكيل لجنة فنية من نخبة من السادة الأثريين والمرممين المتخصصين لمعاينة وتقييم القطع الأثرية المزمع عرضها بالمعرض المذكور وقد إنتهت إلى الموافقة على عرض عدد (٤٨٩) قطعة أثرية للعرض بهذا المعرض بقيمة تأمينية إجمالية قدرها ٤١٦٩٢٠٠٠ دولار أمريكي (فقط مبلغ واحد وأربعون مليون وستمائة وإثنان وتسعون ألف دولار أمريكي لا غير).

– تقدم السيد/ Franck Goddio رئيس المعهد الأوروبي للآثار الغارقة باريس – مدير البعثة الفرنسية للآثار الغارقة بالإسكندرية بتحديد مدن وفترات العرض خلال السنة الأولى على النحو التالي:–

١- متحف جروبيوس باو Gropius Bau برلين بألمانيا خلال الفترة من ٢٠٠٦/٥/١١م حتى ٢٠٠٦/٩/٨م

٢- متحف القصر الكبير Grand Palais باريس فرنسا خلال الفترة من ٢٠٠٦/١١/٢٠م – ٢٠٠٧/٩/٢٩م

وقد تقدم سيادته مؤخراً بطلب تمديد فترة عرض المعرض بمتحفين آخرين في دولتين آخريين يوافق عليهما المجلس الأعلى للآثار لمدة عام آخر [illegible] مادي إضافي يتم الإتفاق عليه مقابل تمديد عرض المعرض وطلب ذكر هذا الإتفاق الذي سيتم إبرامه مع المجلس بشأن المدينتين الأولتين إلى أن [illegible] المجلس بمواعيد ومدة العرض الخاصة بالسنة الثانية على أن [illegible] أمر منفصل بشأن المدينتين التاليتين

معرض 2005



إحدى المومياوات المصرية معروضة في الصين



فى الصورة الملتقطة يوم 11 يونيو 2011 ، جانب من معرض الآثار المصرية المقام فى مدينة تايبى بجزيرة تايوان . ويعرض فيه 268 قطعة من الآثار المصرية .



قطعة من أثار مصر الغارقة

المعروضة بالخارج



لندن تحتضن آثار مصر



آثار مصر الغارقة بباريس



آثار مصر الغارقة تجوب أوروبا حتى 2017



الآثار الغارقة تجوب العالم شرقًا وغربًا لصالح قِلةٌ تُعد على أصابع اليد



الآثار الغارقة



قمة الإهانة معرض لآثارنا الغارقة في بريطانيا



كرسي العرش الخاص بتوت عنخ آمون معروض بالخارج



كنوز مقبرة توت عنخ آمون في معرض بفرانكفورت



محتويات إحدى الغرف الخاصة بمقبرة الملك الذهبي معروضة بالخارج



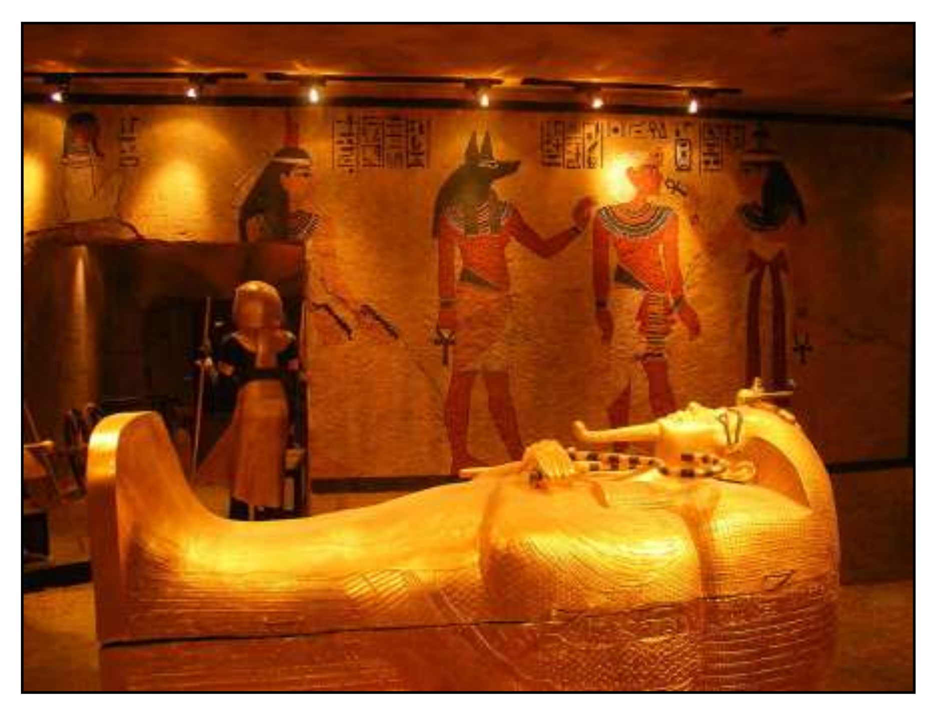
الصهيوني فرانك جوديو بجوار بعض القطع المستخرجة من مياه الإسكندرية



وزير الآثار ينفي خروج عجلة توت عنخ آمون إلى معرض اليابان!!



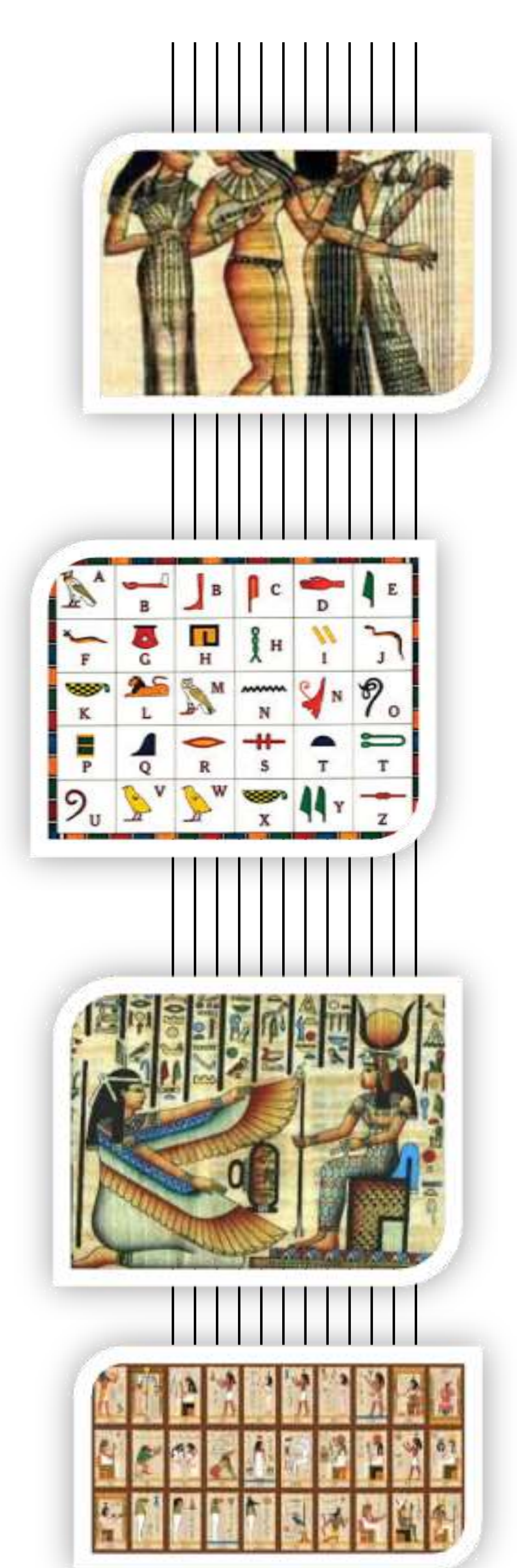
التمثال الأسود لكيلوباترا يعرض في أوروبا وأمريكا



التابوت الذهبي للملك توت عنخ آمون

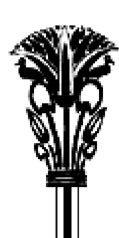


قطع من معرض للآثار المصرية بالخارج



الفصل السادس

أثريون يطالبون «الوزراء» بإسقاط قرار تدويل المتحف الكبير.. والكشف عن مصير القروض اليابانية المخصصة لبنائه



o «خبراء»: قرار م. شريف إسماعيل خالف مواد الدستور وقانون الآثـار وملحقاتـه لسنة 1983.

o تساؤلات: أين اختفي مبلغ 150 مليون دولار عائدات متحـف تـوت عـنخ آمـون الذي أعلن عنه د. حواس أنه ذهب للمتحف الكبير؟!.

o أين ذهبت و في جيب من اسـتقرت منحـة مركـز البحـوث الأمريكـي للمتحـف و قدرها 50 مليون دولار؟!.

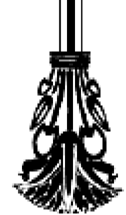
o «مصـادر»: تعيـين سـيدة أجنبيـة كـ«مـديرة أمـن للمشـروع» سـلوك غيـر مبـرر ويثير علامات الاستفهام والشك!!.

o د.صلاح هريدى: الأسماء المقترحة للعمل بالمتحف.. هى ذاتهـا المسـئولة عـن المشاكل التى تواجهها الآثار حالياً.

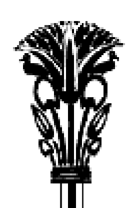
o فاروق حسنى و زاهى حواس هما من أقرا اللائحة المالية غيـر القانونيـة للمتحـف دون موافقة وزارة المالية.

o فاطمة الرفاعى تحذر من المخاطر التى سـتترتب علينـا إذا سـحبت «الجايكـا» اليابانيـة قرضها بسبب الفساد المستشري فى المتحف.

o د.زاهى حواس يكشف:عاطف عبيد أصـدر قـراراً بتشـكيل شـركة قابضـة لإدارة الآثار لكنها توقفت !!.



o وشهد شاهد من أهلها.. د.محمد عبد المقصود لـ «الإعلام»:لا يشرفنى أن أعمـل فى أكبر مشروع فساد فى مصر!!.



o سؤال موجه لرئيس الوزراء: كيف تسمح بسلخ 100 ألف قطعة أثرية عن الإدارة المصرية إلى إدارة مختلطة؟!.

o الوثائق تكشف إهدار ملايين الدولارات على أجهزة ومعدات وبناء معامل لا تصلح للاستخدام إطلاقاً.

o رأى الرحل د.عبد الحليم نور الدين عن الأجانب المرشحين لمجلس أمناء المتحف: إما أمريكان أو ألمان أو فرنسيين!!.

o ومناشدات للدولة المصرية بمراجعة ملف قضية تهويد عمارة المتحف الكبير.

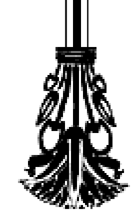
o أحمد عوض: «مجلس الدولة» حكم بقبول الدعوى شكلاً وإحالتها إلى مكتب خبراء وزارة العدل.. ورد وزارة الآثار كارثة علمية.

o الباحث: إستندت فى القضية على دراسات علمية موثقة في رسالة ماجستير بجامعة حلوان.

o الرئيس عبد الفتاح السيسي يكرم الباحث المهندس أحمد عوض على تميزه العلمى.

o «نور الدين» سبق وحذر من وجود أياد أجنبية لنقل رمسيس الثانى من مكانه إلى المتحف الكبير.

o إذا كان استحقاق فوائد القروض اليابانية للمتحف منتصف2011.. فهل تم تسديدها بالفعل أم تم جدولتها بفوائد مركبة؟!.



وجب التنويه إلى أن كل ما نشرته وسأنشره عن تدمير وسرقة وتهريب تراثنا الأثرى للخارج أو الفساد المستشرى فى هذه الوزارة .. إنما يأتى من وازع ضميرى تجاه بلدى .. فمصلحة الوطن– خصوصاً فى هذه الفترة الحاسمة–تقتضى علينا جميعاً كشف الفساد وفضح المفسدين الذين «يسرحون ويمرحون» فى أهم قطاع من قطاعات الدولة .. إنهم فئة من المنتفعين الذين باعوا ضمائرهم مع كل لوحة فنية أو قطعة أثرية أو مومياء تسرق من المتاحف أو المخازن أو تستخرج –خلسة –من باطن الأرض لتتلقفها مافيا الآثار فى الداخل والخارج ..سواء أكان ذلك بعلم تلك الفئة أو من خلف ظهورها ..فهم فى نهاية الأمر مسئولون عن هذه الجرائم أمام الله والشعب .. وحتماً سيأتى اليوم الذى يحاسبون فيه .. وأظنه أقرب مما يتصورون بإذن الله تعالى .

أكتب تلك الكلمات ولا أدرى ما الذى أقوله تعقيباً على مشروع إنشاء المتحف المصرى الكبير ،وقرار رئيس الوزراء الذى ورد به النص التالى :«يكون للمتحف المصرى الكبير مجلس أمناء يصدر بتشكيله قرار من رئيس الوزراء يضم مجموعة من الشخصيات العامة الوطنية والعالمية ومن ذوى الخبرة» ..!!على أن «يختص هذا المجلس بوضع السياسات العامة بما يحقق أهداف المتحف وكذا الإشراف والرقابة على أنشطته ووضع برامج عمله وآليات تنفيذها واعتماد الهيكل التنظيمى له وإدارة أمواله وقبول المنح والتبرعات والوصايا والهبات والهدايا التى تحقق أغراضه من داخل البلاد وخارجها» ..!!.. الكلام ده معناه ببساطة أن «إدارة المتحف سيكون لها حق الوصاية على أثارنا فى الشئون الفنية والإدارية والمالية» ..!!.. بمعنى آخر «إلغاء سلطة الدولة على المتحف لتصبح فى يد مجلس إدارة مصرى–عالمى» ..وهذه الخطوة –بحسب –الأثريين تعتبر «تنازلاً واضحاً عن ثوابت الدستور المصرى الذى أكد على أن «آثارنا من أموال الدولة العامة ولا يحق التصرف فيها بأى وجه من الوجوه» ..وعليه طالب الأثريون بـ «إلغاء قرار رئيس الوزراء الذى اعتبر المتحف المصرى الكبير صرحاً حضارياً عالمياً» ..بمعنى أوضح «انتقال الولاية على آثارنا إلى هيئة محلية–دولية لا تخضع قراراتها للحكومة المصرية دستورياً وقانونياً» ..أى أن هذا المرفق سيتم تسليمه علناً لإدارة دولية ..!!لذا تناولنا هذه القضية من عدة جوانب لعل وعسى أن نجد من يقرأ ويبت فى هذا الحدث الجلل.

وحتى تتضح الرؤية أكثر فأكثر ..كان لابد من متابعة تصريحات السادة المسئولين سواء الحاليون أو السابقون داخل «الآثار» وخارجها عن المتحف الكبير لتكون المحور الأساسى لهذا التحقيق ..فعلى سبيل المثال لا الحصر ..سبق وأكد فاروق حسنى–وزير الثقافة الأسبق– أن المتحف الكبير سيفتتح عام 2011 ..فيما شدد د.زاهى حواس–وزير الآثار الأسبق عن افتتاحه عام 2022 ..أما د.محمد إبراهيم–وزير الآثار الأسبق–فخالف كلاً من «فاروق وزاهى» متوقعاً أن عملية الافتتاح هذه لن تتعدى عام 2015 ..فيما ذهب أخونا د.ممدوح الدماطى–وزير الآثار السابق–إلى ما لا تحدث عنه غيره عندما صرح بأن المتحف الكبير سيتم افتتاح جزء منه عام 2018 ..ليأتى إلينا الوزير الحالى ولسان حاله يؤكد عدم علمه بعملية الافتتاح.!!

ونتيجة لهذا التخبط وعدم الإلمام بتفاصيل المشروع وما يحيط به من «لغط» ..بدأنا نسمع ونقرأ عن شبهة المجاملات فى تعيين موظفيه ..سواء أكان ذلك من الأجانب أو المصريين المحظوظين من ناحية ..أوالعراقيل الفنية والمالية والإدارية من ناحية ثانية ..أو وجود شبهه فى تصميم هذا المبنى–بحسب كلام–الباحث أحمد عوض–أحد شباب مصر الذى كرمه «السيسي» على أبحاثه من ناحية ثالثة ..وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد ..بل علمنا من مصادرنا أنه تم إسناد عمليات العرض المتحفى للمشروع إلى شركة ألمانية وتجاهل شركاتنا الوطنية ..وأن من فاز بتصميم المبنى «شاب وشابة» تعلما بجامعة ألمانية ..وأن من يتولى إدارة المتحف حالياً أستاذ مصرى يحمل الجنسية الألمانية ..والسؤال :هل كل ذلك جاء مصادفة ؟ ..!الإجابة هنا متوقفة على ما سيكشفه هذا الملف من فساد أزكم أنوف الأجانب قبل المصريين ..كما كان سبباً رئيسياً لمد فترة بناء المتحف حتى يتمكن الفاسدون من نهب ما تبقى من مخصصات مالية للمتحف–بحسب ما نشرته وسائل الإعلام المحلية على لسان اليابانيين والأثريين والخبراء المصريين ..إلى جانب عدد من الوثائق الأخرى التى أكدت أن الفساد المالى والإدارى هما السبب الرئيسى والأهم فى تعطيل سير عمل المتحف.

ومن هذه الوثائق مذكرة من التفتيش المالى والإدارى لوزارة الآثار تؤكد رفض صرف المستحقات المالية للسيدة «ص .ل»- مدير عام الشئون المالية والإدارية للمتحف-تحت مسمى حوافز الإثابة والجهود غير العادية بناء على الطلب الذى تقدمت به إلى قطاع التمويل .. وأوضحت الوثيقة أن واقعة «ص.ل» ليست فردية ..بل معها مخالفات عديدة فى لائحة المتحف التى أسسها فاروق حسنى منفرداً دون عرضها على إدارة المجلس الأعلى للآثار ..ضارباً بموافقة وزارة المالية المنوطة بها تنفيذ ذلك عرض الحائط ..وهذا النهج اتبعه من بعده د.زاهى حواس-رئيس المجلس الأعلى للآثار آنذاك ووزير الآثار فيما بعد-بالمخالفة لجميع النصوص والقواعد والقوانين المعمول بها ..الأمر الذى ترتب عليه استنزاف أموال المشروع بفتح باب الإنفاق على مصراعيه من خلال قنوات وهمية كـ«المجالات البحثية».

ومن وقائع فساد المتحف ذات العيار الثقيل ..تجاهل وزارة الآثار الكشف عن اختفاء مبلغ 50 مليون دولار قُدمت كمنحة من مركز البحوث الأمريكى ..تبين فيما بعد اختفاؤها بين قطاعات الوزارة المختلفة فى ظروف غامضة ..كما رفض مسئول المركز الأمريكى للبحوث، التعقيب على هذه المنحة ..مكتفياً بأنه غير مسموح لأى من العاملين بالمركز أن يصرح لوسائل الإعلام ..كما ادعى عدم وجود أى علاقة لمركزه بالمتحف الكبير ..!!ناصحاً فى الوقت ذاته بالتعامل مع وزارة الآثار كطرف أصيل مخول له الرد على تلك التساؤلات ..ومن الغريب حقاً ما أبداه هذا المسئول عن معرفة الإعلام المصرى بهذه المعلومات ..متناسياً أن زيارة واحدة لموقع المركزالإلكترونى الأمريكى ستكشف عما لايتوقعه ..إلى جانب مساهمة بلاده فى عمليات ترميم متحف الفن الإسلامى، وفى أرشفة التراث المصرى وفى تطوير المتحف المصرى بالتحرير!!.

كما كشفت مستندات أخرى تلف جهازين وإهدار ما يقرب من الـ 70 مليون جنيه على أجهزة ومعدات وبناء معامل لا تصلح للاستخدام ..حيث اشترت «الآثار» جهازاً للأشعة السينية من شركة أوروبت ..تبين فيما بعد أن إدارة المتحف طلبته بمواصفات خاصة لاستخدامه فى أغراض فنية متعلقة بالقطع الأثرية ..وتم توريده بمبلغ 7 ملايين جنيه ..وقد رفضت الشركة الموردة تركيبه فى مكان غير مطابق لمواصفاته القياسية

-بحسب ما ورد فى الكتالوجات المصاحبة للجهاز-ومن ثم رفعت الشركة تقريرها للقائمين على المتحف تعلن فيه عدم مسئوليتها عن تركيب الجهاز ..وهو ما يطرح السؤال حول كيفية استلام المكان المخصص للجهاز من استشارى المشروع دون مراجعة القياسات ومدى صلاحية تلك الغرفة.

وأفاد مستند آخر إهدار ما يقرب من الـ 9 ملايين جنيه من المال العام، بسبب حدوث عطل فى جهاز «الميكروسكوب الماسح الإلكترونى» بعد توقف عدسته الرئيسية عن العمل ..مما أدى إلى ارتفاع حرارته نتيجة سوء التهوية ..لذا توقف الجهاز تماماً عن العمل أثناء عملية الفحص، وهو جهاز متخصص فى تحليل عينات من قطع أثرية، لمعالجتها بطريقة فنية ومعرفة نوعها، ووقع العطل بحسب تقارير رسمية رفعت لوزير الآثار نتيجة لقيام إدارة المتحف بإرسال غير متخصصين للحصول على دورات تدريبية على استخدامه، وهو ما أدى إلى حدوث أعطال فنية تجاهلت الإدارة تلافيها.

نتيجة لكل ما سبق وما سيأتى فقد صرح اليابانى تكادو كنجو-مسئول المشروعات بمؤسسة «الجايكا» للإعلام ..أن مسئولى المتحف يتعاملون معهم بغموض ..كما أكد أن هناك مجموعة من الاستفسارات أصبحت تمثل لغزاً فى مشروع المتحف المصرى الكبير ..أولها أن مصر حصلت على ما قيمته 40٪ فقط من قيمة القرض الأساسى الذى اتفق عليه عند بداية المشروع، والبالغ 400 مليون دولار يستحق الدفع فى 2016 بفائدة 1.5 ٪ممتدة على 30 عاماً ..موضحاً أن مصر لم تطلب رسمياً القرض الإضافى الذى أبدت رغبتها فى الحصول عليه شفهياً عبر وسائل الإعلام.

كما انتقد «كنجو» حينها تصريح رئيس الوزراء عندما أعلن أنه جارى التفاهم مع الجانب اليابانى لتوفير القرض الإضافى وهو ما لم يتم ..لافتاً إلى أن حكومة بلاده علمت بذلك من وسائل الإعلام ما يطرح علامات استفهام خاصة مع ما كشف عنه القرار الوزارى الصادر فى 2012 بإبطاء وتيرة العمل فى المتحف نتيجة لعدم توافر تمويل كافٍ ..وتساءل «كنجو» :إذن كيف تعلن الحكومة المصرية ذلك فيما لا ترسل طلب تمويل من جهة التمويل؟ ..

ولماذا تعلن عن قرض إضافى ولا تطلبه وتبطئ فى وتيرة العمل دون مبرر بالرغم من تيقنها أن الإبطاء سيرفع القيمة مع زيادة الأسعار عالمياً، لتصل تكلفة إنشاء المتحف إلى مليار دولار ..أى ضعف المبلغ المرصود لذات الغرض ..وهو ما سبق وأعلنه د.ممدوح الدماطى فى تصريحات صحفية ..إذن كلام مسئول «الجايكا»، دفعنا للبحث عن منافذ استنفاذ هذا القرض ومنها تشييد حائط لصد الرياح بطول 600 متر من مواد استخدمها المصرى القديم بقيمة 100 مليون دولار وهو مبلغ كبير جداً.

ما سبق كان جزءاً من كل مما يدور فى وزارة الآثار ..وفى هـذا السـياق جـاء تعقيـب الخبيـر الأثرى أحمد السيد كشاهد عيان على هذه الوقائع فيقول : فى سابقة هى الأولى من نوعها وتـدعو إلى العجب والاندهاش فاقت إلى حد بعيد ..تلك الكارثة التـى تعـرض لهـا آثارنـا فى صـالات المزادات وعلى أرصفة الشوارع بنيويورك ولندن وطوكيو ..لافتاً إلى أنـه رغـم مـا تعانيـه وزارة الآثار بشكل يومى من الخطوب والنوازل ما جعلها تستصرخ القريب والغريب يوميـاً لمـد يـد العون والمساعدة بأى شكل كان فى داخل أروقتها التى قضت على البشر والحجر فى آن واحد .

وأضاف :فى أثناء ذلك خرج علينا حلم بإعادة ترتيب البيت الأثرى من الـداخل ..ففـى عـام 2002 وضع حجر الأساس للمتحف الكبير على يد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك ..ومنذ تاريخه دخل ذلك الحلم مخاض ولادة عسيرة لمولودة ترجى الجميع أن تخرج وزارة مستقلة .. لكن فوجئنا أنها مديونة حتى أذنيها ..وأصبح الحلم أو العمل بالمتحف الكبير شـأنه شـأن كـل المشروعات داخل الوزارة.

ويواصل «السيد» :ومرت السنون على أمل خروج ذلك المولود إلى النور ..ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن ..ليصدر رئيس الوزراء قراره بإنشاء هيئة عامة للمتحـف المصـرى الكبيـر يديرها مجلس أمناء يضم شخصـيات عامـة وطنيـة وعالميـة مـع إعطـاء هـذا المجلـس جميـع الصلاحيات المالية والإدارية والإشرافية ..على أن يكون لتلك الهيئـة الصـفة الاعتباريـة كهيئـة مستقلة ..موضحاً أن هذا القرار قد اعتبره الكثيرون اعترافاً صريحاً من أعلى سلطة تنفيذيـة بعـد رئيس الجمهورية بالفشل الذريع لـوزارة الآثـار وكوادرهـا بجميـع تخصصـاتهم فى إدارة أهـم متحف أثرى فى المستقبل الواعد.

ويتابع «السيد» :قرار «الوزراء» نص أيضاً على أن يكون تشكيل مجلس أمناء المتحف من الشخصيات العامة الوطنية ..الأمر الذى ألقى ظلالاً من الشك على مصطلحى العامة والوطنية .. وذلك لكونهما مصطلحين فضفاضين لا معنى لهما ..بل ولا يمكن اعتبارهما معيارين لاختيار شخصيات ستحمل على عاتقها شأن أهم وأكبر متاحف مصر على الإطلاق...فمعيار الوطنية هنا نسبى ولا يمكن الاعتماد عليه ..لافتاً إلى أن ذات القرار نص صراحة أيضاً على اختيار شخصيات عالمية فى تشكيلة مجلس الأمناء ..وكأنه يدفع بإدارة المتحف إلى عملية تدويل متعمدة ..وتساءل «السيد» :هل أعقمت مصر من الرجال المتخصصين لنستعين بشخصيات أجنبية؟ ..!بالطبع لا ..ولنا ذكريات بغيضة مع الأجانب فى مجال الإدارة ..كما لنا فى المحاكم المختلطة ذكريات لا تنسى ..والسؤال فيما يخص طبيعة الشخصيات العالمية هنا :من سيكونون ..أهم سياسيون ..فنانون ..أدباء ..أو ربما أثريون؟ ..! فالقائمة تتسع لمصطلح لا معنى لها ..مطالباً بالكشف عن الجهة التى ستؤول إليها إيرادات وديون المتحف ..كما أوضح أن مصر حصلت على قرض من اليابان بقيمة 300 مليون دولار وبفائده ميسرة ..وقرض آخر بقيمة300 مليون دولار لتشييد بعض المبانى الملحقة ..ثم قرض أخير 460مليون دولار من ذات الدولة وقعت عليه د.سحر نصر–وزيرة التعاون الدولى–والدكتور خالد العنانى–وزير الآثار مع مسئولى منظمة الجايكا ..وتساءل :هل ستتحمل وزارتنا المكلومة كل هذه الديون مع ملاحظة ارتفاع قيمة العملة الدولارية أمام الجنيه؟!.

ويكشف الخبير الأثرى بأن قرار «الوزراء» ما هو إلا بداية حقيقية لتهميش دور «الآثار» فى أهم معاقلها وهناك ما يؤكد ذلك ..محذراً من خطورة إلغاء وزارة الآثار واستبدالها بمجلس يتبع رئاسة مجلس الوزراء ..ويكرر تساؤله :لمصلحة من يتم كل ما يحدث ..ولماذا اختيار هذا التوقيت بالذات لاتخاذ ذات القرار؟ ..!موضحاً أن رئاسة الوزراء لم تقترح ذلك ..بل هناك من قدم إليها مشروعاً أو اقتراحاً بهذا المشروع حسب العرف السائد فى مثل هذه الأمور المريبة .. ويختتم «السيد» قائلاً :لن يجيب عما يدور برأس كل شريف ومهتم بآثار مصر سوى الأيام المقبلة بما سيتمخض عنها ما تخبئه لنا الأيدى الخفية التى تعبث بمصيرنا وتراثنا الحضاري.

بهذه المناسبة ..كنت دائم الاتصال بالراحل د. عبدالحليم نور الدين–أمين عام المجلس الأعلى الأسبق للآثار –لأستفسر منه عن عدة قضايا تخص ذات المجال ..منها رأيه فى الشخصيات المرشحة لتولى قيادة المتحف الكبير بعد قرار مجلس الوزراء بتشكيل مجلس أمناء مصرى–أجنبى لإدارة المتحف ..حينها ابتسم الرجل ابتسامته المعهودة معى للحظات ..ثم فاجأنى قائلاً :إذا فكرت القيادة السياسية أن تختار د.زاهى حواس لهذا المنصب ..فسوف يقع اختياره على عدد من الأمريكان بجوار المصريين الذين سيعملون معه ..ولو أتى د.ممدوح الدماطى فسيختار أحبابه من الألمان ..أما لو وقع الاختيار على د.خالد العنانى فلن يتوانى لحظة عن اختيارهم من فرنسا .**!!**وبسؤاله عن اللغط الذى درا بسبب نقل تمثال رمسيس الثانى من مكانه بوسط العاصمة إلى المتحف الكبير ..توقع «نور الدين» وجود أياد إسرائيلية خبيثة تقف خلف هذه الخطوة ..كاشفاً فى الوقت ذاته عن إهدار حوالى 6 ملايين جنيه مصرى على عملية نقل التمثال**!!.**

من جانبه يضيف د.صلاح هريدى–أستاذ العمارة بكلية الفنون الجميلة وأحد المهمومين بالشأن الأثرى –أن كثيراً من المصريين المقترح أسماؤهم لتمثيل مصر فى هذا المتحف ..هم أنفسهم ذات المسؤلين الذين تسببوا فى جميع المشاكل التى تواجه التراث المصرى منذ وجودهم فى هذا القطاع ..وقال «هريدى» :إذا كان لدينا فعلاً النية لإصلاح قطاع الآثار والحفاظ على تراثنا ..فلابد من وجود نظام إدارى شفاف فى هذه الوزارة يحاسب المسيء ويكافئ المخلص.

بدوره يقول أسامة كرار–أحد المهتمين بالملف الأثرى –إن المتحف الكبير يُسمى الآن «اللغز الكبير» ..وأضاف :فمنذ الإعلان عن إنشائه ..ولا أحد يستطيع أن يعطينا تاريخاً محدداً لافتتاحه نظراً لحالة التخبط التى تُدار بها وزارة الآثار ..فضلاً عن حالة الفساد المنتشرة به أيضا ..متسائلاً :هل يعقل أن يتم خداعنا عدة مرات عن موعد افتتاحه على ألسنة عدد من الوزراء ثم نفاجأ بعدم صحة ما يعلنونه؟**!.**

ويتعجب «كرار» من التناقض اللافت فى مواعيد افتتاح المتحف الكبير ..وذلك عندما يعلن أحدهم بأنه سيكون فى عام ٩٠٠٢ ..ثم يتم تأجيله إلى عام١١٠٢ حتى يوهمنا الوزير الأسبق د.محمد إبراهيم بعداد تنازلى لهذا الافتتاح ..ونفاجأ بمن أتى بعده د.ممدوح الدماطى ليبلغنا أن عملية الافتتاح الجزئى لن تتجاوز عام ١٨٠٢ ..وأخيراً يدعى الوزير الحالى د.خالد العنانى أن عملية الافتتاح الكلى للمتحف ستكون فى عام ٨١٠٢ ..لكن حسب علمى ومعلوماتى المستقاة من مصادرى داخل «الآثار» فالله وحده هو العالم ببواطن الأمور.

ويفتح الناشط الأثرى النار على قيادات المتحف قائلاً :نأتى بعد ذلك للناحية المالية ..فعند بداية المشروع تم تمويله من قبل اليابان بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار ..وقيل وقتها إن هذا القرض وفوائده سيتطلب أن يعمل المتحف لمدة ٢٠ عاماً لكى يتم تسديده ..وفوجئنا بأن المبلغ المرصود قد نفد ..بالطبع دون أن نعلم-كمصريين-أين ذهب؟ ..!النتابع بعد ذلك وجود طلبات ملحة من إدارة المتحف باستدانة مبلغ آخر من اليابان قدره ٤٥٠ مليون دولار ..!!وفى خطوة تعتبر صفعة على وجه المفسدين فى «الآثار» أبلغنا اليابانيون أنهم لن يمدونا بالمال ..بل سيقومون بشراء مانحتاجه نحن ..وكأننا أصبحنا من فاقدى الأهلية الذين لا يحسنون التصرف فيما يؤتمنون عليه.

ويواصل «كرار» حديثه قائلاً :اليابانيون يريدون إجابات محددة من قيادات الآثار عن مصير الـ٣٠٠ مليون دولار الأولى التى خصصوها للمبنى؟ ..! كما طالب «كرار» بالكشف عن إهدار ملايين الدولارات على تعيين بعض مدعى الخبرة الأجانب دون الحاجة الملحة إليهم ..ضارباً المثل بتعيين السيدة ديبار دونلى ما أسموها «خبيرة» أجنبية للعرض المتحفى فى الوقت الذى لم يكتمل فيه بناء المبنى ..كما انتقد تعيين عدد من الأجانب فى أماكن حساسة بالمتحف كـ «مديرة أمن» مثلاً ..وأضاف :إن هذا السلوك غير المفهوم من قبل قيادات المتحف أصبح محل شكوك ..وهو ما اعترضنا عليه ونبهنا الدولة من خطورته فتم بالفعل استبعاد هذه المديرة من المتحف.

وأكدت مصاد أثرية لـ «كرار» إن القطع الأثرية التى تم اختيارها للمتحف الكبير لاترتقى لمستوى العرض فيه ..وذلك لرفض بعض مسئولى المتاحف والمخازن مد المتحف بالقطع المطلوبة واستبدالها بقطع دون المستوى ..مدللاً على ذلك بالفضيحة الكبرى بين مسئولى متحفى «سقارة و المصرى الكبير» بسبب الاتهامات المتبادلة بين الطرفين عن ضياع مئات القطع المختارة ..وذلك دليل واضح على الفساد والفشل الذى تمر به وزارة الآثار دون حسيب أو رقيب.

ولأن طريق السطوة والجبروت الوظيفى غالباً ما يعترضه عقبات ..فقد رد د.محمد عبد المقصود-المشرف العام على اللجنة العليا للمتحف الكبير سابقاً-على قرار إقالته الصادر من د. مصطفى أمين، أمين عام المجلس، فى تصريح صحفى قائلاً :لا يشرفنى العمل فى أكبر مشروع فساد فى مصر ..لافتاً إلى أن المتحف به مجموعة من المستشارين الذين يتقاضون ملايين الجنيهات شهرياً، ولا يقدمون أى عمل يفيد المتحف ..مطالباً بفتح ملفات الفساد فى المشروع لمعرفة المسئول عنها ومحاسبته !.

فيما حذرت فاطمة الرفاعي-مدير التفتيش المالى والإدارى بوزارة الآثار-فى تصريحات صحفية سابقة من المخاطر التى ستترتب على مصر إذا فكر اليابانيون سحب المبلغ الذى قدموه لإنجاز المشروع ويقدر بـ300 مليون دولار فى ذلك الوقت بسبب الفساد الضخم الذى تم إثباته فى المشروع ..وكذلك التباطؤ المتعمد فى العمل بسبب نفاد اعتماداته التى تم إهدارها على حوافز وإضافات وما يسمى بالجهود غير العادية للعاملين تحت مظلة اللائحة المالية غير القانونية التى أقرها كل من : فاروق حسنى ومن بعده د .زاهى حواس منفردان دون موافقة وزارة المالية ..موضحة أن هناك كوارث أخرى تواجه هذا المتحف أهمها احتمالية مطالبة الجانب اليابانى من مصر بامتلاك المتحف عن طريق حق الانتفاع ..وفى هذا الحالة لن تتجاوز نسبة أرباحنا الـ 10 ٪من المتحف ..وهذه هى الفاجعة الكبرى لأحلامنا!!.

فى الوقت الذى يعانى فيه 12 ألف أثرى مصري من أكفأ أثريى العالم من البطالة والجمود والعزل والاستبعاد الوظيفى المتعمد ..وفى خضم الفوضى الحالية فى «عزبة» الآثار وجهل معظمنا بما يدور فى أروقتها ..خرج علينا د.زاهى حواس بتصريح غريب-عجيب يطالب فيه بإخضاع المتحف المصرى بالتحرير لقرار مجلس الوزراء ليكون هيئة مستقلة مثل المتحف الكبير ومتحف الحضارة نظراً لأهميته مقارنة بمتاحف العالم قائلاً :«إحنا مابنعرفش نغير لمبة محروقة بالشهور بسبب الروتين ..لذا يجب تعيين أمناء متاحف أجانب لأن المصريين غير مؤهلين» ..مدعياً بأن هذا المطلب هو ما ينادى به كثيرون من الأثريين ..ورداً على هذا الطرح.رفضت مصادرنا داخل «الآثار» هذه الفكرة جملة وتفصيلاً ..ووصفوها بـ»استكمال سيناريو التدويل للسيطرة على ما تبقى من آثار مصر» ..وتساءلت المصادر عن مصير مبلغ الـ 150 مليون دولار «عائدات معارض توت غنخ آمون بالخارج» ..والتى أعلن د.حواس للإعلام مراراً أنها أنفقت على استكمال المتحف الكبير؟! .

وأضافت أن د.حواس انتهى دوره فى العمل العام ولا حيلة له الآن إلا أن يشتكى من البيروقراطية التى عرقلت مسيرة حلمه فى إنشاء متحف مصرى كبير يعيد للآثار المصرية مكانتها التاريخية ويعيد إلى مصر مكانتها السياحية، فضلًا عن العوائد المادية من هذا المشروع .. وتساءلت المصادر عن سبب اتهام د.حواس بيروقراطية الحكومة بعد أن ترك منصبه ..ولماذا لم يكشف عن هذا النشاط والحماس والاقتراح عندما كان يتولى مسئولية الآثار؟!.

وفى معرض حديثه لجريدة يومية رداً على إعلان رئيس الوزراء السابق نية الحكومة لإنشاء شركة قابضة للآثار؟! .. أجاب د.حواس قائلاً :هذه خطوة مهمة، رغم أنها ليست جديدة، فقد طرحناها من قبل، وأصدر د.عاطف عبيد–رئيس الوزراء الأسبق –قراراً بإنشائها لكنها لم تنفذ.

أما عن قرار رئيس الوزراء المهندس شريف إسماعيل رقم 2795 بتاريخ 30/ 10/ 2016 بإنشاء وتنظيم المتحف الكبير طبقاً لما نشر بالجريدة الرسمية فى عددها 43 مكرر فى صفحته الأولى –إلى الدستور والقانون رقم 308 لسنة 1955 بشأن الحجز الإدارى وقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم 61 لسنة 1963 ..وعلى قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 ولائحته التنفيذية ..وعلى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1999.

فالمادة الأولى من القرار ورد فيها عبارة تثير الدهشة ونصها «مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية الآثار المشار إليه تنشأ هيئة عامة تسمى المتحف المصرى الكبير» ..لذا فقد أخل قرار رئيس الوزراء بمواد قانون الآثار على النحو الذى سيرد تفصيلاً أدناه ..بينما نصت المادتان الثانية والثالثة على «اختصاص المتحف ووظيفته» ..وهى للأسف الشديد ذات الاختصاصات التى نص عليها القرار الذى أصدره الرئيس الأسبق حسنى مبارك رقم 82 لسنة 1994 الخاص بإنشاء المجلس الأعلى للآثار!! ..بما يعنى ازدواجية جديدة لإدارة جزء كبير من تراث الشعب المصرى بطريقة مختلفة عن إدارة الجزء المتبقى فى حوزة وزارة الآثار!!.

كما نصت المادة الرابعة على أن «يكون للمتحف مجلس أمناء يصدر بتشكيله قرار من رئيس الوزراء ويتكون على أن يتكون المجلس من الشخصيات العامة الوطنية والعالمية من ذوى الخبرة الدولية أو المكانة المرموقة ويتكون من 15 عضواً على الأقل ولا يزيد على واحد وعشرين عضواً ..ولا يزيد عدد الأجانب عن الثلث فى جميع الأحوال» ..وتعقيباً على هذه الفقرة نفترض أن عدد أعضاء مجلس الأمناء 15 عضواً منهم 5 أجانب ..فإذا حضر من المجلس 9 أعضاء ..فيكون بذلك انعقاده صحيحاً ..فما الحل لو حضر منهم 5 أعضاء أجانب؟ ..**!**فى هذه الحالة سيصبحون هم الأغلبية ..ويكون لهم حرية اتخاذ القرار بالتصرف الكامل فى تراث الشعب**!!** ..أما المادة الخامسة فنصت على أن «يكون للمتحف مدير ونائبان يصدر بتعيينهم وتحديد معاملتهم المالية قرار من رئيس مجلس الأمناء»**!!** ..وهذا الأمر فى منتهى الخطورة .. فيما نصت المادة السادسة أن «يكون اجتماع المجلس صحيحاً فى حالة حضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين» ..بينما نصت المادة السابعة على أن «يكون مجلس أمناء المتحف هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ..على أن يكون لهذا المجلس اختصاصات حسبما يلى :

أولاً :وضع السياسات العامة بما يحقق أهداف المتحف وكذا الإشراف والرقابة على أنشطته ووضع برامج العمل وآليات تنفيذها ...ثانياً :إصدار اللوائح الداخلية للمتحف الخاصة بالشئون المالية والموارد البشرية والشئون الإدارية والمشتريات ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وغيرها من اللوائح التى تتطلبها طبيعة عمل المتحف ..ثالثاً :اعتماد الهيكل التنظيمى للمتحف ..رابعاً :الموافقة على الموازنة السنوية للمتحف واعتماد الحساب الختامى ..خامساً : قبول المنح والتبرعات والوصايا والهبات والهدايا التى تحقق أغراض المتحف من داخل البلاد وخارجها طبقا للقرارات والقواعد المنظمة لذلك وبالتنسيق مع الجهات المختصة ...سادساً : إدارة اموال المتحف ووضع القواعد الخاصة لاستخدام صافى الفائض الناتج عن نشاط المتحف بعد أخذ رأى مدير المتحف ...سابعاً :وضع أسس التعاون بين المتحف والمتاحف الإقليمية والعالمية ..ثامناً :النظر فى كل ما يرى رئيس مجلس الأمناء أو الوزير المختص بشئون الآثار عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص المتحف ..وبهذا يعتبر مجلس الأمناء بمثابة دولة داخل الدولة ..حيث سيصبح هذا المجلس مستقلا ويدير المتحف إدارة كاملة من الألف إلى الياء بعيداً عن سيطرة مصر ومؤسساتها**!!**.

كما نصت المادة الثامنة من قرار «الوزراء» على أن «يقوم مدير المتحف بتنفيذ قرارات مجلس الأمناء» ..أى أن مدير المتحف مجرد موظف لدى مجلس الأمناء ينفذ ما يملى عليه **!!**.. ونصت المادة العاشرة على أن «يكون للمتحف موازنة مستقلة على نمط موازنات الهيئات الاقتصادية» ..وهذا يعنى تحول الأثر إلى سلعة تجارية تسرى عليها الأحكام السارية بالفعل على أى سلعة متداولة فى الداخل والخارج**!!**.

وتعليقاً على هذا القرار لخصت مصادرنا انتقادها فى الآتى :أولاً :قرار رئيس الوزراء خالف الدستور فى مادته رقم 49 والتى نصت على «تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها ورعاية مناطقها وصيانتها وترميمها» كما جاءت المادة 50 فى نفس السياق والمعنى ..ومن ثم تصبح إسناد إدارة الأثر والمسئولية عنه لجهة مستقلة أو كيان مستقل عن الدولة مخالفاً للدستور .. مستندة إلى أحكام القضاء الصادرة عن مجلس الدولة والمحاكم الجنائية بسمو التراث الأثرى المصرى عن كونه مالاً عاماً ولا يجوز إخراجه من حوزة الدولة تحت أى ذريعة أياً كانت.

ثانياً :لقد خالف قرار المهندس شريف إسماعيل قانون الآثار رقم 117 لسنة 1983 وتعديلاته فى مادته الخامسة والتى نصت على أن «تكون وزارة الآثار هى المختصة دون غيرها بشئون الآثار وكل ما يتعلق بها سواء أكانت متاحف أو مخازن أو مواقع أو مناطق أو فوق سطح الأرض أو فى باطنها أو فى المياه الداخلية أو الإقليمية المصرية أو أى نشاط ثقافى–سياحى–دعائى ..أو حتى ترويجى يتعلق بشئون الآثار» ..وبحسب المادة الخامسة من قانون الآثار 117 لسنة 1983 فإن قرار رئيس مجلس الوزراء قد سلخ آثار المتحف عن وزارته وجعل له إدارة مستقلة فى جميع المناحى ..فنياً وإدارياً ومالياً وتنظيمياً وقضائياً ..خاصة مع وجود عناصر أجنبية تدير المشروع ..وهو الأمر الذى ينتقص من السيادة الوطنية ويجعل أثارنا عرضة للمخاطر بكل أنواعها.

ثالثا :رأت المصادر أن مواد قرار م.شريف إسماعيل تتعارض وتتناقض مع المادة السادسة من قانون الآثار والتى تنص على أن «جميع الآثار من أموال الدولة العامة» ..ومن ثم فلا يجوز إسناد أمور إدارتها لمشارك أجنبى ..لأن فى ذلك انتقاصاً وتنازلاً واضحاً عن ملكية الدولة للآثار ووضعها تحت تصرف إدارة مستقلة بعيداً عن الدستور والقانون ..كما نصت المادة 28 من قانون الآثار على أن «وزارة الآثار هى المسئولة دون غيرها عن متاحف ومخازن الآثار وتتولى جميع شئونها» ..أما المادة 29 فقد نصت هى الأخرى على نفس السياق خاصة فى تأكيدها على «مهمة وزارة الآثار دون غيرها فى الحفاظ على الآثار والمتاحف والمخازن» كما «تتولى الوزارة تدبير الحراسة الخاصة للآثار مع الشرطة المختصة» ..وتنص المادة 30 على «اختصاص وزارة الآثار دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم» ..فيما أكدت اللائحة التنفيذية لقانون الآثار على نفس المبادئ التى أقرها قانون حماية الآثار حيث نصت المادة 1 من اللائحة على أن «وزارة الآثار هى الجهة الوحيدة المختصة بشئون الآثار والحفاظ عليها وحمايتها وترميمها وصيانتها وفحصها».

للأسباب السابقة اتفقت المصادر مع العديد من المهتمين بالشأن الأثرى على أن قرار م.شريف إسماعيل كارثى بمعنى الكلمة ..مستندين فى ذلك لكونه نص فى ديباجته على اعتماد القانون رقم 308 لسنة 1955 بشأن الحجز الإدارى ..!!كما أوضحوا أنه فى هذه الحالة قد ظهرت النية الحقيقية من وراء تعطيل افتتاح المتحف وتبديد القروض الأجنبية التى أبرمت بشأنه وإطلاق يد الفساد داخله حتى يثقل كاهل النظام المصرى ولا يستطيع تسديد القروض فى مواعيدها المتفق عليها ..وأوضحوا أنه كان من المفترض ان يبدأ تسديد أول قسط الديون من عائدات المتحف بعد افتتاحه عام 2011 ..ولكن تم تعطيل ذلك بشكل متعمد ..وهذا ما حذرت منه فاطمة الرفاعى–مدير عام الشئون المالية والإدارية بالمتحف –عندما قالت إن دولة اليابان من حقها المطالبة بالحجز على المتحف وإدارته طبقا للقانون الدولى والمصرى ..والذى وافق عليه م.شريف إسماعيل فى أول جملة من ديباجة قراره المطعون فيه دستورياً وقانونياً.

وزاد من تعجب المصادر إصرار م .شريف إسماعيل فى قراره المعيب–ربما بحسن نية–على سلخ أكثر من 100 ألف قطعة أثرية عن إدارة مصر وتسليمها لإدارة مختلطة ..وذلك بحسب نص فى قراره على «خضوع المتحف لقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999» ..موضحة أن هذا الكلام يعنى «خضوع المتحف للأحكام التى تطبق على الشركات التجارية العاملة فى مجال السلع» ..ومن ثم ستصبح الآثار مثل أى سلعة فى السوق ..حيث تنص أبواب قانون التجارة المذكور فى ديباجة «مقدمة» قرار رئيس الوزراء على «خضوع المتحف لأبواب قانون التجارة بما تتضمنه من عمليات البيع والشراء وجميع الأعمال التجارية المتعلقة والالتزامات والعقود التجارية والرهن التجارى والوكالة والسمسرة والإفلاس والصلح الواقى منه»**!!.**

ولأن الفساد المنتشر فى المتحف الكبير منذ 2012 وحتى الآن ظل عالقاً بذهنى ..فكان لابد من متابعة كل صغيرة وكبيرة بهذا المبنى العالمى فى وسائل الإعلام المختلفة ..وبالصدفة البحتة اطلعت على قضية تخصه فى الجرائد والمواقع الإلكترونية ..والمعروفة إعلامياً بـ «قضية تهويد عمارة المتحف المصرى الكبير» ..والتى أقامها الباحث الشاب المهندس أحمد عوض برقم «30123» للسنة القضائية «66» بالدائرة الأولى بمجلس الدولة استناداً إلى دراسات علمية جاءت ضمن رسالة الماجستير الخاصة به تحت عنوان «انعكاس مفهوم ديناميكية الرمز المصرى القديم على التصميم الداخلى لقاعات العرض المتحفية» بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان ..من هنا كان لابد من الاتصال بالباحث لمعرفة حقيقة جهوده والوقوف على أبعادها.

فأكد «عوض» أن دراسته جاءت ضمن بحث علمى منشور بالمجلد الرابع للدورية العلمية «**Design Journal International**» وقد حملت عنوان «عمارة المتاحف القومية بين رؤية المصمم والأهداف الثقافية القومية» ..لافتاً إلى أنها من أعلى الدوريات العلمية–بحسب تقييم المجلس الأعلى للجامعات–وأضاف «عوض» أن حكم المحكمة بتاريخ) 28/ 1/ 2014م (حكم قبول الدعوى شكلاً وإحالتها إلى مكتب خبراء وزارة العدل والذى تداول الدعوى فى عدة جلسات بداية من 8/ 11/ 2016م وتم تأجيلها إلى جلسة 17/ 1/ 2017م لاستكمال عرض ما جاء بمستندات الدعوى .

o وبسؤاله عن تفاصيل أدق لهذه القضية التى تمس أمننا القومى فى العمق؟

أجاب قائلاً : بداية يجب التعرض إلى التعريف العلمى لمفهومى الأمن القومى والوظيفة الثقافية للمتاحف، حيث ينصرف المفهوم الحديث للأمن القومى إلى أن الأمن المادى والمعنوى هو محور للسياسات العامة للدولة آى أنه ينظر للأمن القومى كعامل مساعد فى الحفاظ على الأسس والمبادئ التى قام عليها المجتمع فيما يعرف بالثقافة القومية، أما التعريف العلمى للوظيفة الثقافية للمتاحف فتؤكد على أن المتحف يُعد سجلاً للحضارة والتراث القومى، حيث يسهم المتحف فى تأكيد الشخصية القومية والهوية الحضارية للأمة، وعلى هذا تعتبر المتاحف ذاكرة الأمم، حيث لم يعد المتحف مجرد مكان تعرض فيها المقتنيات بل هو مساحة تحكى قصة وتسمح للزائرين بالتفاعل معها، ومن ثم أصبح الدور الرئيسى لمصممى المتاحف هو خلق المساحة أو البيئة ثلاثية الأبعاد التى تحكى تلك القصة .

ويستطرد :من ذلك المنطلق شرعت الدراسة العلمية فى عرض الرؤية التصميمية للمتحف المصرى الكبير كما جاءت فى التقارير المقدمه من مصمميه الأيرلندية «روسين هنجن» والصينى «شو بينج» وكما وثقت فى أكثر من مرجع، وهو ما يمكن إيجازها بأن عمارة المتحف تقيم علاقة بصرية باتجاه أهرامات «الجيزة» والتى تتم بواسطة خلق مخروط رؤية افتراضى منحدر من قمم الأهرامات وممتد إلى أرض المشروع بحيث يضمّ مبنى المتحف ويحدد موقعه على أرض المشروع، ومن ثّم تمّ تنظيم المتحف داخل المحور البصرى المتجه من موقع المتحف إلى الأهرامات، وتم أيضاً تنظيم موقع المتحف برسم علاقة نحو مدينة «القاهرة»، فمن أعلى هضبة الموقع يرسم مسار حديقة المتحف زاوية رؤية إلى مدينة «القاهرة» لخلق فرص للعرض بين كل من «القاهرة» والأهرامات.

o ويواصل «الباحث» : أى أن موقع المتحف يمثل تقاطعاً بين الحداثة والقدِم، حيث يتبيّن تصميم الموقع العام ومساقطه الأفقية بواسطة تقاطع زاويتين رؤيا أفقيتا المستوى، أولاهما تنطلق باتجاه أهرامات «الجيزة» من خارج حدود الأرض المقام عليها المتحف، حتى يلامس امتداد ضلعيها قمت الهرم الأكبر والأصغر وذلك للتعبير الرمزى عن تواصل المتحف مع الأهرامات الثلاثة كأهم معالم الحضارة المصرية القديمة، أما الزاوية الأفقية الثانية فتنظر بإتجاه مدينة «القاهرة» إنطلاقاً من قلب أرض المتحف للتعبير عن تواصله مع ملامح الحداثة والمعاصرة المصرية، ومنها تم تشييد سائر العناصر المعمارية للمتحف على منهج تلكما الزاويتين ذواتا الدلالات الرمزية وذلك للتأكيد على كناية عمارة المتحف ككل عن امتزاج تراث الحضارة المصرية القديمة مع الحداثة المصرية المعاصرة.

o وما تفسيرك للزاوية الثانية للمتحف ..والتى تطل على القاهرة؟

بالنظر إلى الزاوية الثانية للمتحف السابق ذكرها –فتنظر إلى مدينة «القاهرة» وتماثلها فى الهيئة الهندسية العامة مع ما يُعرف فى علوم «المصريات» بزاوية «مسار خروج اليهود من مصر القديمة» والتى تصل بين قمة هرم «خوفو» الأكبر وموقع «حائط المبكى» اليهودى بمدينة «القدس»، حيث تدعى بعض الآراء اليهودية أن زاوية صعود الممر الرئيسى داخل الهرم الأكبر تمثل رمزياً مسار خروج اليهود من مصر القديمة إذا ما تم رسمها على مستوى أفقى من قمة الهرم الأكبر وبنفس القياس على محور الشرق باتجاه عكس عقارب الساعة، حيث يصل امتداد ضلعها الثانى بتلك الهيئة الهندسية إلى موقع بنائهم لأول هيكل لهم بموقع حائط «المبكى» حسب ادعائهم، وهو ما اعتبروه دليلاً على بناء أجدادهم للهرم الأكبر وتسجيلاً لبناء أجيالهم الأولى لهيكلهم المزعوم عقب خروجهم من مصر القديمة، وقد جاء أشهر ذكر لتلك الزاوية فى كتاب:

The Great Pyramid Decoded with an introduction to Pyramidology

الصادر من مؤسسة «**Artisan sales**» فى عام 1971م للباحثين «**Raymond.E**» و«**F.S.Scot**» وهما باحثان فى «المعهد الأثرى الأمريكي – **Archeological institute of America**».

o لهذا أريد منك تفسيراً لقصة خروج اليهود وعلاقة ذلك بمبنى المتحف؟

ــ تماثل الهيئة الهندسية بين زاوية مسار خروج اليهود من مصر القديمة ..والزاوية الثانية التى شُيّدت عليها عمارة المتحف يكمن فى تمثيل تلك الزاوية لمسار خروج اليهود نظراً لاستحالة حدوث تلك المصادفة بينهما، وذلك بشرط أن يصل امتداد ضلعها الثانى إلى موقع «حائط المبكى» اليهودى وهيكلهم المقدس مثلما فعل امتداد الضلع الثانى لزاوية «مسار خروج اليهود»، وهو ما تم اختباره وتأكيده من خلال الخرائط والتطبيقات المعتمدة علمياً وتم مراجعته من أساتذة متخصصين فى علوم هندسة المساحة، كما أن الصور الواقعية التى تم إلتقاطها من القمر الصناعى لبرنامج «جوجل إرث – **Google Earth**» لمراحل بناء المتحف حالياً أكدت ذلك بشكل قطعى لا مجال فيه للجدال، وهنا تجدر الإشارة أن ما يدعم منطقية ما سبق هو تجنب مصممى المتحف معاملة الزاوية الثانية له كنظيرتها الأولى بحيث يلامس إمتداد ضلعيها آى من المعالم المعمارية الحداثية الموجودة بكثرة فى قلب مدينة «القاهرة»، مثل المتحفين القبطى والإسلامي، وهو ما كان سيضفى قوة تعبيرية على رمزية تلك الزاوية وسيدعم بدوره الرؤية التصميمية العامة للمتحف .

o وما علاقة كل ما ذكرته بحائط المبكى وموقع الهيكل اليهودى فى مدينة القدس القديمة؟

العلاقة وطيدة جداً ..فتباعاً لما سبق كان من الواجب التأكد من أن إمتداد ضلعى الزاوية الثانية للمتحف لا يتصلا فعلياً بأى من المعالم الثقافية المهمة داخل مدينة «القاهرة» رغم أن تقارير المصممين لم تذكر أى شيء عن ذلك الطرح، وهو ما تأكد لنا دون شك من خلال تطبيقات برنامج «جوجل إرث – **Google Earth**» بل ومن المدهش هنا أن نجد أن الضلع الآخر للزاوية الذى يستوطن إتجاه الشرق الحقيقى يتصل إمتداده مع موقع ثانى أقدم مقبرة يهودية فى العالم والتى تقع بضاحية «البساتين» فى قلب «القاهرة»، وهنا يجدر الإشارة إلى الأهمية البالغة التى تحتلها مقابر «البساتين» اليهودية لدى الكيان الصهيونى وثقافته الدينية منذ بداية إنشائها أوائل القرن التاسع الميلادي، أما امتداد ضلعيهما الثانى الشمال شرقى فيتواصل امتداده مع موقع «حائط المبكى» وموقع الهيكل اليهودى فى مدينة «القدس» القديمة بكل دقة، ثم يتخطاه ليتواصل امتداده على بعد أمتار –أقل من أربعمائة متر –شمال أقدم مقبرة يهودية فى العالم التى تقع على جبل «الزيتون» خلف «حائط المبكى» اليهودي .

o ويستطرد «عوض» قائلاً :مما سبق يتأكد لنا أن مرجعية تصميم تلك الزاوية الثانية تؤول إلى قصد تماثلها مع زاوية «مسار خروج اليهود من مصر القديمة» فى الهيئة وفى الدلالة أيضاً، حيث تكنّي نتيجة ذلك التماثل عن مسار خروج اليهود الأقدمين من مصر القديمة ومنها يتم تجسيد حدث الخروج اليهودى فى عمارة المتحف «المصرى الكبير» تجسيداً رمزياً إستناداً على تلك الكناية الرمزية وهو ما تم ترسيخه أيضاً فى سائر الملامح المعمارية للمتحف دون مصادفة لذلك، حيث جاء تصميم واجهتى المتحف الرئيسيتين بواسطة تكرار متتابع لوحدة هندسية مثلثة الشكل تعرف بأسم مثلث «سربنسكي –**Serpinski**» وهى وحدة هندسية جاءت فى أحد المراجع اليهودية كتجسيد رمزى عن بعض المعتقدات الدينية لليهود بخصوص النشأة الآلهية الأولى، وهو ما يكنّي بدوره عن تحول الشعب اليهودى إلى شعب مختار إقتراناً بآلههم وأرض موعدهم فور خروجهم من مصر القديمة.

ويضيف :كما أن وحدة مثلث «سربنسكي –**Serpinski**» تماثل كوحدة أولية ما يعرف فى الفنون الشعبية اليهودية ما يسمى «مفتاح سليمان السادس» وهو تشكيل زخرفى هندسى يرمز للحماية الآلهية لليهود ..لافتاً إلى أن النجمة السداسية اليهودية الشهيرة تكونت على الواجهة الرئيسية للمتحف عن طريق تشييد واجهة المتحف بالمثلثات المتعاقبة على ستة مستويات بإستخدام القوائم المعدنية، حيث تظهر النجمة اليهودية جلية للأبصار بجوار المدخل الرئيسى للمتحف بإرتفاع واجهته الكلية، كما يعمل على تأكيد ظهور تلك النجمة بصرياً تشكيلها بثلاث وحدات مثلثة رئيسية من وحدات «سربنسكي –**Serpinski**» وإنحصار تلك الوحدات الثلاثة بين فتحة المدخل الرئيسى والفتحة المجاورة له على اليسار .

o كيف تربط بين البهو الرئيسى للمتحف وقصة مسار خروج اليهود من مصر؟

دعنى أقول لك بأن بهو المدخل الرئيسى للمتحف جاء عن طريق تشكيله بواسطة ضلعيّ الزاوية الثانية للمتحف فى قلب كتلته المعمارية والتى تمثل مسار خروج اليهود من مصر القديمة، ومن ثّم يجسد ذلك الفراغ المعمارى الهائل على هذا النحو صورة رمزية لفالق البحر لحظة إنقسام طوديه إبان عبور «بنى إسرائيل» له، وما يؤكد ذلك التجسيد الرمزى هو تنصيب تمثال الملك «رمسيس الثاني» بوصفه فرعون الخروج حسب بعض الإدعاءات اليهودية فى قلب فراغ بهو المدخل، ومن ثم يستكمل بذلك تجسيد مشهد خروج اليهود من مصر القديمة بصورة رمزية واضحة.

ويستكمل الباحث حديثه قائلاً :الصورة الرمزية السابقة تتأكد من خلال التنسيق العام للحدائق الملحقة بالمتحف بحيث تتكون من متنزهات خلفه وأخرى أمام واجهته الرئيسية، وقد وضع مصممى المتحف أسم «أرض مصر» على الحدائق الخلفية التى تقع داخل حدود الزاوية الثانية للمتحف حتى تجسد أراضى المملكة المصرية القديمة التى خرج منها اليهود قديماً، أما المتنزهات الأمامية فقد تم زراعتها بمجموعة كثيفة من النخيل وهو ما يجسد مجموعة النخيل التى وجدها «بنى إسرائيل» عقب عبورهم للبحر قديماً، وهو ما يتأكد أيضاً فى تصميم مناسيب المتحف على عدة مستويات أفقية حيث تم تسكين المتنزهات الخلفية على أعلى مستوى أفقى للمشروع ككل يعقبها مستوى الكتلة المعمارية للمتحف ..ثم أخيراً تأتى متنزهات المتحف الأمامية فى أدنى مستوى أفقي، ومن ثّم ينتقل زائرى المتحف من المتنزهات الخلفية التى تمثل أرض مصر إلى داخل البهو الرئيسى للمتحف الذى يجسد فالق البحر عن طريق إستخدام درج سلم هائل يهبط بهم من المستوى العلوى إلى المستوى السفلى وذلك تجسيداً للرحلة التى سلكها اليهود فى خروجهم من مصر القديمة، حيث يجسد مستوى البهو الرئيسى للمتحف قاع البحر الذى وطأته أقدام اليهود القدامى لحظة خروجهم، كما تتأكد تلك الصورة أيضاً من خلال تصميم سقف المتحف بواسطة ستة صفوف من الطيات المنكسرة مثلثة الشكل حتى تجسد امواج البحر الذى عبره اليهود قديماً، يضاف إلى ذلك أن باقى العناصر المعمارية للمتحف تأتى على نفس النسق السابق لتؤكد تجسيد المتحف المصرى الكبير لحدث خروج اليهود من مصر القديمة .

o حدثنا عن موقف وزارة الآثار من هذه القضية الخطيرة؟

ــ موقف الوزارة جاء فيه التشكيك على نتائج تطبيقات الهندسة المساحية الواردة تفصيلاً فى الدراسة وهو أمر غريب لا يستند إلى أى سند علمى بل ويثبت عدم الدراية بأسس تلك التطبيقات وعدم إدراك الأمور الفنية فى حساب الفروق بين التطبيقات المختلفة للنظم المساحية، ومما يحسم الأمر فى ذلك الشأن أن الصور الواقعية للمبنى بوضعه الحالى قد تم إلتقاطها عن طريق القمر الصناعى لبرنامج «جوجل إرث – **Google Earth**» ..كما تم التأكد من تواصل إمتداد ضلعى الزاوية الثانية للمتحف مع حائط «المبكى» والمقابر اليهودية دون آدنى شك ولا يقبل آى جدال.

ويتعجب «الباحث» من رد «الآثار» عندما ادعت أن مسببات تصميم الزاوية الثانية للمتحف على هذا النحو هو أنها تأتى لتستقبل أشعة الشمس وقت الشروق على مدار العام ..**!**وأضاف : ومن المثير للدهشة أن جميع ما ورد فى رد الوزارة لم يأت فى التقارير الكتابية لتصميم المتحف المذكور على يد مصمميه أنفسهم وهى التقارير الموثقة فى عدة مراجع معمارية وعلى الموقع الرسمى للمتحف، ومن الامور المذهلة أيضاً أن يأتى رد الوزارة بخصوص النجمة اليهودية على الواجهات بأنها لا يتم إدراكها بصرياً إلا بالإيحاء ..وهو الأمر المثير للدهشة حيث تظهر النجمة بشكل واضح للعين المجردة داخل تشكيل الواجهة بالنسق العام للتشكيل المعمارى المتعارف عليه علمياً، وأخيرا تجدر الإشارة إلى أننى قمت بتفنيد كل ما جاء فى رد وزارة الآثار مدعوماً بتقارير فنية من أساتذة أكاديميين متخصصين فيما ورد به .

o اموجه تشابه التصميم المعمارى لمتحفنا الكبير بالمبانى اليهودية؟

ــ حتى تتضح الرؤية للقارئ العادر والمتخصص فى آن ..يجب الإشارة هنا إلى أن تصميم عمارة المتحف المصرى الكبير على النحو الذى يجسد حدث خروج اليهود من مصر القديمة قد جاء متوافقاً مع تصميم عمارة أشهر المتاحف اليهودية رغم إختلاف مصمميهم، فعلى سبيل المثال نجد أن المتحف اليهودى بمدينة «برلين» للمصمم «دانيال لبسكند» قد استخدم المحاور الأفقية التى تصل إمتدادها نحو أماكن بعينها ذات أهمية تاريخية لليهود لتجسيد رحلة الشتات للأمة اليهودية توثيقاً لمحنتهم إبان الحرب العالمية الثانية، كما جاء فى التقارير الفنية لمصمم المتحف اليهودى أن تلك المحاور الأفقية تشير إلى أهم الأماكن اليهودية فى مدينة «برلين» والتى تشكل بدورها النجمة اليهودية السداسية على خريطة مدينة «برلين».

o ويسترسل «عوض» قائلاً :كما نجد أن متحف «ياد فاشيم» للمصمم «موشى صـفدي» المقام فى مدينة «القدس» قد تم تصميمه بمفردات معمارية مصرية قديمة على محور أفقى يميل بنفس ميل الضلع الثانى للزاواية التى تجسد مسار خروج اليهود من مصر القديمـة وعـلى نفـس النسق العام للرؤية التصميمية للمتحف المصرى الكبير ..يضاف إلى ذلـك أن تشـكيل النجمـة اليهودية فيه كنصب تذكارى بواسـطة بعـض التكوينـات المعماريـة ..ثـم أن متحـف «التـراث اليهودى» للمصمم «روتش دينيكلو» فى مدينة «نيويورك» قد إستخدم تكرار وحـدات التشـكيل المثلث التراثية المعروفة بأسم «مفتاح سليمان السادس» فى تكوين النجمة السداسـية اليهوديـة الشهيرة فى السقفية الزجاجية للبهو الرئيسى بالمتحف.

o أخيراً ..كان لك ملاحظات على شركات السياحة ..ما السبب؟

بعض شركات السياحية تدشن رحلات سياحية بأسم «الخروج اليهودى من مصر القديمة»، حيث يأتى فى السياق المنشور علناً لتلك الرحلات أنها تدعيم للهوية اليهوديـة وعليهـا يسـتهل برنامجها السياحى بزيارة الهرم والمتحف المصرى وينتهى بزيارة متحف «ياد فاشـيم» بمدينـة «القدس»، ومن الغريب فى الختام أن نجد أن مصممى المتحف المصـرى الكبيـر قـد درسـا فى ذات الجامعة التى يعمل بها مصمم متحف «ياد فاشيم» كأستاذ أكاديمى وهو المعمارى «موشى صفدي».



المؤامرة الصهيونية العـــــ

أثريون يطالبون «الوزراء» بإسقاط قرار تدويل المتحف الكبيـ

تساؤلات: أين اختفى مبلغ ١٥٠ مليون دولار عائدات متحف توت عنخ آمون الذى أعلن عنه د. حواس أنه ذهب للمتحف الكبير



إذا كان استحقاق فوائد القروض اليابانية للمتحف منتصف ٢٠١١.. فهل تم تسديدها بالفعل أم تمت جدولتها بفوائد مركبة؟!

فاطمة الرفاعى تحذر من المخاطر التى ستترتب علينا إذا سحبت «الجايكا» اليابانية قرضها بسبب الفساد المستشرى فى المتحف







أين ذهبت.. وفى جيب من استقرت منحة مركز البحوث الأمريكى للمتحف وقدرها ٥٠ مليون دولار؟





قروض المتحف تعدت المليار دولار ولم يتم الانتهاء منه.. ترى هل من سبب مقنع لهذا الفشل؟

الصفحة الأولى من التحقيق



الدستور — ملف

ـــــــالمية الكبرى على آثار مصر «٦»

ـــر.. والكشف عن مصير القروض اليابانية المخصصة لبنائه

سؤال موجه لرئيس الوزراء: كيف تسمح بسلخ ١٠٠ ألف قطعة أثرية عن الإدارة المصرية إلى إدارة مختلطة؟

رأى الراحل د. عبد الحليم نور الدين عن الأجانب المرشحين لمجلس أمناء المتحف: إما أمريكان أو ألمان أو فرنسيين

تساؤل عن السبب فى إسناد عملية إنشاء المتحف إلى شركة ألمانية وتجاهل شركاتنا القومية والخاصة؟!

«نور الدين» سبق وحذر من وجود أيادٍ أجنبية لنقل رمسيس الثانى من مكانه إلى المتحف الكبير

فاروق حسنى وزاهى حواس هما من أقرا اللائحة المالية غير القانونية للمتحف دون موافقة وزارة المالية

د. زاهى حواس يكشف: عاطف عبيد أصدر قرارا بتشكيل شركة قابضة لإدارة الآثار لكنها توقفت

د. صلاح هريدى: الأسماء المقترحة للعمل بالمتحف.. هى ذاتها المسئولة عن المشاكل التى تواجهها الآثار حالياً

مصادر: تعيين سيدة أجنبية كـ مديرة أمن للمشروع، سلوك غير مبرر ويثير علامات الاستفهام والشك

وشهد شاهد من أهلها د. محمد عبد المقصود لـ «الإعلام»: لا يشرفنى أن أعمل فى أكبر مشروع فساد فى مصر

الوثائق تكشف إهدار ملايين الدولارات على أجهزة ومعدات وبناء معامل لا تصلح للاستخدام إطلاقا

الصفحة الثانية من التحقيق



الدستور — ملف — 10

المؤامرة الصهيونية العالمية الكبرى على آثار مصر «٦»

مناشدات للدولة بمراجعة ملف قضية تهويد عمارة المتحف الكبير

أحمد عوض: مجلس الدولة حكم بقبول الدعوى شكلاً وإحالتها إلى مكتب خبراء وزارة العدل.. ورد وزارة الآثار: كارثة علمية

الرئيس عبد الفتاح السيسي يكرم الباحث المهندس أحمد عوض على تميزه العلمي

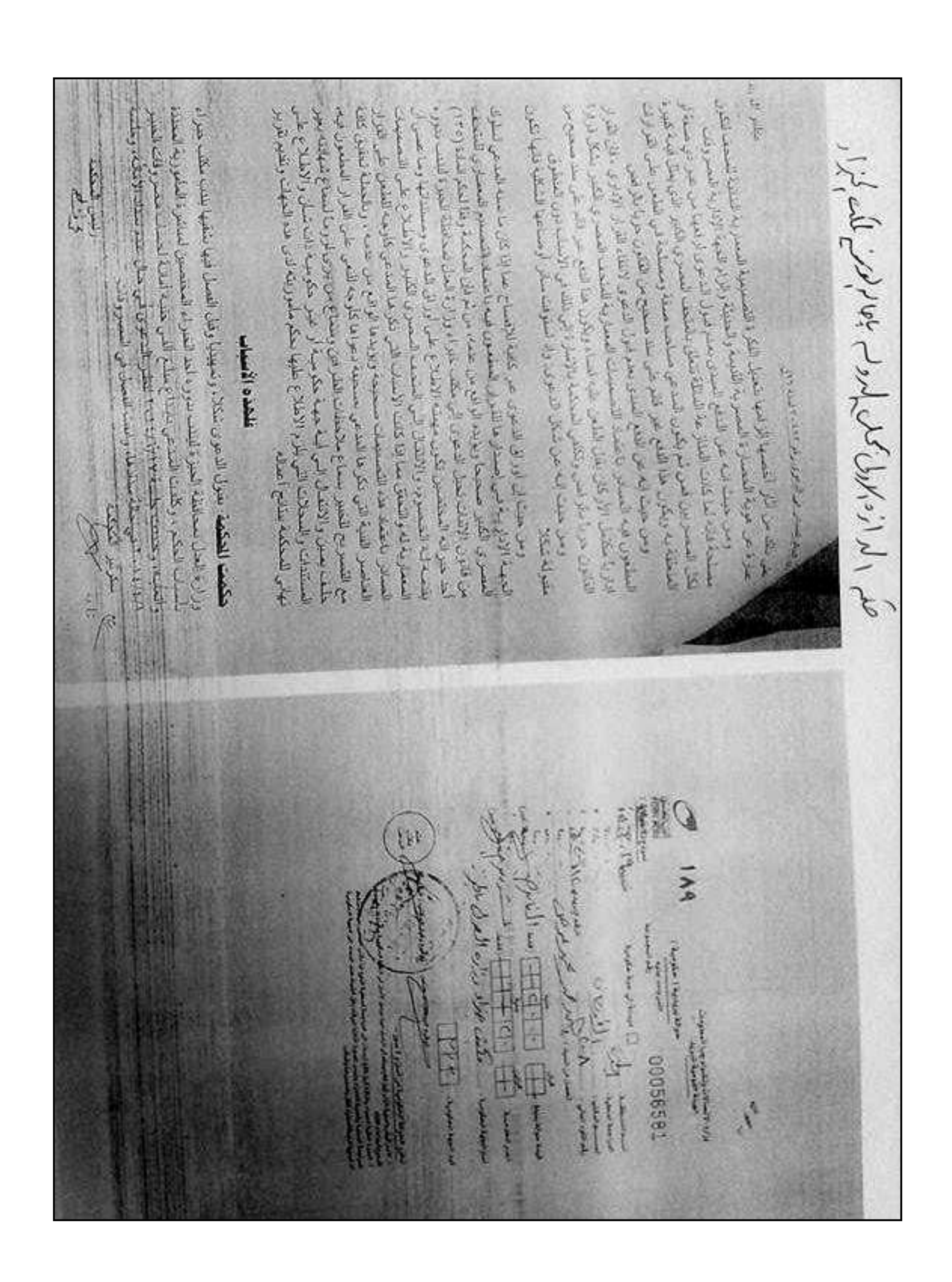
الباحث: استندت في القضية إلى دراسات علمية موثقة في رسالة ماجستير بجامعة حلوان

مطالب بالكشف عن أسماء ورواتب موظفي المتحف الكبير من المصريين والأجانب

خبراء: قرار شريف إسماعيل خالف مواد الدستور وقانون الآثار وملحقاته لسنة ١٩٨٣

تحقيق - محمود عابدين

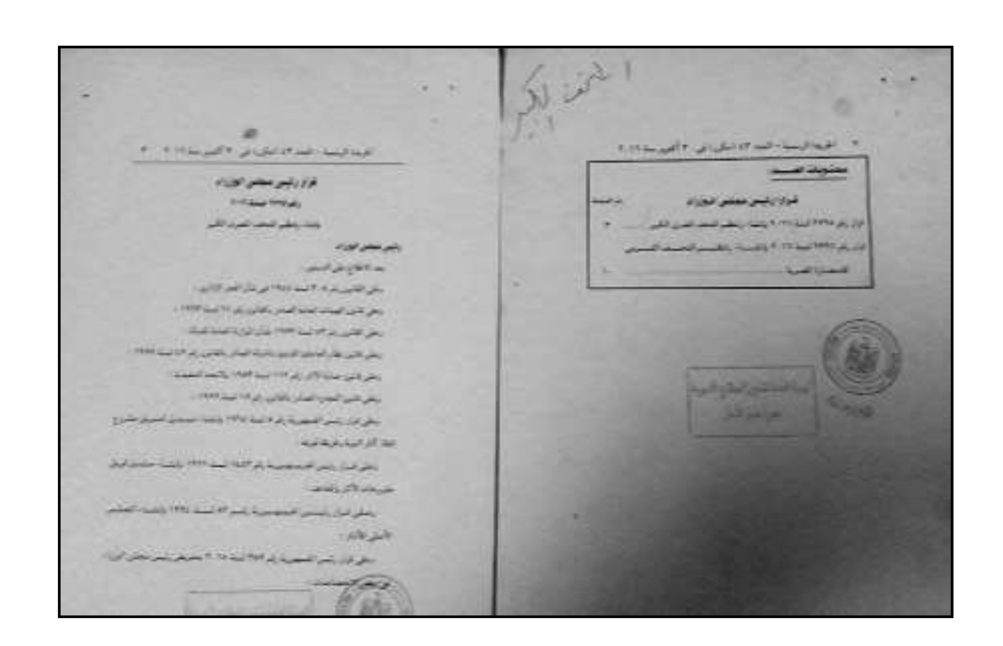
الصفحة الثالثة من التحقيق



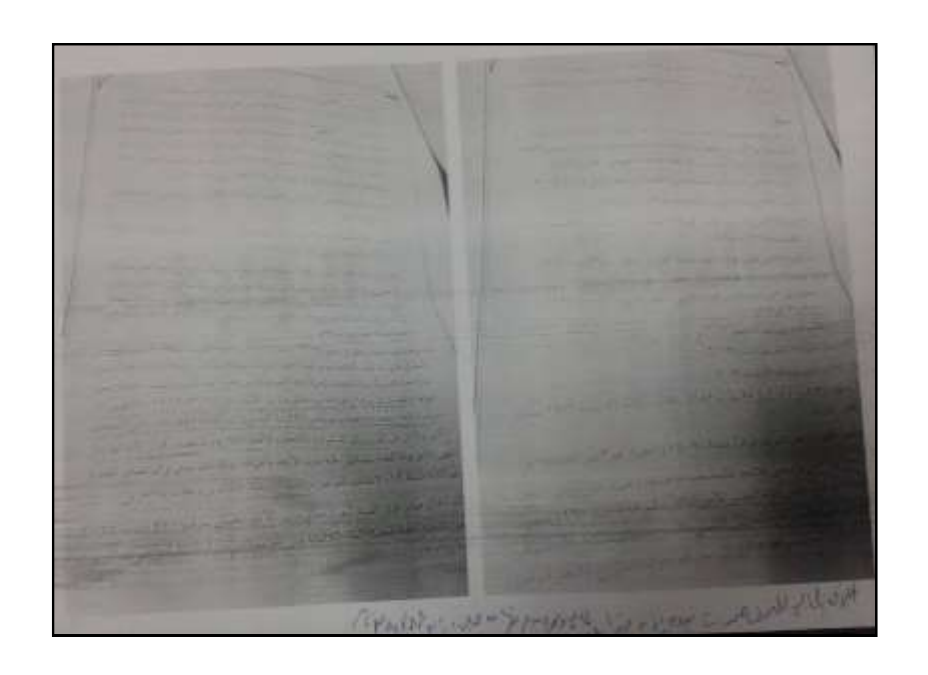
مستند حكم الدائرة الأولى بمجلس الدولة
بإحالة قضية تهويد عمارة المتحف الكبير لمكتب الخبراء



صورة أولى من قرار مجلس الوزراء بتشكيل مجلس أمناء للمتحف محلي – عالمي



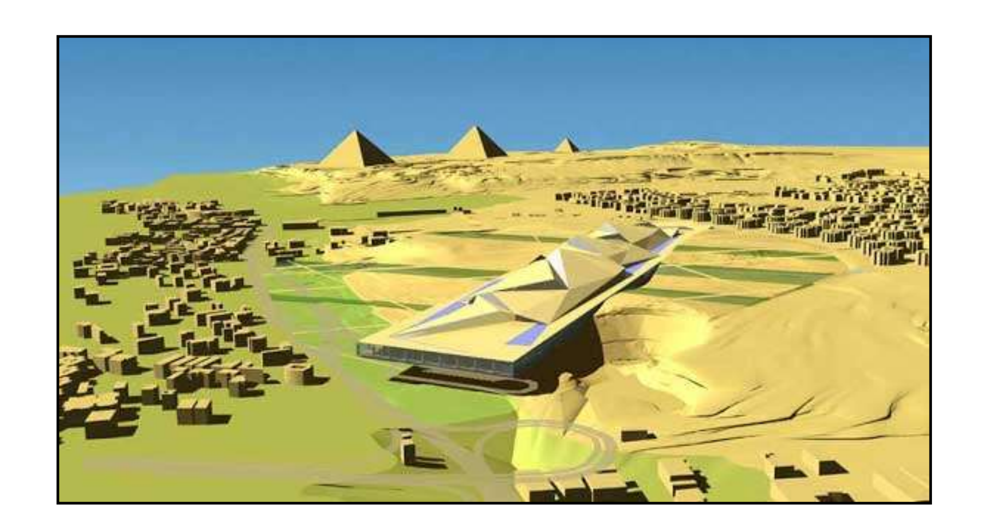
صورة ثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس أمناء للمتحف محلي – عالمي



اللائحة المالية للمتحف والتي صدرت دون إذن وزارة المالية



د. العناني مع مسئول «الجايكا» الياباني بعد توقيع آخر قرض للمتحف الكبير



تصور للمتحف الكبير بعد اكتماله



الملك رمسيس الثاني قبل نقله



زيارة مدير متحف طوكيو الياباني الدولي للمتحف المصري الكبير
وبجواره د. طارق توفيق المشرف العام على المتحف



مصر تتلقى 460 مليون دولار من اليابان لتمويل المتحف الكبير



د. سحر نصر مع مسئول «الجايكا»
وخلفهما وزير الآثار أثناء توقيع القرض الأخير للمتحف



الباحث م. أحمد عوض مُكرما من الرئيس



د. طارق توفيق المشرف العام على المتحف الكبير



الراحل د. عاطف عبيد رئيس وزراء مصر الأسبق



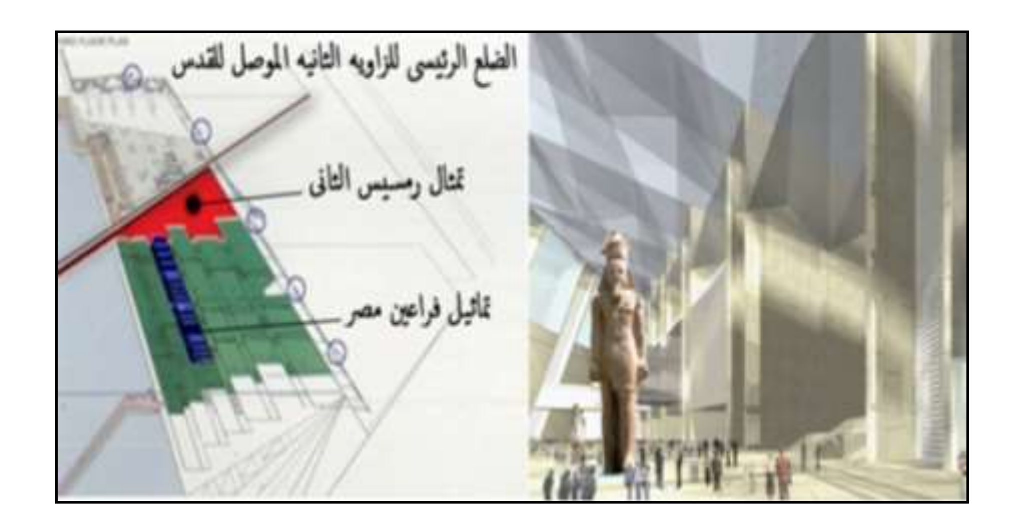
بعض قطع من آثار الملك الذهبي داخل المتحف الكبير



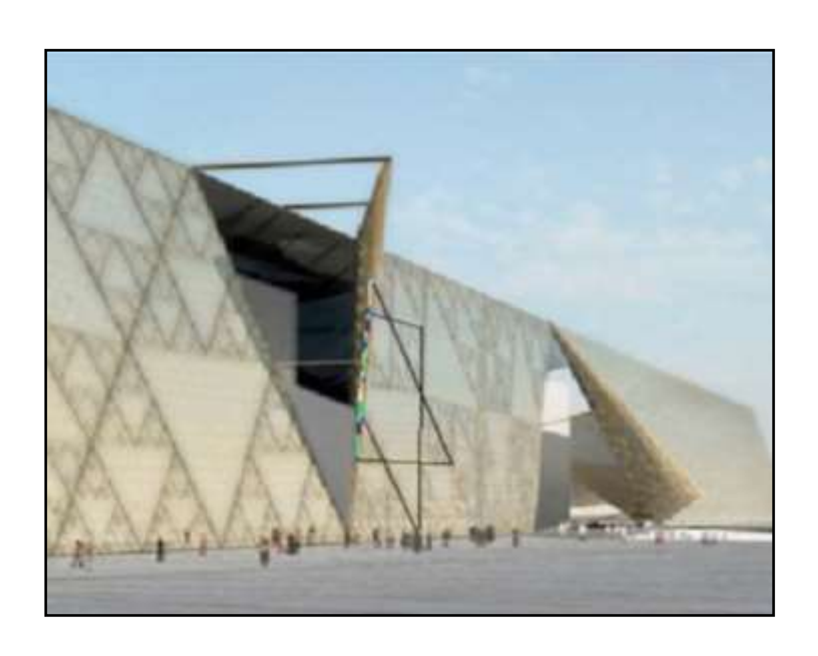
المهندس شريف إسماعيل



مومياء الملك الذهبي داخل المتحف الكبير



شكل توضيحي يُبيّن موقع تمثال الملك رمسيس الثاني
في قلب الفراغ المعماري الهائل بالبهو الرئيسي للمتحف



رسم توضيحي يبين كيفية تشكيل النجمة السداسية
على واجهة المتحف المصري الكبير بجوار مدخله الرئيسي

The Foundation of Creation

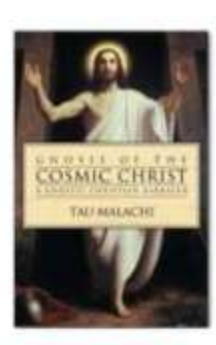


The word Yesod means foundation and connotes reciprocity. Yesod appears on the middle pillar between Tifferet and Malkut. Much like the idea of a foundation of a building, which serves as an interface between the earth and the structure, Yesod serves as the foundation of the Tree of Life - the interface of the Sefirot above with the Sefirah Malkut below.

Yesod receives the influx of the ruhaniyut and shefa from all the Sefirot above it and distributes it to Malkut, imbuing it with the life-power. Yesod acts as a filter, diffusing the supernal light so that Malkut can receive it without being overwhelmed. The force of the influx of the supernal light and spiritual energies of the Sefirot flowing into Yesod is too intense to be received directly by Malkut, thus, Yesod absorbs the force of the influx and serves to measure the flow of ruhaniyut and shefa into Malkut.

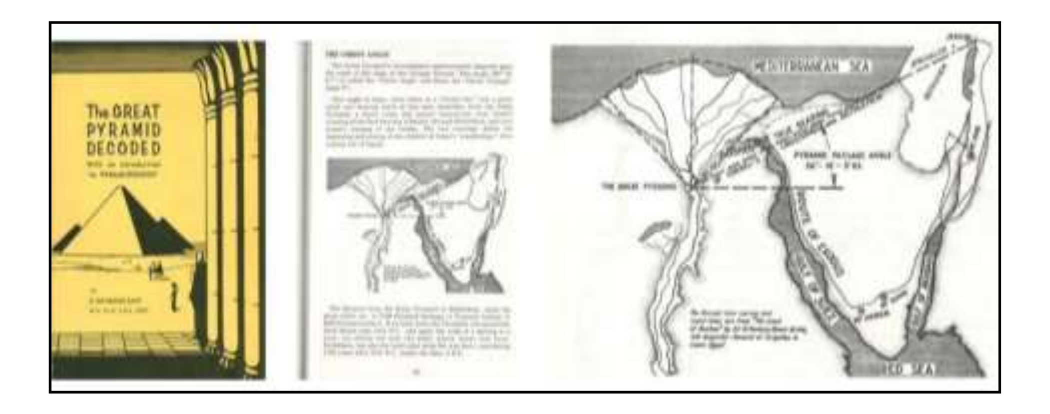
Yesod represents the astral planes and, specifically, the suble substance of the astral planes, which is called the astral light. This is a curious substance that shares in the nature of both mind and matter. Essentially, it is the substance of consciousness itself at the point of transition between what we call mind and matter – the subtle substance within and behind all material objects and the material inverse (Asiyah). The astral planes are, thus, the matrix of light upon which the material universe is founded – the level of consciousness where mind and matter merge.

60

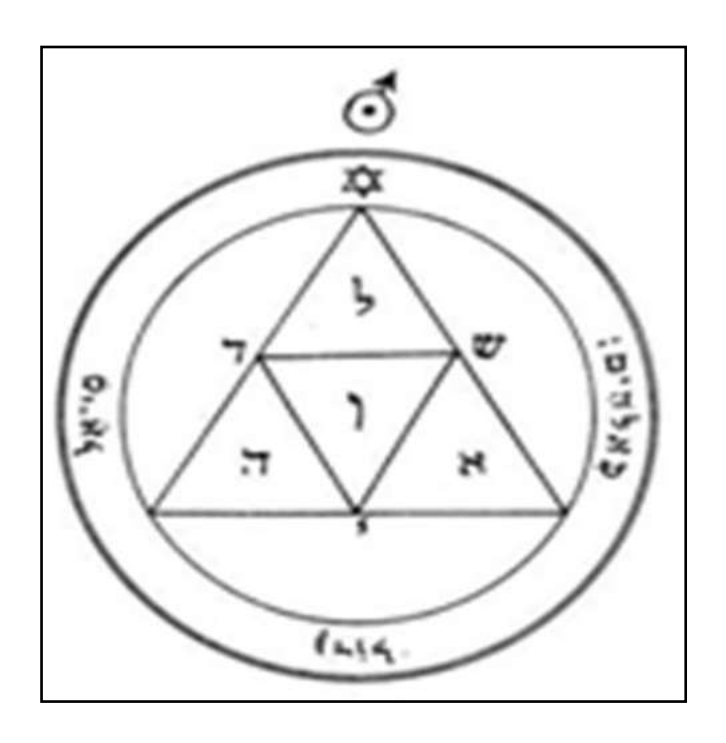




شرح العلاقة وحدة مثلث سيرينسكي بالمعتقدات اليهودية
كما جاء في صفحة 60 من المرجع على شبكة الإنترنت



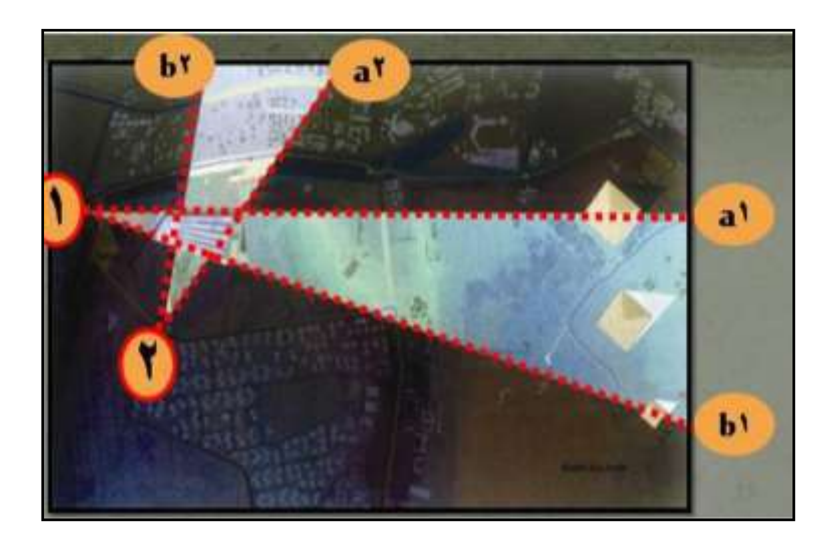
شرح لزاوية مسار خروج اليهود من مصر القديمة
من كتاب **the great pyramid docoded**



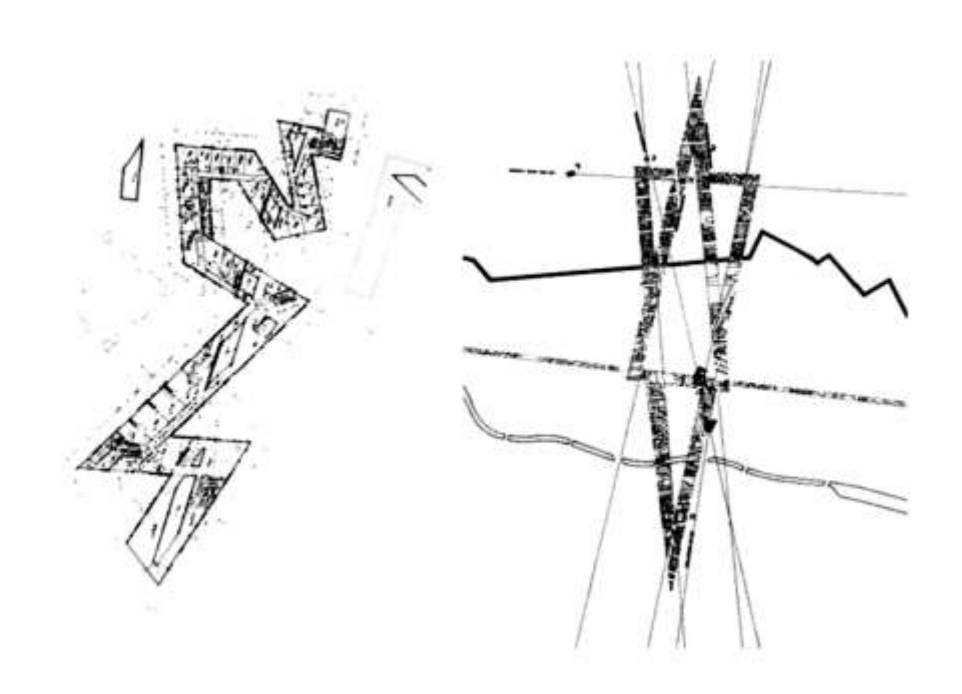
شكل توضيحي مفتاح سليمان السادس اليهودية



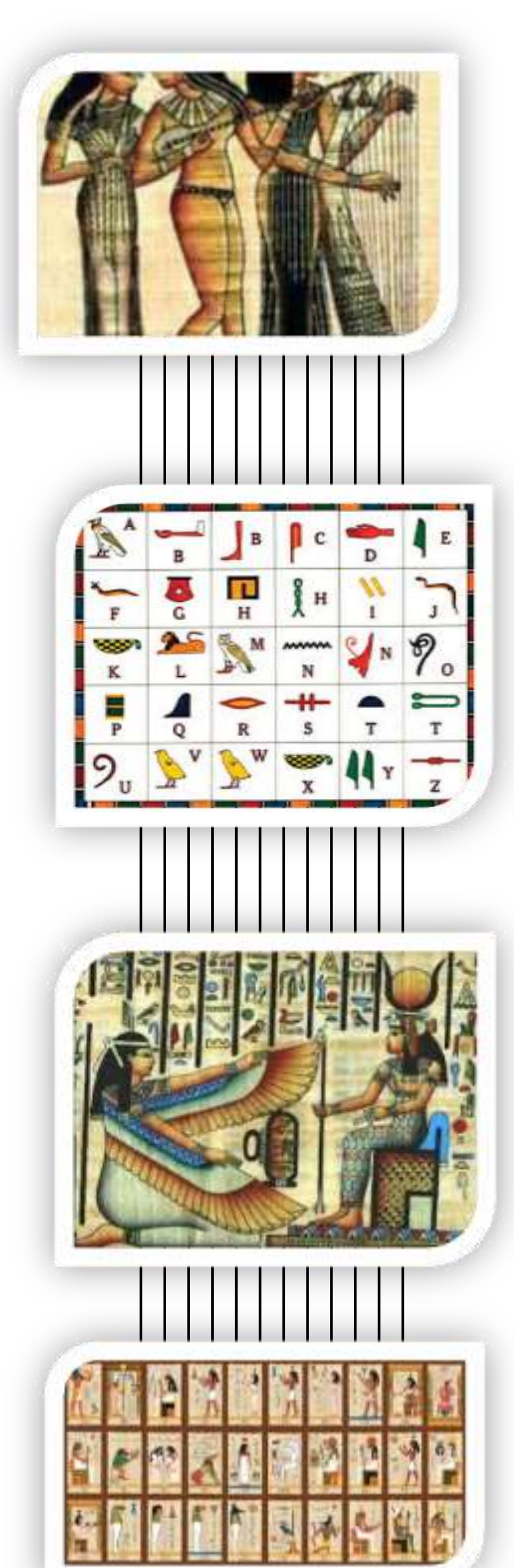
المبنى الرئيسي لمتحف التراث اليهودي في مدينة نيويورك
وتظهر تشكيل النجمة اليهودية بسقفه الزجاجي



شكل توضيحي يُبيّن موقع تمثال الملك رمسيس الثاني
في قلب الفراغ المعماري الهائل بالبهو الرئيسي للمتحف

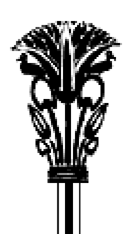


المحاور الأفقية للمتحف اليهودي في برلين ويظهر فيه تشكيل
النجمة اليهودية على خريطة المدينة من خلال تلك المحاور

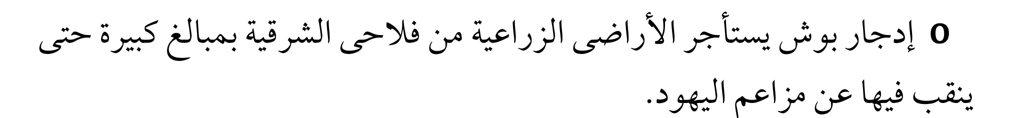


الفصل السابع

بعثات التنقيب الأثرية الأجنبية..الخطر الأكبر على تارخ وحضارة وتراث مصر منذ عهد الفراعنة



o أثريون:كهنة المعبد الأثرى يفضلون التعامل مع البعثات «الخواجاتى» عـن التعامل مع أصحاب الأرض!!.



o إدجار بوش يستأجر الأراضى الزراعية من فلاحى الشرقية بمبالغ كبيرة حتى ينقب فيها عن مزاعم اليهود.

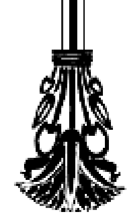
o مانفريك بتاك يبحث عن مـزاعم أجـداده الصـهاينة فى الشـرقية..ود.حواس يصفه فى مقاله بـ «البطل» وينتقد معارضيه!!.

o آن باترسون تؤكد مزاعم الصهاينة فى علم الآثار التوراتى بأحقيـة إسـرائيل فى احتلال مصر حسب وعد بلفور !!.

o آلان زيفى يُروج فى كتبه ومحاضراته بأنه اكتشف مقبرة تخص سيدنا يوسف عليه السلام بـ «سقارة»!!.

o مصادر:كيف يُسمح لـ «هوفماير» بممارسة أكاذيبه ضد تاريخنا بعد طرده من الأمن القومى ؟!.. وينكر أحقيتنا فى أرض الفيروز.. ويدعى أن حدودنا تقف عند بحيرة المنزلة!!.

o د.حـــواس خـــالف قـــانون الآثـــار الـــذى شـــارك فيـــه عنـــدما ســـمح لـ «نصابة» دومانيكية عمرها 19 ربيعا بالبحث عن كليوباترا!!.



إذا كنا-حقاً-نؤمن بالتاريخ كما يؤمن به زعماء العالم وحكماؤه.. فلابد أن نعيد قراءته من أجل الحفاظ على تاريخنا وحضارتنا من عدو غادر لا يرحم من يتغافل عن حقوقه..ولدينا العديد من الشواهد التى نستدل بها على جُرم الصهاينة وكيدهم لنا منذ آلاف السنين وحتى اللحظة..إذ كيف نفسر عداءهم المستحكم لتراثنا على يد عملائهم فى بعثات التنقيب الأجنبية عن آثار فى كل شبر من أرضنا؟!. المصادر الأثرية التى عملت بالبعثات المصرية أكدت أن وزارتهم المعنية بالحفاظ على كنوزنا تتعامل معهم على أنهم من جنسية «عاشرة» بعد الأمريكان والفرنسيين والألمان واليابانيين وحتى الإسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر دول أوربية وأمريكية..منتقدة عمل حوالي250 بعثة أجنبية داخل أراضينا فى الوقت الذى يجلس فيه خيرة علمائنا فى بيوتهم دون عمل.. وتعجبت المصادر من «بجاحة» البعثات «الخوجاتى» عندما تفرض شروطها على «الآثار» وتُحدد لنفسها مواقع أثرية مهمة لتصبح بعد ذلك - بقدرة قادر- صاحبة حق امتياز لهذه المواقع..وأضافت: من العيب على وزارتنا أن تسمح لتلك البعثات بعدم دفع ولا جنيه واحد لخزانة الدولة نظير حصولها على موقع للتنقيب عن الآثار!!.

وكشفت مصادرنا عن خشيتها على نفسها من بطش «كهنة المعبد الأثرى إذا ظهروا معى فى أى تحقيق أثرى..وهو ما جعلنى أطرح السؤال التالى: هل يُعقل أن يُمنع علماؤنا الأجلاء من مجرد الاقتراب من «الخواجات» والأماكن التى يعملون فيها بأوامر من مسئولى الآثار الكبار؟!..مع التأكيد على وجود 50 بعثة أجنبية تعمل فى محافظة الأقصر وحدها..وهذه كارثة بكل المقاييس..وما يزيدنى قلقاً من هذا الوضع المزرى هو ما علمته بأن مفتش الآثار المصرى الذى تعينه وزارته ممثلاً للدولة للإشراف على بعثة الخواجات يتحول من «مراقب» إلى «أجير» يتقاضى من هذه البعثات 50 جنيهاً يومياً..لذا فإننى أُجزم بأن هذه الوزارة كانت ومازالت «دولة داخل الدولة»!!.

ما سبق ذكرنى بما أكدت عليه فى مقالاتى وتحقيقاتى وسأظل أؤكد عليه أن ما يأتينى من أخبار عن سطوة بعض الأثريين وإجرامهم بحق آثارنا وأثريينا لهو شىء بغيض حقاً و«ممقوت»..فعلى سبيل المثال لا الحصر نوجه سؤالنا للوزير:كيف تسمح بحرمان البعثات المصرية من العمل فى الحفر بحجج غير مقنعة قد تؤدى إلى ضرب انتمائهم الوطنى فى مقتل وهم يشاهدون بلدهم تفضل عليهم الأجانب!! .. يا معالي الوزير إن كل ضربة معول من يد مصرية فى أرض الكنانة.. تكشف لنا أثراً يمثل دليلاً دامغاً على «فضح» التأويلات الصهيونية المستمرة ضد حضارتنا.. وهذا ما حدث بالفعل بعد اكتشافنا «جبانة عمال الأهرام» والتى دحضت ادعاءات اليهود بأنهم بناة الأهرامات..

وهنا أطرح السؤال التالى: ماذا لو أن أثريى أى بعثة أجنبية- وجميعهم مؤمنون بالتوراة المحرفة طبعاً- هم من اكتشفوا تلك المقبرة ؟!.. هل كانوا سيعلنون الحقائق لصالحنا؟!..بالطبع لا..وأظن واقعة ثقب الهرم الأكبر عام 2002 بواسطة الجمعية الجغرافية الأمريكية التى يمتلكها الصهيونى العالمى روبرت مردوخ خير دليل على ذلك. مصادرنا أكدت أن دارسى علوم المصريات الأجانب يتبنون جميعهم أفكار التوراة..مستشهدين فيما قالوه بتصريحات السفيرة الأمريكية السابقة بالقاهرة آن باترسون نقلاً عن «معاريف» الإسرائيلية عندما نسبت أصل الملك الفرعونى توت غنخ آمون إلى اليهود !!.. كما زعمت -بحسب فهمها للرواية العبرية «المفبركة»- أن والد الملك إخناتون هو سيدنا موسى عليه وعلى نبينا وأنبياء الله أفضل الصلاة والسلام !!..

وهذا «الشطط» يجرنا جراً إلى كشف ألاعيب النصاب العالمى-حسب وصف د.زاهى حواس- «ريفز» الذى حاول بمساعدة «د.الدماطى» أن يثقب مقبرة الملك الشاب بحجة أن خلفها مقبرة أخرى للملكة الجميلة نفرتيتي..لإثبات إنها عبرانية الأصل.. وهذا ما حذرنا ونحذر منه فى تحقيقاتنا ومقالاتنا السابقة وإن شاء الله اللاحقة!!.

المهتمون بالملف الأثرى يتساءلون: هما إخوانا وزراء الآثار بيعملوا فينا كده ليه؟!.. لكن سرعان ما تأتيهم الإجابة الشافية من خلال تفرد هؤلاء الوزراء باتخاذ قرارات سلطوية وكأن هذه الوزارة «عزبة» ورثوها أباً عن جد وليست ملكاً للشعب !!.. إن أجدادنا الفراعنة الذين صدروا للدنيا حضارة عظيمة تجلت فى معابدهم وأهراماتهم ودور عبادتهم.. بل قدموا من العلوم ما سبقوا به جميع العالم بآلاف السنين من طب وفلك وتشييد ورسم ونحت وتحنيط.. أصبحوا الآن تحت رحمة البعثات الأجنبية..فعلى سبيل المثال لا الحصر بعثة «نصابة» يونانية تدعى «ليانا سوفالتزى» عن مقبرة الإسكندر الأكبر بمنطقة سيوه..و«مشعوذة» بولندية أخرى تدعى «لوسيانا لوبوس» معروف انتمائها وامتداحها للصهاينة كانت ضمن بعثة بلادها وقد كرمها د.علاء شاهين عندما كان عميداً لآثار القاهرة.. نضف إلى ما سبق واقعة المسح الجيولوجى والتنقيب التى قامت بها البعثات: الأمريكية والبلجيكية والهولندية عام 1993 دون موافقة اللجنة الدائمة للآثار بمنطقتى وادى الحمامات وبكر بالبحر الأحمر.

وتعد واقعة بعثة متحف اللوفر من أشهر الجرائم التى ارتكبت بحق الآثار المصرية.. إذ كيف نُفسر وجود خمس لوحات من مقبرة «طيبة-15» فى متحف اللوفر فى ثمانينيات القرن الماضى ؟!.. أيضا قيام بعض علماء المصريات الألمان بنقش علامة «نجمة داود» على أحد الأحجار بمعبد «أوزير نسمتى» بجزيرة الفنتين بمحافظة أسوان..مع العلم أن «نجمة داود السداسية » لم تذكر فى التوراة على الإطلاق..وأن هذا الرمز كان موجوداً كتصميم فنى هندسى فى الحضارتين: الإسلامية والهندية..لكنَّ اللوبى الماسونى استطاع أن يخدع العالم بتزييف حقائق التاريخ .. مُدعياً أن هذه النجمة هى الرمز اليهودى..وهذا العبث ليس له غير معنى واحد فقط..وهو السعى الدؤوب لصهينة آثار مصر عن طرق تلك البعثات.

ومن المآسى التى كادت أن تسحق هامتنا ..هى ألاعيب وزارة الآثار مع هواة ومشعوذين ومدعى علم بغرض جمع المال والبحث عن الشهرة..وسنسرد بعض هذه المآسى عسى أن تتوقف وزارتنا الموقرة عن هذا العبث..البعثة النمساوية-مثلاً-فى تل الضبعة بمحافظة الشرقية برئاسة الأثرى «مانفريد بتاك»..والذى ما زال يبذل مجهودات مضنية للبحث عن تاريخ مزيف يخدم ادعاءات أجداده الصهاينة عن وجود أى أثر لبنى إسرائيل فى هذه المنطقة.

.وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد..بل تعداه إلى رغبة هذا الـ «بتاك» فى إقامة متحف لآثار ادعى أنها تخص اليهود فى تل الضبعة!!..وفى المقابل لم نسمع عن أى رد علمى موثق من علمائنا ومتخصصينا فى الآثار-وهم كُثر-لنفى هذه المزاعم والتصدى لهذا الصهيونى الذى ينشر أكاذيبه فى مقالات وكتب بشتى اللغات داخل إسرائيل وفى جميع أنحاء العالم.

والغريب إن د.حواس قد شيد به فى أحد مقالاته قائلاً:«عندما زرت «بتاك» فى تل الضبعة وجدته يتبع أحدث الأساليب العلمية فى العالم للحفر على الرغم من أن المصريين قد دمروا موقع الحفائر إلا أنه صمد وواصل عمله وتوصل إلى نتائج مبهرة تجعله من أهم المواقع الأثرية فى مصر حيث أن الموقع يخص فترة تاريخية مهمة وهى فترة الهكسوس!!»..ويستطرد د.حواس:«لقد عرض على «بتاك» أن أُسافر إلى النمسا عندما كنت صغيرًا للحصول على الدكتوراه ولكنى بالفعل كنت قد حصلت على منحة «فولبرايت» وفضلت السفر إلى أمريكا»..مضيفاً بأنه «أمر أن يطبع المجلس الأعلى للآثار دورية خاصة يتصدرها مانفريد بتاك تكريما لشخصه وتعبيرًا عن حبه له»..وأضاف: يحتل «بتاك» مكانة خاصة فى قلبى خاصة أنه زارنى فى منزلى وأهدانى زهور !!..ويختتم د.حواس مقاله بالثناء على بتاك فيقول: أحياناً يُهاجمه الجهلاء ولكنى دائما أقف بجانبه وأقول له إنك رجل حساس ولا تلتفت لهم فهم جهلاء وكلماتهم ستذهب إلى صندوق القمامة وكتبك تشهد لك بذلك!!.

ومن أخطر هذه البعثات ..تلك التى يترأسها المدعو «إدجار بوش»..والذى يحمل الجنسية الألمانية فى قرية قنتير بمحافظة الشرقية منذ عام 1979 وحتى اللحظة..مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الـ «بوش» دارت حوله الشبهات..خاصة بعد حرصه على شراء مقابر حديثة للتنقيب أسفلها مقابل مبالغ مالية ضخمة جدًا..كذلك استئجاره الأراضى الزراعية من الفلاحين بمبالغ كبيرة حتى ينقب فيها أيضًا..وجميعها أمور تثبت صحة ما يُقال عن أن تلك البعثات تقوم بمهام جاسوسية أكثر منها علمية..وتعمل لجمع المعلومات وسرقة الحضارات القديمة، ومن الأمور الأخرى أيضًا أن هذه البعثة تقيم حفلاً سنويًا تدعو إليه السفارات الأجنبية وأعيان المنطقة، وعندما استفحل الأمر قدّم الأهالى شكوى إلى المسئولين قبل 25 يناير 2011 بتحركات هذه البعثة، فادعت قيادات الآثار إنهم تحت المراقبة، وهذا غير صحيح على الإطلاق!!.

فى هذا السياق فوجئنا بتصريح صحفى للدكتور محمود عفيفى-رئيس قطاع الاثار المصرية يقول فيه إن «قرية قنتير تعتبر من أهم المزارات السياحية بالشرقية، مشيرًا إلى أن تواجد اليهود بها بدون مراقبة، يمثل خطرًا كبيرًا على البلاد، حيث أنهم يعتبرونها مدينة الخروج التى فر منها اليهود هربًا من مصر». وأضاف أن «اليهود يحاولون السيطرة على تلك القرية وغيرها من خلال الإعلام الغربى.. محذراً من تكرار سيناريو ضريح «أبو حصيرة» فى محافظة البحيرة..وواصل «عفيفى» حديثه قائلاً:منذ توقيع معاهدة السلام، حرصت إسرائيل على وجود بعثات فى أكثر من مكان بمحافظة الشرقية مثل قنتير وتل الضبعة لاعتقادهم أن أحداث سيدنا موسى وفرعون وقعت فى تلك المناطق، فضلًا عن إرسال بعثات أثرية بقيادة إدجار بوش إلى قنتير بجانب بعثات صهيونية، ونمساوية.

والمعروف جلياً للأثريين أن المدعو آلان زيفى صهيونى-فرنسى من أصل مغربى – وقد حاول إثبات ادعاءات وأكاذيب الصهاينة فى الاكتشاف الوحيد الذى نُسب إليه فى مركز البدرشين بمحافظة الجيزة لمقبرة شخصية مصرية قديمة فى منطقة سقارة..وأن هذه المومياء خاصة بالوزير الأول للملك أمنحتب الثالث-الأسرة الثامنة عشرة-وزاد فى شططه عندما ادعى أن المقبرة التى اكتشفها تعود لسيدنا يوسف-عليه السلام-فى كتابه الشهير «الوزير المنسى» الذى ألفه باللغة الفرنسية ونشره فى جميع أنحاء العالم..وعلى الرغم من أن الأثاث الجنائزى لهذا الوزير كان على الطريقة الفرعونية الخالصة..فإنه لم يسلم من أوهام «زيفى» وظل يجول ويصول فى العالم لنشر أكاذيبه فى المحافل الدولية..

ومن الغريب حقاً هو ما عرفناه بأن هذا الرجل مازال يعمل حتى الآن بمنطقة سقارة!!.

في ذات الإطار لو سألت أى أثرى فى عزبة الآثار عن الصهيوني هوفماير فستجد الإجابة الشافية بأنه رئيس بعثة مركز البحوث الأمريكية التى كانت تعمل فى منطقة تل البرج بمحافظة شمال سيناء..كما أنه عضو فى جمعية الآثار اليهودية فى القدس..وليس هذا فحسب..بل إن البعثة التى يرأسها تتبع جامعة ترنتى المتخصصة فى تدريس التوراة..وهو أحد أبرز أستاذتها فى التوراة وتاريخ الشرق الأدنى..هذا ما كشفت عنه مصادرنا..مؤكدة فى الوقت ذاته أن هذا الماير ألتقى د.محمدعبد المقصود-عضو اللجنة الدائمة للآثار رغم إحالته للمعاش منذ مايقرب من الأربع سنوات- مؤخراً بمنطقة القنطرة شرق..وذلك لدراسة مشروع جديد للكشف عن أى أُثر يخص بنى إسرائيل فى مصر!!..وتساءلت مصادرنا:كيف يُسمح لهوفماير العودة لممارسة أكاذيبه ضد تاريخنا وهو الذى سبق طرده بواسطة الأمن القومى لذات الأسباب؟!.

ووجهت مصادرنا سهام نقدها وأسئلتها لـوزارة الآثـار عـن السـبب الخفـى الـذى يجعلهـا تتعامل مع رجل يشكك فى تاريخنا لخدمة الصهيونية ومزاعمها..وهذا ما ظهر من خلال مؤلفاته التى تحمـل أحـدها عنـوان «إسـرائيل فى مصـر» والآخـر يحمـل عنـوان «إسـرائيل القديمـة فى سيناء»..حيث يُدعم من خلالهما مزاعم الصهيونية فى أرض الفيروز..مستميتاً فى ادعاءاتـه التـى يروجها بحقهم فى دولة من النيل للفرات، ..وقد حاول «ماير» أن يربط بـين كشـفه الـوهمى ومـا تذكره التوراة..فضـلاً عـن مغالطاتـه التاريخيـة التـى ينفـى فيهـا الحقـوق التاريخيـة لمصـر فى سـيناء..بل ويؤكـد-بحسـب مؤلفاتـه-أن حـدود مصـر تقـف عنـد حـدود بحيرتـى المنزلـة والتمساح..مع العلم أن «ماير» كان أحد أعمدة البعثة الإسرائيلية التى نهبت آثارنا من سيناء بعـد احتلالها عام 1967 تحت رئاسة أستاذه أليعازر أورين-أستاذ الآثار بجامعـة بـن جوريـون بتـل أبيب.

ما أن ذكرنا منطقة أبوصـير مركـز البدرشـين بمحافظـة الجيـزة..إلا ويرادفهـا اسـم الأثـرى ميروسلاف بارتا-الصديق الصدوق لشيمون بيريز-الرئيس الإسرائيلى الأسبق-والـذى يتـرأس بعثة تعمل بالتنقيب فى تلك المنطقة منذ عشرات السنين..ولمن لا يعرف..فهذا الرجـل اختـاره د.حواس دون غيره لأسباب لانعلمها ليكون عضوًا فى اللجنة العليا لدراسة مشروع الأهرامات.

وقد تابع جميعنا ما ذكره الخبراء عن الشبهات التى حامت حول هذا المشروع..والذى هُربت نتائجه إلى الخارج..ومما يشاع عن هذا الـبارتا أنه كان دائم المقابلة لـبيريز خلال زياراته لدولـة إثيوبيا كأحد الخبراء المعتمد عليهم للكيان الصهيونى.

أما الصهيونى زلتان هورفث-رئيس البعثة المجرية- فيعمل فى منطقة اللاهـون بـالفيوم منـذ عام 2002..وبسؤالنا عن الهدف الأساسى من عمل هذه البعثة..أكدت مصـادرنا أنهـا وغيرهـا العديد من تلك البعثات جاءت خصيصاً لاستكمال ذات السيناريو الخبيث الذى يروج للمزاعم الصهيونية بأن اليهود هم من بنوا الأهرامات، وأكدت المصادر إن هذا الرجل سبق له أن ارتكب جريمة يُعاقب عليها القانون الدولى والمحلى..وذلك عندما غافل السلطات المعنية بتعديـه عـلى الحفائر المصرية فى معبد الوادى بهرم اللاهون فى الفيـوم باسـتخدامه شـينيور تسـبب فى تشـويه غرف بها ودائع أثاث خاصة بالملك سنوسرت-أشهر ملوك الأسرة الثانية عشرة.

ما سبق يمثل ضربة موجعة بخنجر مسموم فى خاصرة ذاكرة الوطن..أما ما سيأتى فمن الواضح أن الهدف منه هو الشهرة وجمع المال..ففى نوفمبر 2006 نشر موقع الجمعية الجغرافية الأمريكية المشبوه-والذى يعمل ضد تاريخنا لصالح الصهاينة-واقعة مثيرة للدكتور زاهى حواس وذلك عندما أخرج من درج مكتبه ورقة مرسوم عليها مخطط لأهم المواقع الأثرية الذى كان ينقب فيه بمعية فريق من الخبراء على مدى عام..ويوضح د.حواس قائلاً: إننا نبحث عن ضريح الملكة كليوباترا.. ولا أحد سبق له أن قام بالبحث عن آخر ملكات مصر على نحو منهجي.

غير أن هذا البحث المنهجى نفسه كان قد بدأ فعلاً عندما اتصلت امرأة من جمهورية الدومينيكان، تُدعى كاثلين مارتينيز بدكتور حواس عام 2004..ثم جاءت لتخبره عن نظرية كانت توصلت إليها. ومؤداها أن الملكة كليوباترا قد تكون مدفونة فى معبد آيل للسقوط قرب مدينة تابوزيريس ماجنا الساحلية الصحراوية «أبو صير حالياً»، على بعد 45 كيلومتراً غربى الإسكندرية!!.

ويواصل د.حواس - بحسب موقع الجمعية الجغرافية-: كنت أعتقد قبل بداية الحفر أن كليوباترا ربما تكون قد دُفنت قبالة قصرها فى الإسكندرية، بمنطقة المقابر الملكية.. إلا أن منطق مارتينيز أقنعني فى النهاية بوجود نظرية أخرى تستحق الاستكشاف..وهى أن كليوباترا كانت حاذقة بما يكفى لتتأكد من أنها وأنطونيو سيدفنان بشكل سرى فى مكان خفى حيث لا يمكن لبشر إقلاق راحتهما الأبدية معاً..ويكشف الموقع المشبوه عن مصيبة سوداء بحق قياداتنا التى وثقنا فيها واتمناها على تراثنا الأثرى حينما يؤكد أن كاثلين مارتينيز-الشابة العبقرية-حاصلة على درجة الليسانس فى القانون وعمرها لايتعدى الـ 19 ربيعاً..مبرراً خرافات هذه النصابة بهوسها بشخصية هذه الملكة.

ويسرد الموقع تفاصيل عن ادعاء هذه النصابة بأن كليو باترا تعمدت إخفاء قبرها-كما تطرق الموقع لكيفية موافقة د.حواس لها على تحقيق مزاعمها وأكاذيبها عندما أخبرته أنها زارت منطقة أبو صير قبل ذلك..مُبدية رغبتها فى تكرار هذه الزيارة.. وزاد الموقع من سخريته بعقول متابعيه حينما كرر ادعائه والتوائه بأن النصابة ألحت على د.حواس فى طلبها بالتنقيب عن كليوباترا فى الموقع المشار إليه قائلة له: «امنحنى شهرين وسأعثر على كليوباترا»!!.

وفى نهاية المسرحية ذات الممثلين الكومبـارس سـخيفة الإخـراج والمشـاهد ، نفـذت مـدة الشهرين التى طلبتها مارتنيز للقيام بالحفريات وامتدت إلى خمس سنوات!!. ورداً على هذا العبث جاءت شهادة دوان دبليو رولار-الباحث البـارز فى تـاريخ كليوبـاترا-كصـفعة قويـة عـلى وجـه مسئولينا المحترمين والنصابة الدومانيكية ذات الـ19 ربيعاً!!..عندما قال:ليس ثمة من دليل على أن كليوباترا حاولت إخفاء قبرها-كما ادعت مارتنيز-أو أنها أرادت فعل ذلك..مضيفاً:لقد كـان من الصعب إخفاء قبرها على أوكتافيان، وهو من تكفل بدفنها؛ فكل الدلائل تشير إلى أنهـا دُفنـت مع أسلافها..وأشار إلى أن الآثار المرتبطة بها فى أبو صيرلا معنى لهـا؛ لأنـه يمكـن العثـور عـلى أمثالها فى أماكن عدة داخل مصر.



الدستور — متابعات

المؤامرة الصهيو - عالمية الكبرى على آثار مصر «٧»

بعثات التنقيب الأثرية الأجنبية.. الخطر الأكبر على تاريخ وحضارة وتراث مصر منذ عهد الفراعنة

إذا كنا- حقا- نؤمن بالتاريخ كما يؤمن به زعماء العالم وحكماؤه.. فلابد أن نعيد قراءته من أجل الحفاظ على تاريخنا وحضارتنا، مصادرنا الأثرية التي عملت بالبعثات المصرية أكدت لـ«الدستور» أن وزارتهم المعنية بالحفاظ على كنوزنا تتعامل معهم على أنهم من جنسية «عاشرة» بعد الأمريكان والفرنسيين والألمان واليابانيين وحتى الإسرائيليين الذين يحملون جوازات سفر دول أوروبية وأمريكية.. منتقدة عمل ٢٥ بعثة أجنبية داخل أراضينا في الوقت الذي يجلس فيه خيرة علمائنا -بحسب كلامهم- في بيوتهم دون عمل.. وتعجبت المصادر من «بجاحة» البعثات «الخواجاتي» عندما تفرض شروطها على «الآثار» وتحدد لنفسها مواقع أثرية مهمة لتصبح بعد ذلك -بقدرة قادر- صاحبة حق امتياز لهذه المواقع.. وأضافت: من العيب على وزارتنا أن تسمح لتلك البعثات بعدم دفع ولا جنيه واحد لخزانة الدولة نظير حصولها على موقع للتنقيب عن الآثار!!.

أثريون: كهنة المعبد الأثرى يفضلون التعامل مع البعثات «الخواجاتى» عن التعامل مع أصحاب الأرض

إدجار بوش يستأجر الأراضى الزراعية من فلاحى الشرقية بمبالغ كبيرة حتى ينقب فيها عن مزاعم اليهود

مانفريك بتاك يبحث عن مزاعم أجداده الصهاينة فى الشرقية.. ود. حواس يصفه فى مقاله بـ«البطل»

آن باترسون تؤكد مزاعم الصهاينة فى علم الآثار التوراتى بأحقية إسرائيل فى احتلال مصر حسب وعد بلفور

تحقيق: محمود عابدين

آلان زيفى يروج فى كتبه ومحاضراته بأنه اكتشف مقبرة تخص سيدنا يوسف عليه السلام بـ«سقارة»!!

د. حواس خالف قانون الآثار الذى شارك فيه عندما سمح لـ«فتاة» دومانيكية عمرها ١٩ ربيعا بالبحث عن كليوباترا

التحقيق كامل في جريدة الدستور



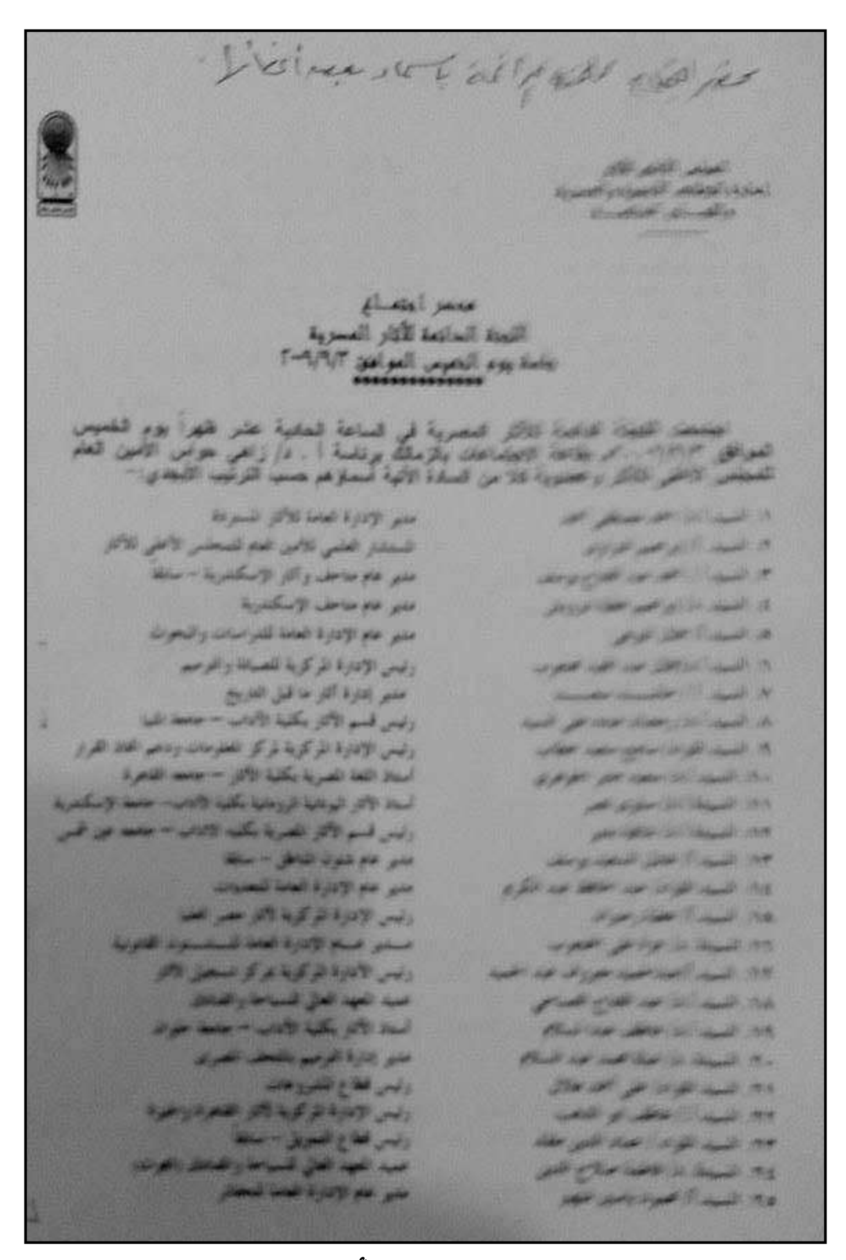
الصهيوني جيمس هوفماير



الصهيوني مانفريد بتاك



رأس الأفعى روبرت ماردوخ



محضر اجتماع
اللجنة الدائمة للآثار المصرية
جلسة يوم الخميس الموافق ٣/٩/٢٠٠٩

اجتمعت اللجنة الدائمة للآثار المصرية في الساعة الحادية عشر ظهراً يوم الخميس الموافق ٣/٩/٢٠٠٩م بقاعة الاجتماعات بالزمالك برئاسة أ. د/ زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار وعضوية كلا من السادة الآتية أسماؤهم حسب الترتيب الأبجدي:-

محضر اجتماع اللجنة الدائمة بكامل أفرادها..
والتي تمنح البعثات الأجنبية الموافقة للتنقيب عن آثارنا !!

٦

لــب المقــدم مــن/ Prof.Emeritus.Claude Traunecker رئــيس بعثــة جامعــة
راسبرج الفرنسية لأستكمال العمــل فــي المقبــرة ٣٣ TT بالعــساسيف بالأقــصر فــي
ترة من ١/١٠/٢٠٠٩ حتي ٣٠/١١/٢٠٠٩ .

شمل برنامج العمل :-

١. استكمال اعمال نقل النقوش في المقبرة .
٢. تأمين الحفر في الممر ١٢ ، والحجرة ٩ .
٣. البدء في تنظيف وترميم الجدران .
٤. تنظيف الأرضيات في الحجرات من ١ الي ٥ .
٥. تنظيف الأرضيات في الحجرات ٥ ، ٤ والممر ١٣ .
٦. فتح المقابر ٢٤٢ ، ٣٨٨ TTالموجودة في فناء المقبرة ٣٣ للدراسة .
٧. تنظيف الجزء الأمامي الغربي في الفناء .

ي لجنة القطاع : الموافقة مع إتباع الآتي:-

١- ضرورة أستكمال السور المحيط بالفناء الخارجي للمقبرة.
٢- يتم العمل تحت إشراف قطاع المشروعات.

ـــــــــرار:

٧

ب المقدم من/Dr.Alain Zivie رئيس البعثة الفرنسية فى جبانة البوباستيون بسقارة
كمال عمل البعثة وذلك في الفترة من ١/١٠/٢٠٠٩ حتي٣١/١٢/٢٠٠٩ ***وبشمل برنامج***
ل :-

١-أستكمال اعداد مشروع ادارة موقع لمنحدر البوباستيون والمقابر المكتشفة .
٢-استكمال أعمال الحفظ والصيانة وتجهيز مقبرة نمتى مس (السفير) .
٣- استكمال دراسة القطع الأثرية ناتج عمل البعثة والمخزنة فى المخازن .
٤- اعمال التوثيق فى مقابر عبريا – مرى رع – رش – ست – الفنانين – مايا
بنرنوث – راعيا – حاتي عا .

ما بأن النشر العلمى لمقبرة مايا سيتم طبعة فى خلال شهر أكتوبر فى فرنسا .
سيتم تسليم مخطوط مقبرة مايا للطبع بعد ذلك .
العام القادم ستبدأ سلسلة بعنوان مقابر البوباستيون فى سقارة .

ن لدي المنطقة مانع من العمل.

موافقة لإحدى البعثات الأجنبية للتنقيب



آن باترسون السفيرة الأمريكية السابقة بالقاهرة



كثلين مارتينيز ذات الـ19 ربيعًا الذي سمح لها حواس بالتنقيب عن مقبرة كليوباترا!!



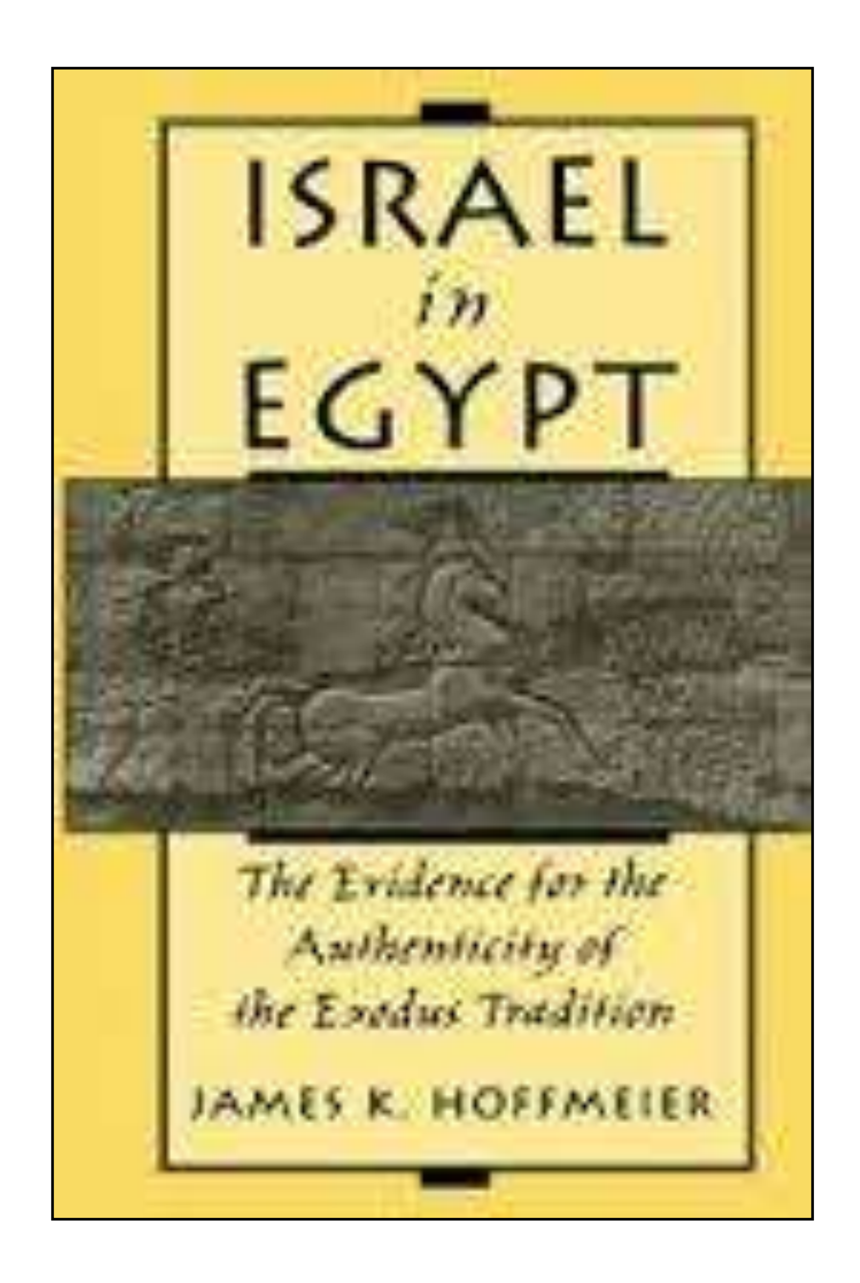
الصهيوني مانفريد بتاك في موقع حفائر تل الضبعة بمحافظة الشرقية



بعثة إدجار بوش موقع حفائر قنتير بمحافظة الشرقية



بعد شائعة العثور على مليون مومياء بالفيوم
الآثار تحافظ على ما تبقى من ماء وجهها وتقرر وقف التعاون مع البعثة الأمريكية

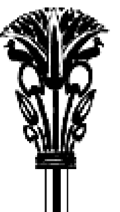


صورة غلاف كتاب «إسرائيل في مصر» للصهيوني هوفماير



الفصل الثامن

مطالب بالاستغناء عن البعثات الأجنبية للتنقيب عن الآثار لخطورتها على أمننا القومي



O د.محمد الكحلاوى يخشى من سيطرة الأجانب على مفتشينا الأثريين بالهدايا والسفريات مقابل تنازلات مفهومة.

O د.على حسن يطالب بإحلال البعثات المصرية بدلاً من الأجنبية حفاظاً على أمننا القومى.

O هانى أبو العزم للإعلام: لدينا 230 بعثة أجنبية فى الآثار تضم عدداً كبيراً من اليهود بعضهم دائم السفر إلى تل أبيب.



O البعثة البولندية تروج شائعات بأن الهرم الأكبر تم تشييده بتعليمات من العالم الآخر قبل 2000 عام.

O مصادر تسأل د.محمد عباس: ما مصير أبحاثك العلمية فى «الآثار» منذ عشرة أعوام وحتى اللحظة؟!.

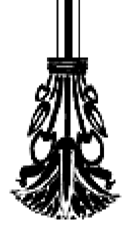
O سؤال لـ«الآثار»: هل يجوز لموظف خرج على المعاش أكثر من 4 سنوات أن يدعم عمل البعثات الأجنبية؟!.

O علماء المصريات الألمان نقشوا «نجمة داود» على معبد «أوزير نسمتى» بجزيرة الفنتين فى أسوان.

O رئيسة البعثة البولندية تزعم أن صوت العرش طالبها بتخليص القدس من القتلة العرب!!.

O «آثار» القاهرة كلفت د.محمد عباس بإجراء أبحاث أسفل الهرم الأكبر ومنطقة الفيوم لخدمة جمعية مشبوهة!!.

O وزير الآثار يشيد بعلم وخبرة البعثات الأجنبية ويتجاهل أحقية البعثات المصرية فى التنقيب عن آثار بلادهم!.



استكمالاً للمؤامرة الكبرى على تاريخنا الأثرى.. نُشير هنـا إلى مـا سـبق وحـذرنا منـه مـراراً وتكراراً من خطر وعبث التنقيب عن الآثار للبعثات الأجنبية بهويتنا الأثرية والتاريخية فى الوقت الذى فوجئنا فيه بوزير الآثار د.خالد العنانى–لا فـض فـوه– يهـاجم كـل مـن ينتقـد تجـاوزات أعضائها.. الأمر الذى أصاب العديد ممن أعرفهم داخل الآثار وخارجها بـالحزن والقلـق عـلى مستقبل ميراث أجدادنا العظام.. وتحدى «عنانى» كل من شكك فى نوايا تلك البعثـات.. منتقـدًا رأي من يرى أن «هذه البعثات تعمل بتوجيه من بعض الدول بهدف الضرر بمصلحة مصـر غيـر منطقى وغير مبرر»!!.. لم يكتف «العنانى» بذلك.. بل كشـف عـن وجـود أكثـر مـن 200 بعثـة أجنبية تعمل فى مجال الآثار بمصر.. وهذا عكس ما كشفت عنه مصادرنا عندما أكـدت أن هـذه البعثات لاتقل عن 250 بعثة.

من جانبها أوضحت مصادرنا داخل «الآثار» وخارجها أن العديد من تلك البعثـات لا يمـت للعلم بصلة.. فيما رأى «العنانى» أن «أغلبها علمية محترمة نستفيد منها وتقوم بتـدريب وتعلـيم العديد من المصريين العاملين فى مجال الآثار كالمتاحف وعلـم الحفـائر وعلـم إدارة المواقـع الآثرية.. خصوصاً وأن هذه التخصصات لا تدرس عندنا حتى الآن»!!.. ورداً على كلام الوزير.. أكدت مصادرنا–التى تخشى الكشف عن نفسها خوفاً من بطش «كهنـة» وزارة الآثـار السـابقين والحاليين.. إن الوزير مـن أسـاتذة السـياحة ولا علاقـة لـه بالآثـار.. موضـحين أن الجامعـات المصرية تُدرس منذ أربعين عاماً علم الحفائر وعلم فن المتاحف!!.

ومن الغرائب التى كشفها الباحث فى الآثار على عبد الحليم مصطفى عن رئيسة بعثـة زعمـت عودتها للحياة بعد موتها لتصبح وسيطاً روحياً مع كوكـب آخـر.. مسـتهزئاً بتعـاون كليـة الآثـار جامعة القاهرة مع بعثة لجمعية مشعوذين صهيونية فى مشـروع للتنقيـب عـن الآثـار.. ويواصـل الباحث حديثه قائلاً:هذه المقدمة ليسـت فكاهـة ولا حتـى تـدخل ضـمن مقولـة «صـدق أو لا تصدق» إنما هى حقيقة وواقع».

ويكشف الباحث: بالتحرى عن هذه البعثة.. أثبتنا أن كليـة الآثـار تورطـت فى تكـريم ومـنح رئيس جمعية المشعوذين أرفع الأوسمة.. مضـيفاً إن هـذا المنحـى لايعفـى قيـادات الكليـة مـن الخطأ.. كما يكشف عن حالة التخبط فى الجامعات المصرية التى تلهث وراء تمويل مشروعات الحفائر والتنقيب عن الآثار.. ويتطرق إلى خرافات المشعوذة من خلال ادعائها الموت إكلينيكياً عام 1988 ثم عودتها للحياة مرة أخرى لتنقذ العالم.

ويزيد الباحث من سخريته عندما يلقى الضوء على خرافات المشعوذة التى تدعى أنها أصبحت الوسيط الشرعى والوحيد بين عالمي: «أحد الكواكب» و«الأرواح والأرض» التى نعيش عليها.. وليس هذا فقط.. بل زادت الطين بلة حينما كشفت عن وجهها القبيح ذات المؤامرة الدنيئة لصالح الصهيونية العالمية وهى تكرر ادعاءاتها بأن «أورشليم القدس الجديدة» آتية كعروس من السماء.. وإنها سمعت صوت العرش يناديها: «هذا هو بيت الله بين القتلة».. أى العرب وسوف يكون مع شعبه.. أى شعب الله المختار «اليهود».. ويوضح الباحث أن لمدينة القدس سوراً عظيماً ذا اثنتى عشرة بوابة.. إشارة إلى قصة الأسباط الاثنى عشر.. ومنقوش عليها أسماء القبائل الإسرائيلية.. وأن أعضاء الجمعية التابعة لها البعثة أصدروا كتابًا بعنوان«إشارة الوقت.. التوراة تعود إلى الأرض» وتغالى في ادعائها حينما تقول «يجب التحرك لإنقاذها من كارثة سوف تقع عام 2012 يمكن أن ينتهى معها العالم.. وأن روح الفرعون خوفو ظهرت لرئيسة البعثة.. وهو الأمر الذى حفزها –بحسب أكاذيبها–لعشق العمل الأثرى، ولذا فإن هدف البعثة أثرى وروحانى»!!.

ويواصل الباحث حديثه عن المزاعم الكارثية لهذه المشعوذة فيقول : أما عن معلومات تلك البعثة فى مجال الآثار فهى تدعى إن «أساسات هرم خوفو جاءت بتعليمات الكهنة من عالم آخر، وأن تاريخ بناء الهرم الحقيقى كان قبل تاريخه المعروف بـ2000 سنة.. وأن هناك قناة مائية تحت الأرض تصل من هرم خوفو إلى هرم هوارة بالفيوم ويجب البحث عنها».. فيما قررت اللجنة الدائمة للآثار برئاسة د.حواس وبالإجماع بعد افتضاح أمر البعثة وكشفها لدى الأجهزة الأمنية والرقابية إيقاف أعمالها، وإن كان من المتوقع أن تجرى البعثة محاولات للعودة للعمل مع كلية الآثار.. مع العلم أن تلك البعثة تُطلق على نفسها مسمى «بعثة فرعون».. أى « **Mission Pharaoh**».. وهى تابعة لجمعية تدعى «أساطير الأرض» بولاية شيكاغو الأمريكية.. حيث تمول من بنك «أوف أمريكا».. والسؤال الواجب طرحه هنا على لسان الأثريين:من المسئول عن منح هذه البعثة الترخيص بالحفر ومن هو عميلها هنا «مدير أعمالها» الذى يقوم على تسيير أعمالها طوال تلك الفترة؟!.

وبالرجوع إلى بداية العمل الروحى للبعثة يقول «مصطفى» ترجع أعمال عناصرها إلى 6 مـايو 2001.. وذلك فى أول جلسة «تنويم مغناطيسى» لـ«لوبوس» مع شخصين من بولنـدا.. وفى 18 نوفمبر 2002 كان لقاء عبر الأثير فى شيكاغو حـول هـذا الموضـوع.. وفى 12 ديسـمبر 2002 حدث حوار إذاعى لذات الخرافة.

وفى 23 مارس 2003 ادعوا نبوءة برج الجوزاء فى بروكسل ببلجيكا عن «خـزعبلاتهم».. وفى 16 يونيه 2003 أقاموا احتفالاً أسطورياً فى شيكاغو حول ما يعرف بـعلاقة «برج الجوزاء وبعثـة فرعون» والذى حضره 250 صـحفياً مـن جميـع أنحـاء العـالم لمناقشـة أكـاذيبهم عـن «الأرض الروحية الجديدة المنتظرة»!!.. وفى 17 نوفمبر 2003 تم إنشاء مكتب فى شيكاغو وتم تسـجيله لدى وزير الدولة.. وقد ضم شخصيات بولندية وأمريكية.. وفى 29 فبراير 2004 سمح مسئولو آثارنا لسبب نريد معرفته لهؤلاء المشبوهين بإجراء أبحاث لأجهزة رادار يشرف البروفيسور آدم سينكويتش-الأستاذ بقسم الجيولوجيا فى جامعة روكلو البولندية- عن هضـبة الأهـرام ومنطقـة الفيوم!!.

وفى 24 مارس 2004 عقد مؤتمر صحفى كبير بشيكاغو عن «أبحاث آدم بالهرم والفيـوم».. حضره أكثر من ألف مهتم بهذا الملف.. وفى أول ديسمبر 2004 كان احتفالهم الثالـث أيضـاً فى شيكاغو.. وفى 15 مايو 2005 أعادوا ذات الاحتفال بـ«التنويم المغناطيسى» بمشـاركة بلجيكـا تحت أحد أتباعهم ويدعى «باتريك جبرائيل».. والغريب فى هذه الكارثة هو ادعاء أعضـاء هـذه الجمعية بتدخل«البنتـاجون»- بحسـب مـا جـاء فى أوراق البعثـة - أن نظريـة لوسـيانا لوبـوس علمية.. وتحذر من أخطار على كوكب الأرض وارتباط ذلك بكوكب آخر مجهول يعرفونه دون سواهم.. وأن هناك شخصاً من بيـرو يـدعى «هنيبـال» هـو صـاحب نظريـة اسـتخدام «السـعفة المقدسة» لجذب الطاقة وزلازل متفرقة فى أنحاء العالم وذلـك منـذ عـام 1980.. وحـول هـذه «الهرطقة» لا نُلقي بالعيب على هؤلاء النصابين.. وإنما على من سمح لهم بالتمـادى فى ارتكـاب هذه الجرائم بحق آثارنا.

وتدعى «لوسيانا»-نقلاً عن الموقع الإلكترونى لجمعيتها-أن «الهـرم الأكبـر لم يـتم بنـاؤه فى عهد الملك خوفو.. وأن المقبرة التى دُفن فيها ليست له.. وتزيد من وقاحتها عندما تزعم بوجود دراسات لأنفاق تحت الهرم.. وبتاريخ 24 يونيه 2005 نظمت هذه المشعوذة أول رحلة لفريـق بعثتها باسم «رحلة أسرار العالم إلى مصر» بهدف خلق علاقة مزيفة تربط بين «هرم هوارة» بالفيوم و«الهرم الأكبر».. مدعية وجود مداخل مشتركة بينهما.. وقد ساندها فى هـذا الكـذب والافتـراء المدعو باتريك جبرائيل فى سمومه التى وضعها فى كتاب بعنوان «نهاية العالم».

ويكشف الباحث إنه بتاريخ 11 يونيـه 2006 عـن تـورط جامعـة القـاهرة فى دعـم أكاذيـب وخرافـات البعثـة المشـبوهة عنـدما كلفـت د.محمـد عبـاس-بمعهـد البحـوث الفلكيـة والجيوفيزيقية- بإجراء أبحاث أسفل قاعدة الهرم الأكبر ومنطقة الفيوم.. ويضـيف «مصـطفى» أنه بتاريخ30 يوليو 2006 أقامت الجمعية احتفالاً فى شيكاغو بعنـوان «التغيـرات عـلى الأرض سر مقبرة خوفو».. فى إشارة لنجاح أبحاث «عباس» لخدمة أهداف المشـعوذين.. مشـيرًا إلى أن «عباس» ألقى محاضرة فى بولندا حول أبحاثه بالهرم ومنطقة هوارة الـذى أكـد لهـم وصـوله إلى عمق 8 أمتار من هضبة الجيـزة.. كمـا ادعـى «عبـاس» أن الأنفـاق تبـدأ مـن الناحيـة الشـمالية والشرقية من هرم هوارة وتوجد مياه جوفية بحجرة الدفن داخل الهرم.. ورداً على تورط جامعـة القاهرة من خلال استعانتها بـ«عباس» الذى دعم وساند هؤلاء المشعوذين.. يحق لنـا أن نسـأل عن مصير الأبحاث التى أجراها «عباس» طوال عمله داخل المواقع الأثرية ما يزيد عـلى العشـرة أعوام بدعم ومساندة د.حـواس ومـن بعـده د.الـدماطى ود.العنـانى.. وكأنهـا عزبـة يسـرحون ويمرحون هو وغيره فيها دون حسيب أو رقيب؟!.. ثـم أيـن أجهزتنـا الرقابيـة مـن سـؤال هـذا الرجل عن النتائج التى توصل إليها لخدمة آثار بلده.. عـلى فـرض ان تلـك «العزبـة» أغمضـت عينيها لأسباب نعرفها جيداً عن تلك النتائج؟!.

ويلقى الباحث الضوء على التطرف الفكرى والعقائدى لهذه المشعوذة وفريق عملها عندما يسرد ما قاله وليم براون- عضو مؤسس بالجمعية المشبوهة- من خلال محادثة مع د.علاء شاهين-عميد كلية الآثار-حول مشروع الجمعية فى مصر.. مدعياً- بحسب ما ورد على موقع الجمعية-أن الهدف من البعثة ليس أثرياً فقط.. ولكن روحانياً أيضاً لكى يفهم الناس طريقة الحياة الجديدة على الأرض المنتظرة.. زاعماً وجود زلزال أو طوفان أوكارثة سوف تحل بالعالم عام 2012 -بحسب دراسة-باتريك جبرائيل.. وأضاف أن الجمعية احتفلت بهذه «الخرافات» بإقامة ندوة بعنوان «حفائر البعثة البولندية المصرية من عصر التوراة».. وكتاب آخر تحت عنوان «إشارة الوقت آلهة التوراة تعود إلى الأرض»!!.. وهنا تؤكد مصادرنا أن هذا الشطط العنصرى من قبل تلك الجمعية المتطرفة لم يجد من يتصدى له ممن يدعون حمايتهم لتاريخ وآثار مصر.

بدوره فجر هانى أبو العزم- مدير عام البعثات الأجنبية بوزارة الآثار-مفاجأة صادمة حينما أكد أن تلك البعثات البالغ عددها 230 تضم عدداً كبيراً من اليهود لا يحملون الجنسية الإسرائيلية.. لافتاً إلى أن بعضهم سافر إلى تل أبيب لإلقاء محاضرات تتعلق بالأمن القومى.

فيما حذر د.محمد الكحلاوى- أستاذ الآثار- أن البعثات الأجنبية أصبحت خطراً يهدد الأمن القومى والآثار المصرية قائلاً: «الدول الممولة لتلك البعثات لا تعمل لوجه الله.. وتُهدف دراساتها إلى سياسات تسعى إلى تحقيقها سواء على المدى القريب أو البعيد وخاصة بعد ارتفاع تلك البعثات الأجنبية بمناطق حساسة لايجب أن تعمل فيها تحت أى مزاعم.

وأبدى تخوفه من سيطرة هذه البعثات على عدد كبير من مفتشى الآثار المبتدئين المرافقين لخبرائهم أثناء القيام بأعمال الحفر فى المنطقة التى تحددها تلك البعثات عن طريق تقديم الهدايا والإغراءات المادية أو تسهيل سفرهم إلى بلادهم بحجة الحصول على درجتى الماجستير أو الدكتوراه.. مناشداً الجهات المعنية لإعادة النظر فى علاقة هؤلاء الأجانب بأثريينا حتى نضمن عدم التفريط فى بعض القطع ذات الأهمية الكبرى التى يتم اكتشافها، وخاصة فى ظل الظروف المتدنية التى يمر بها الأثرى المصرى وتدنى رواتبهم.

وأشار «الكحلاوى» إلى أن اليهود انتشروا داخل البعثات الأجنبية للتنقيب عن آثارنا.. وذلك للقيام بأغراض تجسسية أو إثبات ادعائهم من خلال بعض المعلومات الزائفة التى يسعون إلى اشاعتها مثل مشاركتهم فى بناء الأهرامات عن طريق إدخال روبوت داخل الهرم الأكبر لمحاولة النيل من تاريخنا.

بدوره سبق أن صرح د.على حسن-الأمين العام الأسبق للآثار- للإعلام من خطورة البعثات الأجنبية على الأوضاع الأمنية فى مصر.مطالباً بضرورة الاستغناء عنها بعد تعظيم دور البعثات العربية والمصرية وتوفير الإمكانيات اللازمة لها لتجنب أخطار هؤلاء الأجانب وخاصة بعد الكشف عن وجود عدد كبير من اليهود الذين يعملون فى تلك البعثات سواء أكانوا يحملون الجنسية الأمريكية أو الفرنسية أو الإيطالية أو غيرها.

وفى تناقض واضح وغير مبرر تابعنا تصريح د.محمد عبد المقصود للإعلام يقول فيه إن «زيادة عدد البعثات الأجنبية لا يعطى الفرصة للبعثات المصرية فى العمل وخاصة بعد الظروف السيئة التى تمر بها البلاد فى الوقت الحالى وعدم توفير الإمكانيات المادية».. مشيرًا إلى أن وزارة الآثار تعانى من خلل علمى بعد زيادة البعثات الأجنبية إلى 240 بعثة وتراجع البعثات المصرية إلى ثلاث بعثات فقط !!.. فيما أكدت مصادر أثرية لصيقة الصلة به إن تاريخ «عبد المقصود» معروف للجميع بتشجيعه لعمل البعثات الأجنبية.. مستشهدة بفترة عمله بالوزارة عندما تعاون مع العديد من الباحثين الصهاينة-بحسب تقرير أمنى سبق أن نشرناه فى تحقيق سابق-ومازال حتى اليوم يفتح أبواب الآثار أمام الأجانب.. وذلك من خلال عضويته داخل اللجنة الدائمة للأثار على الرغم من بلوغه سن المعاش منذ 4 سنوات.

وكشفت مصادرنا عن تدخل «عبد المقصود» لتمكين بعثة إيطالية مؤخراً من العمل فى «تل المسخوطة» بالإسماعيلية للبحث عن آثار الهكسوس.. لافتة إلى أن هذه البعثة بها صهاينة يحاولون إثبات مزاعمهم من خلال آثارنا .. وقد اصطحبهم «عبد المقصود» وأقام معهم فى فيللا يملكها شخص مشهور جداً بنهب عشرات الأفدنة الأثرية بمنطقة تل دفنة الأثرية بالقرب من مدينة الإسماعيلية.. والمعروف أن تل دفنة ذات أهمية كبيرة جداً للصهاينة طبقاً لنصوص بعض الأسفار المتأخرة!!.. وتضيف المصادر أن هدف تلك البعثة هو الربط بين ناتج حفائر تل المسخوطة مع بعثة أجنبية أخرى تعمل فى تل الرطابى بالقرب من المسخوطة وربط كل ذلك بنتائج مانفريد بتاك فى تل الضبعة بالشرقية.. حيث يدعى «بتاك» أن الهكسوس أقاموا فى محافظة الشرقية.. كما تهدف الحفائر لربط آخر مع بعثة الصهيونى إدجار بوش العاملة فى قرية قنتير بالشرقية والتى تحاول إثبات ذات الادعاءات الكاذبة بوجود للصهاينة فى فاقوس !!.. وتتساءل المصادر عن السبب الخفى وراء مقابلة الصهيونى مانفريد بتاك بـ«عبد المقصود» مؤخراً فى القنطرة شرق؟!.

لكل ما سبق يمكننا القول إنه فى وزارة الآثار لا صوت يعلو فوق صوت «الخواجة»، فعقدته باقية أبد الدهر فى وزارة أوكل المصريون لها مهام إدارة تاريخهم، ففيما يبدع المصريون فى جميع المجالات عالمياً، تستورد الوزارة خبراء فى مجال التنقيب عن الآثار للكشف عن تاريخها المدفون، الفراعنة الذين صدروا للدنيا حضارة تجلت فى معابدهم وأهراماتهم ودور عبادتهم، وقدموا من العلوم ما سبقوا به الدنيا بآلاف السنين من طب وفلك وتشييد ورسم ونحت وتحنيط، باتوا تحت رحمة العجز فى وزارة الآثار، ونهب البعثات الأجنبية لعدد ليس بالقليل من القطع النادرة، لتتزين بها متاحفهم ونشاهدها كزائرين

وتزامناً مع الاختراق الصهيونى لآثارنا وتاريخنا المُشرف الذى تركه لنا أجـدادنا.. وجـدنا بكـل أسف وصفاقة من أبناء جلدتنا من يفرط فيه لمتع دنيوية زائلة.. ولا أدل على ذلك مما سمعنا به عـن الفضائح المدوية للبعثة الألمانية بعد تسلل أفرادها داخل هرم خوفو وسرقة عينات من اسم الملـك فيما يعرف بـ«الخرطوش» وتهربتها للخارج لإثبات ذات المزاعم الصهيونية بأنهم بناة الهرم ولـيس المصريون القدماء.. وهذا ما كشفه دفاع المتهمين للإعلام عـن فـيلم يظهـر فيـه د.زاهـى حـواس بجوار مقـدم الفـيلم «**Josh Bernstein**» و«**john van auk**»، مـدير منظمـة مشـبوهة ومهتمـة بإجراء دراسات وإنتاج أفلام تدعم مزاعم الصهيونية العالمية بوجود مـا يسـمى قـارة أطلـنطس أسفل الأهرامات**!!**.

وتابع، دفـاع المتهمـين المصـريين، أنـه فى عـام 2010، سـجل د.حـواس، فيلمًـا آخـر داخـل الحجرات الخمس، بعنوان «مطاردة المومياوات»، أى بعد تسجيل الفيلم الأول بخمـس سـنوات، يظهر فيه بجانب اسم الملك خوفو ومحفور عليه علامات وخدوش لم تكن موجودة من قبل.. وهو ما يؤكد أن الواقعة حدثت فى وقت سابق وليس بتاريخ 14 أبريل 2013 على عكس مـا ورد بتقريـر اللجنة المشكلة بقرار من وزارة الدولة لشئون الآثار الذى أثبت الواقعة بتاريخ أبريل 2013.

وأوضح الدفاع أن الصعود للغرفة الخامسـة التـى تحتـوى عـلى الخرطـوش يتطلـب وجـود مصعد «سلم» من ثلاث وصلات يبلغ طوله 10 أمتار على الأقل.. موضحاً أن هذا الأمر يسـتلزم الإعداد له جيداً قبل الزيارة بيومين على الأقل وبتصريح من المجلس الأعلى للآثـار.. كمـا أكـد الدفاع أن السلم كان موجوداً بصفة دائمة قبل تلك الزيارة بعدة سنوات وليس فى تـاريخ الواقعـة فقط كما جاء بالتحقيقات.وعليه قررت محكمة جنايات الجيزة إحالة د. حـواس للنيابـة العامـة بتهمة مساعدة الألمان على دخول هرم خوفو وسرقة عينات من اسم الملك**!!**.

أخيراً.. لا يفوتنا إلقاء الضوء على ما كشفته مجلة «النيوزويك» الأمريكية الشهيرة مؤخرًا عـن قرب افتتاح متحف أثرى جديد لصالح الملياردير الصهيونى سـتيف جـرين.. موضـحة أن هـذا الرجل أنفق نحو 800 مليون دولار لجمع قطع أثرية قديمة ذات دلالة عقائدية لخدمة ما يطلـق عليه «الكتاب المقدس» فى واشنطن.. الأمر الذى يجعلنا نربط بين هذا العمل غير الأخلاقى وما يتم سرقته حالياً وقبل ذلك من آثارنا التى لا تقدر بأى ثمن؟!.

إلى هنا وانتهت الحملة على قيادات الآثار لظروف بيع جريدة الدستور وأيضًا لظروف خاصـة سنكشفها في كتاب ثاني بعنوان «كهنة المعبد الأثري».. والذي نُعد له منذ وقت بعيـد .. وسـوف يرى النور قريبًا.

الموافقة لرئيس البعثة التشيكية فى أبو صير ميروسلاف بارتا

٢/٣
الطلب المقدم من/ Dr. Sakuji Yoshimura رئيس بعثة جامعة واسيدا اليابانية لاستكمال العمل في المنطقة الواقعة ١كم جنوب أهرامات الأسرة الخامسة في أبو صير حوالي ١،٥كم شمال غرب السرابيوم فى سقارة وذلك في الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ حتى ٢٠١٠/٦/٣١م .

ويشمل برنامج العمل :-

١. استكمال أعمال الحفائر والصيانة .
٢. استكمال أعمال المسح وعمل خريطة للموقع والمنطقة المجاورة .
٣. الدراسة الجيولوجية والبتروجرافية للموقع والمنطقة المجاورة .
٤. المسح الجيوفيزيقى للموقع والمنطقة المجاورة .
٥. دراسة وصيانة القطع المكتشفة بالمواسم السابقة والمخزنة بالمخازن .
٦. التحليل العلمي للقطع الأثرية والمباني باستخدام أشعة X الغير مدمرة .
٧. التصوير بالفيديو للأغراض الأكاديمية .

رأي لجنة القطاع : الموافقة مع أتباع الأتي : –

١– دفع الرسوم المقررة للتصوير بالفيديو
٢– أن يتم العمل في البند رقم (٦) تحت إشراف مركز البحوث والصيانة .

القـــــــرار :

٣/٣
الطلب المقدم من السيد / Dr. Sakuji Yoshimura رئيس بعثة جامعة واسيدا اليابانية بشأن التصريح للبعثة باستكمال أعمالها في موقع شمال دهشور (جبانة الدولة الوسطى) وذلك في الفترة من ٢٠٠٩/٦/١ حتى ٢٠١٠/٥/٣٠ ***ويشمل برنامج العمل :-***

١. استكمال أعمال الحفائر في جبانة الدولة الوسطى والحديثة شمال دهشور .
٢. استكمال أعمال الصيانة للبقايا الأثرية الموجودة بالموقع .
٣. الدراسة للمواد الأثرية الموجودة بمخازن سقارة .
٤. أعمال المسح الجيولوجي بالطرق الغير مضرة لمواقع العمل .
٥. أعمال التصوير والتسجيل بالفيديو للأغراض العلمية .

رأي لجنة القطاع : الموافقة مع دفع رسوم المقررة بالنسبة للتصوير بالفيديو .
القـــــــرار :

٤/٣
الطلب المقدم من/ Assist Prof : Miroslav Barta رئيس البعثة التشيكية لاستكمال العمل في موقع الحيز بالواحات البحرية وذلك في الفترة من ٢٠٠٩/٥/١ حتى ٢٠٠٩/٥/٣٠ .

ويشمل برنامج العمل :

١. دراسة القطع الأثرية ناتج عمل البعثة والمخزنة في متحف باويطى .
٢. التصوير والتوثيق لهذه القطع .
٣. تنظيف وترميم المكتشفات .

رأي لجنة القطاع : الموافقة علي ان تتم أعمال الترميم تحت أشراف الإدارة المركزية للصيانة والترميم .

القـــــــرار :

مستند يكشف موافقة اللجنة الدائمة للبعثة
التشيكية بالتنقيب برئاسة الصهيونى ميروسلاف بارتا

موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية للعمل بسقارة

٦/

لب المقـدم مـن/ Prof.Emeritus.Claude Traunecker رئـيس بعثـة جامعـة
راسبرج الفرنسية لأستكمال العمـل فـي المقبـرة ٣٣ TT بالعـساسيف بالأقـصر فـي
ترة من ٢٠٠٩/١٠/١ حتي ٢٠٠٩/١١/٣٠ .

شمل برنامج العمل :-

١. استكمال اعمال نقل النقوش في المقبرة .
٢. تأمين الحفر في الممر ١٢ ، والحجرة ٩ .
٣. البدء في تنظيف وترميم الجدران .
٤. تنظيف الأرضيات في الحجرات من ١ الي ٥ .
٥. تنظيف الأرضيات في الحجرات ٥ ، ٤ والممر ١٣ .
٦. فتح المقابر ٢٤٢ ، ٣٨٨ TTالموجودة في فناء المقبرة ٣٣ للدراسة .
٧. تنظيف الجزء الأمامي الغربي في الفناء .

ي لجنة القطاع : الموافقة مع إتباع الآتي:-

١- ضرورة أستكمال السور المحيط بالفناء الخارجي للمقبرة.
٢- يتم العمل تحت إشراف قطاع المشروعات.

ـــــــرار:

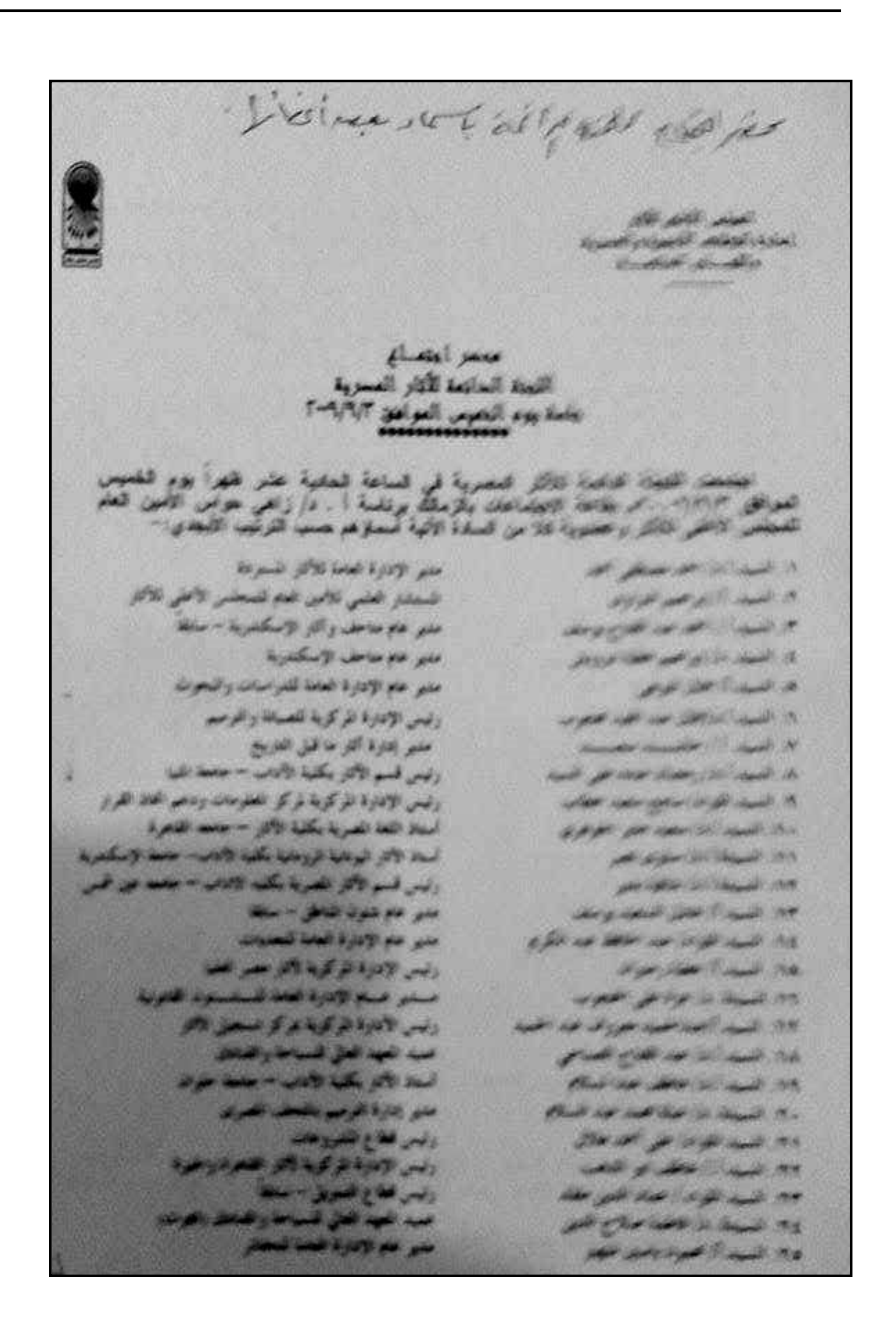
٧

ب المقدم من/Dr.Alain Zivie رئيس البعثة الفرنسية فى جبانة البوباستيون بسقارة
كمال عمل البعثة وذلك في الفترة من ٢٠٠٩/١٠/١ حتي٢٠٠٩/١٢/٣١ ويشمل برنامج
ل :-

١-أستكمال اعداد مشروع ادارة موقع لمنحدر البوباستيون والمقابر المكتشفة .
٢-استكمال أعمال الحفظ والصيانة وتجهيز مقبرة نحتى مس (السفير) .
٣- استكمال دراسة القطع الأثرية ناتج عمل البعثة والمخزنة فى المخازن .
٤- اعمال التوثيق فى مقابر عبريا - مرى رع - رش - ست - الفنانين - مايا
بنرنوت - راعيا - حاتي عا .

ما بأن النشر العلمى لمقبرة مايا سيتم طبعة فى خلال شهر أكتوبر فى فرنسا .
سيتم تسليم مخطوط مقبرة مايا للطبع بعد ذلك .
العام القادم ستبدأ سلسلة بعنوان مقابر البوباستيون فى سقارة .
ن لدي المنطقة مانع من العمل.

مستند آخر يكشف موافقة اللجنة الدائمة
لبعثة الصهيونى آلان زيفى بالتنقيب فى منطقة سقارة



محضر اجتماع
اللجنة الدائمة للآثار المصرية

أسماء بعض أعضاء اللجنة الدائمة المفوضة
بالموافقة على عمل البعثات الأجنبية بالتنقيب في أرضنا



د. خالد العناني وزير الآثار



د. محمد الكحلاوي أستاذ الآثار بجامعة القاهرة



د. محمد عباس متخصص الرادارات



وزير الآثار يكرم أعضاء البعثة المصرية – الفرنسية في الأقصر

المراجع

علم المصريات ....دومنيك فالبيل

علم الآثار فى العالم العربى .... د.منى يوسف نخلة

سقارة وميت رهينة ....د.سمير أديب

سرقة ملك مصر.. محسن محمد

قوة الهرم الأكبر ....بيل شول أدبتيت

رحلة بنى إسرائيل إلى مصر الفرعونية .... غطاس عبد الملك خشبة

الاختراق الصهيونى لآثار مصر................................ على القماش

سرقات مشروعة .... مستشار أشرف العشماوى

صدام الحضارات ....هنتجنتون

الخروج من التابوت.......................................د.مصطفى محمود

التوراة ....د.مصطفى محمود

اتصالات مع :

د.زاهى حواس..د.عبد الحليم نور الدين..الأثرى نور عبد الصمد..مصادر وخبراء آثار ثقاة داخل وزارة الآثار وخارجها.

حوارات وتحقيقات وتصاريح ومقالات لكبار الخبراء والكتاب والأثريين:

جريدة الأهرام..الأهرام العربى..جريدة الجمهورية..جريدة المسائية..جريدة الأخبار..جريدة اليوم السابع..جريدة الدستور..جريدة المصرى اليوم..جريدة الوطن..جريدة الصباح..جريدة فيتو..جريدة الأسبوع..جريدة جرنال مصر..جريدة البوابة نيوز..وكالة أنباء الشرق الأوسط

وعدد من المواقع الإلكترونية الكبيرة للجرائد السابق ذكرها

بالإضافة لعدد من البرامج الحوارية لخبراء ومسئولى الآثار:

قنوات الحياة.. قنوات دريم..قنوات **mbc** ..قنوات أون تي في..القاهرة والناس..ثم التليفزيون المصرى.

نُبذة عن الكاتب

o كتب وحرر فى عدد من الصحف والمجلات الكويتية: حوارات.. تحقيقات..مقالات ..منها : جريدة الأنباء..جريدة السياسة..جريدة المؤشر الاقتصادية..جريدة الهدف..جريدة الرأى العام..مجلة النهضة..مجلة الهيئة العامة للتعليم التطبيقى..مجلة الهيئة العامة للشباب والرياضة..مدير تحرير لمجلة الجواهر العالمية..مدير تحرير لمجلة عالم المرأة.

o حاصل على بكالوريوس إعلام- جامعة القاهرة.

o عضو نقابة الصحفيين.

o رئيس قسم الرأى بجريدة الدستور المصرية منذ ثمانية أعوام وللآن.

o له مقال أسبوعى فى نفس الجريدة.

o اشترك كـ«ضيف استوديو ومداخلات تليفونية» فى عدد من البرامج التليفزيونية والإذاعية المصرية والعربية كـ «محلل سياسي ومعلق على الأخبار».

- **مؤلفاتـــه:**

o سيناء بين رهبان اليونان..وإخوان البنا.

o شخصيات صنعت تاريخ مصر.

o فى رحاب الأنبياء..عبر ومواعظ.

o كن حكيماً مثلهم.

o المؤامرة الصهيو-عالمية ضد الآثار المصرية.

- **له كتب تحت الطبع منها :**

o يوميات مواطن فى مترو الأنفاق .

o كهنة المعبد الأثري.

o قلم ضد الفساد .

o قلم ضد الخيانة.

o خيانة الأوطان.

o رجل أقوى من الدولة (رواية).

الفهرس